جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيـــــان المـــالـــى

عـن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

يقدمه

د/ محمد معيط

وزير المالية

محتويات البيان المالى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

		رقم الصفحة
المقدمة		١
الفصل الأول	: الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة	٥
أولاً	: المستهدفات المالية	١٦
ثانياً	: آفاق الاقتصاد العالمى	٢٦
ثالثاً	: آفاق الاقتصاد المحلى	٣٠
رابعاً	: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن	٤٤
خامساً	: التقديرات المالية المستهدفة	٤٧
سادساً	: تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام	٦٥
سابعاً	: المخاطر المالية	٧٠
ثامناً	: المشاركة المجتمعية والشفافية	٧٢
الفصل الثانى	: البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة	٩١
الاستخدامات		٩٣
المـــوارد		١٢٧
الفصل الثالث	: التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة	١٤٥
الفصل الرابع	: مشروع موازنة الخزانة العامة	١٥٣
الفصل الخامس	: العلاقات مع الهيئات الاقتصادية	١٥٧
الخاتمة		١٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»

صدق الله العظيم

السيد المستشار الجليل/ رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

أتشرف بالتواجد مع حضراتكم اليوم لعرض مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ على مجلسكم الموقر، تمهيدا للمناقشات المثمرة مع السادة أعضاء المجلس ونتطلع للدراسات والمناقشات المكثفة التي ستجريها اللجان المختصة.

واتشرف بان اعرض الموازنة والبيان المالي للحكومة على مجلسكم الموقر حيث يتزامن توقيت اعداد الموازنة مع ظروف اقتصادية عالمية شديدة التعقيد وهي ظروف غير مواتية خاصة للدول الناشئة والدول النامية والتي تعاني من تعدد وتراكم الصدمات الخارجية التي تواجهها بدءً من التداعيات السلبية لوباء الكورونا لمدة عامين متواصلين وامتداداً لتداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية والموجة التضخمية العاتية وارتفاع أسعار الفائدة في العالم وهجرة الأموال من الأسواق الناشئة إلى أسواق الدول المتقدمة وصعوبة الوصول لأسواق المال العالمية من قبل العديد من الدول الناشئة للحصول على السيولة والتمويل المطلوب، الامر الذي يستلزم صياغة السياسات المالية العامة بشكل يتسق ويتكامل مع السياسة النقدية لمواجهة الأزمات والتعامل مع هذه الصعوبات والسيطرة علي معدلات التضخم المرتفعة وبما يساهم ويضمن فى استعادة استقرار الاقتصاد الكلى والأسعار وضمان استدامة المديونية الحكومية والدين العام للدولة المصرية.

ويمكن القول بأن اولويات الموازنات العامة السابقة تركزت بشكل أساسي على تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى من خلال تطبيق عدد كبير ومتسق ومتناغم من الإصلاحات المالية والنقدية والاقتصادية الهامة جنباً إلى جنب مع اقرار وتنفيذ بعض الإجراءات الاجتماعية الضرورية لضمان حماية الطبقات الأكثر احتياجاً في المجتمع مع ضمان استمرار تحقيق معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة كل عام. ومنذ العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ فقد شهدت الموازنة العامة تخصيص اعتمادات كبيرة للاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشرى وهوا ما تأكد فى اقرار موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ كموازنة التنمية البشرية والتى تستهدف في الأساس خلق فرص العمل وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وهو محور تركيز السياسات في السنوات الأربع القادمة ايضا لتتوافق الموازنة ومخصصاتها مع تكليفات السيد/ رئيس الجمهورية.

وفيما يخص موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ فأود التأكيد على حضراتكم بانها تتزامن مع استمرار العديد من التحديات ومنها استمرار تداعيات الموجة التضخمية الشديدة التي تواجه دول العالم والحرب الروسية - الأوكرانية مما أدى إلى حالة شديدة من الاضطراب وعدم اليقين إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة وهجرة الأموال من الأسواق الناشئة وتوقع استمرار تلك التداعيات خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤. لذلك نستهدف بالموازنة الجديدة المعروضة على حضراتكم العمل على عودة الاستقرار للإقتصاد الكلى ومساندة برنامج الحكومة للإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصرى من خلال التركيز على تطبيق إصلاحات هيكلية واسعة النطاق في عدد كبير من المجالات والقطاعات والعمل على دفع القطاع الخاص لكي يقود قاطرة النمو والنشاط الاقتصادي بمصر وكذلك نستهدف استمرار العمل الجاد لضمان استدامة الاثار الايجابية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي من خلال استمرار التوزيع العادل والمنصف لثماره بشكل شامل ومستدام على جميع طبقات المجتمع وأقاليم الدولة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية ويخفف الآثار السلبية للأوضاع الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى والمواطن المصرى لذلك سوف نستهدف استمرار تحقيق فائض أولى والعمل على خفض عجز الموازنة وتخفيض الدين واستغلال أية مساحة متاحة في الموازنة العامة للدولة للاستمرار في عمل حزم اجتماعية وتحسين المرتبات والمعاشات ورفع حد الإعفاء الضريبى وزيادة الاستثمار في التنمية البشرية في التعليم والصحة وذلك كله للتخفيف وخفض الأعباء عن المواطن في هذه الفترة الحرجة بالعالم أجمع. كما نستهدف استكمال جهود وزارة المالية في تطبيق الميكنة بكافة قطاعات ومصالح وزارة المالية بما فيها استكمال تطوير وتفعيل منظومة ميكنة الأجور ومنظومة نافذه والفاتورة الالكترونية ومنظومة معلومات الشحن المسبق بالموانىء المصرية وتطبيق منظومة الـ (GFMIS) على الهيئات الاقتصادية. إلى جانب ذلك، ستكون موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مصاحبة للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة والاستمرار في تنفيذ مشروع حياة كريمة والذي يعتبر أضخم مشروع تنموى يتم تنفيذه في تاريخ الدولة المصرية لتحسين مستوى معيشة ما يقرب من ٦٠٪ من الشعب المصرى من المواطنين الذين يعيشون فى الريف المصرى.

ويتضمن هذا البيان المالى أهم ملامح السياسة المالية والاقتصادية للبلاد فى هذه المرحلة الهامة والتي تستهدف خلق مناخ محفز للنمو والتنمية وزيادة الإنتاج، وهو ما وضح في منهجية السياسات والإصلاحات التي تمت صياغتها وجارى تنفيذها على صعيد السياسات الضريبية والجمركية والتى تستهدف خدمة وزيادة تنافسية الاقتصاد المصرى. كما تستهدف الموازنة تطبيق العديد من الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بالسياسة المالية وأهمها إعداد اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد، والذى يُعد بمثابة انطلاقة قوية نحو الإدارة الاحترافية والمتطورة للمالية العامة للدولة بالجمهورية الجديدة، ويُجسِّد

النقلة النوعية في الإصلاحات التشريعية التى تنفذها الدولة من خلال ما استحدثه القانون من أحكام مستجدة تعكس فلسفة الأداء المالي القائم على النظم المميكنة والنظم القائمة على أحدث المعايير الدولية فى إدارة المالية العامة وبما يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي. كما تستهدف التركيز علي زيادة الاعتمادات المخصصة للإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية الفعالة واستهداف الفئات الاولي بالرعاية للتخفيف من وطأة أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة، بالإضافة إلى استمرار جهود تحقيق تطوير شامل للخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي لتحقيق حياه كريمة للمواطنين والاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي.

وتستهدف الدولة المصرية بكافة اجهزتها استمرار تحقيق نمو اقتصادي عادل واحتوائي لكافة فئات الشعب المصري من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي واستكمال تنفيذ المشروعات القومية القائمة الآن وتنفيذ "وثيقة سياسات ملكية الدولة" والتي تستهدف إتاحة مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص في توليد النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وزيادة مستويات ومعدلات الاستثمارات والصادرات.

وأتوجه لمجلسكم الموقر رئيساً وأعضاءً بالشكر والتحية لمساندتكم ودعمكم المستمر لمصر وللحكومة وبالرغم مما تمر به مصر من تحديات علي كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبإذن الله نستطيع من خلال الدعم والتلاحم الوطني والوقوف جنباً إلي جنب أن نتخطى الازمات الحالية كما تخطينا أزمات وتحديات كبيرة في الماضى ونحن عازمون على متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر ٢٠٢٢، وانتهي إلي وضع خارطة طريق لاقتصاد أكثر تنافسية ومرونة وقدرة علي التكيف مع الأحداث العالمية بكون القطاع الخاص هو قاطرة التنمية فيه وبشكل يسمح باكتساب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين فى إمكانياته وقدراته لتحقيق أمال وتطلعات الشعب المصري نحو غد أفضل بإذن الله، يحافظ لمصر على مكانتها عالمياً وإقليمياً وعربياً. فنحن جميعا نود أن نؤمن المسار لتعافى الاقتصاد المصرى فور تحسن الاوضاع العالمية وانحسار تداعيات فيروس كورونا والموجة التضخمية وتوقف الحرب الروسية - الأوكرانية. وهذا التوازن والمرونة فى سياساتنا المالية ستضمن باذن الله تأمين مستقبل بلدنا العزيز المالى والاقتصادى وستوفر قدر من استدامة الاوضاع المالية للأجيال القادمة وبما يمكنهم من رسم مستقبل واعد ومشرق لهم ولأسرهم.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير للبلاد.

وزير المالية

د/ محمد معيط

الفصل الأول

الإطار العام
لموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد تزامن توقيت إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مع ظروف بالغة الصعوبة يواجه فيها الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة حالياً عدداً من التحديات المركبة بالإضافة الى استمرار حالة عدم اليقين، وذلك بفعل التداعيات الممتدة لجائحة كورونا، والموجة التضخمية غير المسبوقة والتي تسببت في ارتفاع تكلفة المعيشة والغذاء والطاقة والتمويل بشكل غير مسبوق، وقد تزايدت حدتها بتصاعد وتيرة الحرب الروسية – الأوكرانية؛ ليتأكد مجددًا أهمية تعامل الدولة المصرية مع تلك الصدمات العنيفة وقدراتها على التعامل مع تلك الأزمات العاتية والعمل على تخفيف أثارها الشديدة على المواطن.

وقد عملت الحكومة وبمساندة حقيقية ومستمرة من مجلس النواب الموقر على التعامل مع التحديات الاقتصادية وسرعة إقرار إجراءات وحوافز وحزمة اجتماعية واقتراح سياسات وتدابير واضحة تساهم وتساعد فى تخطى تلك الازمات الاقتصادية العاتية بأقل الخسائر والأضرار الممكنة من خلال تقديم المساندة والدعم الكافي للقطاعات والفئات الأكثر احتياجا والأكثر تأثراً بشكل يمكّن اقتصادنا وبلدنا من الحفاظ على أكبر قدر ممكن من النشاط والاستقرار الاقتصادي ويساهم في إيجاد بيئة تسمح بسرعة التعافي السريع والقوى والمستدام لاستكمال مسيرة التنمية.

ومن أهم ملامح السياسة المالية والاقتصادية للبلاد فى هذه المرحلة الهامة هو استمرار استهداف خلق مناخ محفز للنمو والتنمية وزيادة الإنتاج، وتحفيز النشاط الاقتصادي. كما تستهدف التركيز علي زيادة الاعتمادات المخصصة للإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية الفعالة واستهداف الفئات الاولي بالرعاية والطبقة المتوسطة للتخفيف من وطأة أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة على تلك الفئات، بالإضافة إلى استمرار جهود التطوير الشامل للخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي لتحقيق حياه كريمة للمواطنين والاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي لكل الفئات ولكل المناطق بالدولة.

وقد تم وضع تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٢ وحتى نهاية فبراير ٢٠٢٣ وبعد التفاوض والتشاور مع نحو ٦٦٩ جهة موازنية وكذلك كافة المصالح الإيرادية وغير الإيرادية التابعة لوزارة المالية.
وقد تم إعداد تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ فى ضوء تقديرات الاقتصاد العالمي السائدة من قبل المؤسسات الدولية حتى نهاية فبراير ٢٠٢٣ وأيضاً تقديرات وافتراضات الاقتصاد المحلى المعدة من كافة الجهات والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية وكذلك أخذاً في الاعتبار أولويات الحكومة وتوصيات المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر ٢٠٢٢ لإيجاد الحلول واقتراح السياسات التي تساهم في تخطي التداعيات السلبية والخطيرة للأزمات العالمية والتحديات الاقتصادية الشديدة الناتجة عنها، وتعتبر بمثابة خارطة طريق لاقتصاد أكثر تنافسية قادر على التعافى من تلك الأزمات وفى الوقت نفسه تعد الركائز الاساسية للموازنة الجديدة وهى أربع ركائز:

- دفع جهود الحماية الإجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن للتعامل مع الآثار السلبية للموجة التضخمية.
- التركيز على استمرار دفع أنشطة التنمية البشرية (الصحة والتعليم).
- الحفاظ على استمرار استدامة الانضباط المالي والمديونية الحكومية وخاصة مع بدء التعافى من آثار الأوضاع الاقتصادية الحالية.
- مساندة ودعم النشاط الإقتصادي خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والتصدير.

وفي ضوء هذه الركائز فقد بذلت الدولة جهود لدعم ومساندة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والعمل على تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي مع كفالة الحماية للفئات الأكثر إحتياجاً للتخفيف من أثار الموجة التضخمية الحادة التى تواجه دول واقتصادات العالم بما فيها الدولة المصرية. وقد تبلورت جهود الدولة في دعم النشاط الاقتصادى من خلال تبني عدة مبادرات لمساندة القطاعات الإنتاجية والتصديرية وكذلك من خلال إعداد وثيقة سياسة ملكية الدولة لدعم مشاركة القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادى وكذلك من خلال الإعلان عن إطلاق برنامج الطروحات الحكومية و العمل الجاد على تهيئة مناخ الاستثمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والانطلاق نحو التحول الأخضر والاستفادة من المكاسب التي تحققت من استضافة مصر لمؤتمر تغير المناخ (COP 27). كما تقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة إصلاح مالى هيكلي شاملة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وضبط المالية العامة وتعزيز تحقيق مسار نمو اقتصادى قوي وشامل يقوده القطاع الخاص. وفى هذا الاطار فتستهدف الموازنة ومخصصاتها العمل على تحقيق استدامة الانضباط المالي وبالتوازى العمل على توسيع شبكة الحماية الاجتماعية وتحقيق معدلات نمو شاملة ومتزايدة من خلال استهداف الآتى:

١. الاستمرار في مساندة ودعم القطاعات الاقتصادية والإنتاجية وتوفير كافة الإحتياجات التمويلية لكافة أجهزة الدولة.

٢. الاستمرار فى مساندة وتوفير الدعم اللازم لدفع جهود الحماية الاجتماعية ودعم فئات المجتمع الأكثر احتياجاً والأكثر تأثراً بتداعيات الأزمة الراهنة والعمل على تخفيف تلك التداعيات على تلك الفئات وأيضاً آثارها على الطبقة المتوسطة.

٣. الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات.

٤. التوسع فى اعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء.

٥. العمل على توسيع القاعدة الضريبية بشكل يتسم بالكفاءة والعدالة ورفع كفاءة الادارة الضريبية.

٦. استمرار تعظيم العائد من أصول الدولة والتقدم فى برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة.

٧. رفع كفاءة واعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات المهمشة والأقل دخلاً وتحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع بين مختلف فئات المجتمع ومناطق الدولة.

٨. التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.

وفى هذا الصدد فنود الإشارة الى أن مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ المقدم لمجلسكم الموقر قد أُعد فى ظل استمرار الأزمات الدولية المتلاحقة بتداعياتها السلبية على دول العالم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ومن ثم أصبح الاقتصاد المصري يواجه تحديات وضغوطات هائلة بسبب تلك التداعيات السلبية والتي ساهمت فى وجود ضغوطات تضخمية كبيرة أدت إلى ارتفاع الأسعار خاصة اسعار السلع الأساسية والغذائية مما خلق ضغوطات على الاقتصاد المصري والعملة المصرية وبالتالى استلزم ذلك علينا التعامل مع تلك التحديات بحرص وفعالية. وعلى الرغم من ذلك فهناك العديد من المؤشرات الايجابية المتحققة والتى تؤكد سلامة تعامل السياسات المتبعة مع تلك التحديات وكذلك وجود قدر كبير من التعاون والتكاتف من الجميع سواء القيادة السياسية والحكومة ومجلس النواب الموقر والشعب المصرى العظيم للعبور بمصر هذه المرحلة الصعبة. لذا فنود توضيح وتأكيد الحقائق التالية:

١) من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بمعدل نمو حقيقي يبلغ ٤,٢٪ للسنة المالية الحالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وفي حين أنه أقل من معدل السنة المالية الماضية البالغ ٦,٦٪، فإنه سيظل أحد أعلى معدلات النمو الحقيقي على مستوى العالم خلال هذه المرحلة التى تتصف بحالة عدم اليقين وتشهد انخفاضات متتالية في معدلات نمو اقتصاديات العالم باستثناء الدول المصدرة للبترول. وفيما يخص السنة المالية المقبلة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ من المتوقع والمستهدف ان يصل معدل النمو الحقيقي إلى نحو ٤,١٪ وفقًا لأحدث تقديرات لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التي تشير إلى أن التعافي إلى مرحلة ما قبل الجائحة سيستغرق بعض الوقت.

٢) تشـير المؤشـرات المالية الأولية للفترة يوليو - مارس ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى اسـتمرار الانضباط المالي المستهدف من قبل وزارة المالية بالرغم من الأزمة الراهنة والضغوط التضخمية وهو ما يتضح مما يلى:-

- **بلغ نسبة العجز الكلى للموازنة نحو ٥,٥٪ (بسبب زيادة المصروفات على الفوائد التى نتجت عن تراجع قيمة الجنيه امام الدولار وزيادة اسـعار الفائدة بشـكل كبير محليا وخارجيا وزيادة تدابير الحماية الاجتماعية) مقابل ٤,٩٪ من الناتج خلال نفس الفترة من العام السـابق ومقابل عجز بلغ ٩,٤٪ من الناتج خلال يوليو - مارس ٢٠١٥/٢٠١٦.**
- **كما اسـتمرت الموازنة في تحقيق فائض أولى (العجز الكلي بدون سـداد الفوائد) خلال يوليو - مارس ٢٠٢٢/٢٠٢٣ قدره ٥٠ مليار جنيه (٠,٥١٪ من الناتج المحلى) وذلك مقابل فائض أولي قدره ٣٢ مليار جنيه (٠,٤٪ من الناتج) خلال نفس الفترة من العام السـابق ومقابل عجز أولى قدره ٤١,٦ مليار جنيه (١,٣٪ من الناتج) في ٢٠١٥/٢٠١٦.**
- **بلغت نسـبة دين أجهزة الموازنة العامة نحو ٨٧,٢٪ من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠٢٢ مقابل ١٠١٪ من الناتج المحلى في يونيو ٢٠١٧. ولكن بسـبب تراجع قيمة الجنيه امام الدولار مؤخرا وارتفاع اسعار الفائدة فمن المتوقع ان يرتفع نسبة مديونية اجهزة الموازنة مع نهاية يونيو ٢٠٢٣ الى نحو ٩٦٪ من الناتج المحلى.**
- **كما من المهم التأكيد على أن تحسن الأداء المالى قد صاحبه زيادة في الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة العامة والتي ارتفعت خلال الفترة يوليو -مارس من العام الحالي لتصـل إلى نحو ١٦١ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ٤٠٪ عن ذات الفترة من العام المالى السابق.**
- **كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ ٢٨,٣٪ خلال يوليو - مارس ٢٠٢٢/٢٠٢٣ عن ذات الفترة من العام المالي السابق.**
- **كما ارتفعت مخصـصـات دعم السـلع التموينية ورغيف الخبز بنحو ٤٧,٨٪ خلال يوليو - مارس ٢٠٢٢/٢٠٢٣ عن ذات الفترة من العام المالي السـابق بما يضـمن اسـتمرار دعم نحو ١٠٠ مليار رغيف سـنوياً بسـعر خمسـة قروش للرغيف على الرغم من ارتفاع أسعار القمح المحلى والمستورد وتكلفة التصنيع وباقي التكاليف التي تتحملها الخزانة العامة للدولة، وكذلك صـرف الدعم النقدي لسـلع البطاقة التموينية لنحو ٦٢,٢ مليون فرد واسـتمرار صـرف الدعم الإضـافي للفئات الأكثر احتياجا لنحو ١٠,٢ مليون أسرة.**

- وقد شـــهدت الشـــهور التســـع الاولى من العام المالي الحالي زيادة كبيرة في مخصصات قطاعي التعليم والصحة لتنمو بشكل سنوي بلغ نحو ١٤,٧٪ و١٠,٥٪ على التوالي لتصـل المخصـصـات الموجهة لكل قطاع الى ١٥١ مليار جنية والى ٩٣ مليـار جنيـة على التوالي. ويعكس ذلـك أكبر قـدر ممكن من الاهتمـام بتلبيـة الاحتياجات الأســاســية للمواطنين وزيادة الإنفاق على التنمية البشــرية في جميع المحافظات.
- وقد حرصـــت الحكومة منذ بداية الأزمات الراهنة فى إقرار مجموعة من الحزم الاجتماعية بداية من الحزمة الأولى في إبريل ٢٠٢٢ حتى الحزمة الرابعة في أبريل ٢٠٢٣ التي تستهدف تحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشـــات وإقرار بعض الحوافز والمزايا المالية الإضـــافية للأطباء والمعلمين وزيادة أعداد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية وزيادة أعداد المستفيدين من معاش تكافل وكرامة وزيادة قيمة المعاش بمقدار ٢٥٪ بالإضـــافة الى أعباء مبادرات تمويل الإســـكان الاجتماعي محدودى الدخل وقد تحملت الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة أعباء تمويل تلك الحزم على النحو الذى سيتم عرضه لاحقاً بشكل مفصل ضمن الجزء الخاص بجهود ومبادرات الحكومة لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي.
- وهذا بخلاف ما تم إقراره من مبادرات لمســاندة الأنشــطة الصــناعية والزراعية والسياحية ودعم الصادرات للتعامل مع التضخم الناتج عن الأوضاع الإقتصادية الحالية وهو ما سـيتم عرضـه بشـكل أكثر تفصـيلاً ضـمن جهود الحكومة لدفع ومساندة النشاط الإقتصادى.
- كما قامت وزارة المالية بتوفير نحو ١٤٢ مليار جنية لصـناديق المعاشـات حتى الان كجزء من التسوية المخصصة للصناديق لهذا العام بقيمة ١٩٠,٦ مليار جنيه وبذلك سيبلغ ما قامت الخزانة العامة بتوفيره لصـناديق المعاشـات خلال فترة ٤٥ شهر منذ توقيع اتفاق فض التشابكات بمبلغ ٦٥٣,٥ مليار جنيه وسوف تبلغ أكثر من ٧٠١ مليار جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠.
- وفى هذا الصـدد فنود الإشـارة إلى أن اسـتدامة الأداء المالى واسـتمرار الانضـباط المالي قد تحقق فى وقت بدأت فيه معدلات التضـخم في الارتفاع حيث وصـلت إلى ٣٢,٧٪ في مارس ٢٠٢٣ الأمر الذي أدى إلى أن يتخذ البنك المركزي قرار برفع سـعر الفائدة بنسـبة ٢٪ خلال شـهر مارس ٢٠٢٣ من ١٦,٧٥٪ إلى ١٨,٧٥٪ للسيطرة على الضغوط التضخمية السائدة. هذا وقد سجلت معدلات التضخم متوسط ســنوي قدره ١٣,٨٪ في العام الميلادي ٢٠٢٢ و٥,٩٪ في عام ٢٠٢١، وقد ارتفعت أسـعار العديد من السـلع الغذائية مؤخرا خاصـا بعد ارتفاع سـعر الصـرف والتي أثرت بشكل خاص على اسعار السلع الغذائية ومستلزمات الانتاج بشكل عام.

- **وفى الوقت نفسه فقد وصل رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٣٤,٤ مليار دولار فى نهاية مارس ٢٠٢٣ مقابل ٣٧,١ مليار دولار في مارس ٢٠٢٢، وهو رصيد يسمح بتغطية أكثر من ٥ أشهر من فاتورة الواردات المصرية من السلع والخدمات.**

وفى ضوء ما سبق فتؤكد الحكومة المصرية ووزارة المالية على الالتزام بتوجيهات السيد/ رئيس الجمهورية بتوفير واتاحة أكبر قدر من المساندة والدعم للنشاط الاقتصادى ولحماية ومساندة القطاعات والفئات المتضررة من الأزمات العالمية المتلاحقة بداية من استمرار الآثار السلبية لأزمة تفشى جائحة كورنا والأثار المترتبة علي حرب روسيا وأوكرانيا وارتفاع اسعار الفائدة عالميا وبشكل كبير فى ضوء تزايد الضغوط التضخمية وبشكل يضمن مساندة القطاعات الاقتصادية الاكثر تضرراً والحفاظ على وحماية العامل المصرى وضمان حدوث استقرار مجتمعى فى ظل تكاتف الجميع قيادةً وشعباً وممثلين لهذا الشعب العظيم.

وقد قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع غير المسبوقة من حيث التأثير السلبي على الاقتصاد المحلى في ظل عدم وضوح أو وجود تصور لمداها الزمنى المتوقع. ويقوم الإطار العام على أربعة ركائز أساسية وتم وضع خطة يتم تنفيذها على أربع مراحل متتالية:

١. تحديد مقدار تأثير الأزمات الراهنة على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد ان يتحملها ويحتوي آثارها على المدى القصير، دون الاخلال بما تحقق خلال الأعوام السابقة.

٢. الإعلان عن وبدء تنفيذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تستهدف القطاعات والفئات الأولي بالرعاية الأكثر تأثراً بتلك الآثار السلبية.

٣. تحديث الإطار الكلى للموازنة العامة للدولة وفقا للتقديرات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر ٢٠٢٢ والمحدثة في تقرير مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن الصندوق في يناير ٢٠٢٣، وكذلك وفقاً للتقديرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والبنك المركزى المصرى.

٤. الالتزام بمعايير الشفافية والافصاح ومشاركة الاجراءات وكذلك الأهداف المالية المحدثة مع مجلس النواب المصرى وكذلك البنوك الاستثمارية والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التصنيف العالمية.

وفى الوقت نفسه، فتسعى الحكومة المصرية ووزارة المالية بان تجنب الاقتصاد المصرى حدوث أية اختلالات كبيرة تحد من قدرته وسرعته على معاودة النمو القوى والمستدام وخلق فرص عمل كافية ومنتجة لشباب هذا الوطن، فنحن جميعا نود أن نؤمن المسار لتعافى الاقتصاد المصرى فور تحسن الاوضاع العالمية وانحسار تداعيات فيروس كورونا والموجة التضخمية والحرب الروسية - الأوكرانية. وهذا التوازن والمرونة فى سياساتنا المالية ستضمن باذن الله تأمين مستقبل بلدنا العزيز المالى والاقتصادى وستوفر قدر من استدامة الاوضاع المالية للأجيال القادمة وبما يمكنهم من رسم مستقبل واعد ومشرق لهم ولأسرهم.

الأسس والأطر والاهداف الحاكمة لإعداد الموازنة

شهد فبراير ٢٠٢٢ صدور قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والذي يدمج قانونى "المحاسبة الحكومية وقانون الموازنة العامة للدولة" في قانون واحد، ويعد هذا القانون الركيزة الأساسية لإدارة المال العام وفقًا لأفضل الممارسات والتجارب العالمية التى ترتكز على الإفصاح والشفافية وإكساب الموازنة المزيد من المرونة لتحقيق المستهدفات المنشودة ويدعم التحول للنظم المميكنة والذي يتطلب بالضرورة تحديث الغطاء التشريعي والإجرائي والتنفيذي لأطر إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة، ووضع رؤية مستقبلية للأداء المالى في الجهات الإدارية وإعداد أطر موازنية متوسطة المدى لضمان التخطيط المالى الجيد والسليم والمتسق، كما يسمح القانون بإعادة استخدام المخصصات المالية في السنوات التالية في حال تعثر صرفها خلال سنة الاعتماد.

وينص القانون الجديد على تطبيق موازنة البرامج والأداء بالوزارات والهيئات الموازنية، والهيئات الاقتصادية تدريجيًا خلال مدة أقصاها ٤ سنوات؛ على نحو يُسهم فى رفع كفاءة الإنفاق العام وإعلاء مبادئ المساءلة والمحاسبة، تحقيقًا لأعلى درجات الشفافية والإفصاح في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومن ثم تحسين ترتيب مصر فى المؤشرات الدولية والاهم زيادة كفاءة الانفاق العام وبما يضمن المساهمة فى تحقيق التنمية الشاملة بكافة المحافظات المصرية.

ويُعد هذا القانون ضمن عدة إصلاحات تشريعية لإدارة الموازنة العامة لضمان الإدارة الرشيدة للمال العام، الذي يُسهم في تحقيق وفورات مالية للإنفاق على القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم.

والتزاماً بأحكام قانون المالية العامة رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ فقد تم اعداد مشروع موازنة العام المالى الجديد ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بشكل تفصيلى يستهدف العمل على تحقيق الآتى:

١) الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات الأزمة الراهنة وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، لذا فنستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو ٧٪ من الناتج المحلى وتحقيق فائض اولى قدره ٢,٥٪ من الناتج المحلى لضمان استمرار الاتجاه النزولى لمسار دين اجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى مع نهاية العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليكون نسبة الدين العام للناتج المحلى الإجمالى ٩١,٣٪.

٢) الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الانتاجية والفئات الأكثر تأثراً بالأزمات الاقتصادية بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسن الخدمات وجودة المرافق. كما نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم بما فيها تحسين الأوضاع المالية وبيئة العمل للعاملين في تلك القطاعات وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل رفع كفاءة وتحسين جميع الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية من خلال مبادرة "حياة كريمة" والتى تعتبر واحدة من أهم المشروعات التنموية والطموحة على مستوى العالم والتي تقوم بها الحكومة المصرية والتي توليها القيادة السياسية ممثلة في فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسى أهمية وأولية قصوى لسرعة إنجازها في اقل وقت وبشكل يضمن إيجاد نقلة حقيقة ملموسة في مستوى المعيشة وجودة الخدمات للمواطنين.

٣) الاستمرار فى سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة والضغوطات التضخمية على أسعار السلع الأساسية والغذائية.

٤) استمرار جهود بل والتوسع فى منظومة إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء لضمان متابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الانفاق العام.

٥) العمل على توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية (زيادة نسبة الايرادات الضريبية من جهات غير سيادية بنحو ٠,٥٪ من الناتج المحلى سنوياً) من خلال الاستفادة من النمو الإقتصادى وكبر حجم الاقتصاد المصرى وانضمام المزيد من الممولين والعمل على تنمية الإيرادات والإسراع في إجراءات الميكنة الشاملة وتشجيع الاقتصاد غير الرسمي على الانضمام للمنظومة الرسمية للدولة، وكذلك استهداف اجراءات للحد من التهرب والتجنب الضريبى.

٦) العمل على تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة إلى الخزانة العامة.

٧) وتستهدف وزارة المالية حزمة متكاملة من الاجراءات لدفع جهود التحول الى الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات ومنها:

أ - تطوير منظومة الإيرادات والضـــرائب للعمل على تشـــجيع التحول للأنشـــطة الخضراء والحد من الانبعاثات.

ب - اقتراح منظومة من الحوافز والمبادرات لمساندة التحول الى الاقتصاد الأخضر وخفض الانبعاثات والتوســـع في تحفيز تمويل مشـــروعات الطاقة المتجددة والمشروعات الخضراء.

ج - التوسع في استخدام وسائل التمويل الخضراء مثل السندات الخضراء وسندات الاستدامة.

د - استهداف ان تكون ٥٠٪ من الاستثمارات الحكومية موجهة لمشروعات تتميز بالاستدامة البيئية وتساهم في الحد من الانبعاثات.

كما تســتهدف الحكومة بمشــروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وعلى مدار الاعوام المقبلة استمرار جهود الخفض التدريجى لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ليصـــل إلى أقل من ٨٠٪ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٧ وبما يسـمح باسـتمرار تحسـن وخفض نسـبة أعباء فاتورة خدمة الدين للناتج المحلى وكذلك اجمالى مصـروفات الموازنة. وذلك يتطلب تحقيق معدلات نمو سـنوية لا تقل عن ٥,٥ - ٦٪ في المدى المتوســط فى ضــوء افتراض عودة مســار التعافي الاقتصــادي العالمي واسـتمرار الحكومة الالتزام بالاصـلاحات الهيكلية والاقتصـادية والنقدية التي من شـأنها خلق اسـتدامة للنمو الاقتصـادي المصـرى كما يتطلب السـيطرة على التضـخم وانخفاض أسـعار الفائدة. وكذلك اسـتدامة مسـار الدين الحكومى تتطلب تحقيق فائض أولى سـنوى مستدام يصل لنحو ٢,٥٪ سنويا فى المدى المتوسط للتعامل السريع والقوى مع التحديات الراهنة والضـغوط على مسـتويات الدين الحكومى وفاتورة خدمة الدين فى ضـوء تراجع قيمة الجنيه امام الدولار وارتفاع اســعار الفائدة بشــكل كبير جدا ومؤثر محليا وعالميا. ولتحقيق هذه المسـتهدفات يجب على الحكومة اسـتمرار جهود زيادة موارد الدولة بشـكل كفء وبدون التأثير السلبي على النشاط الإنتاجى والإستثمارى والإقتصادى، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشــكل يضــمن خلق مســاحة مالية (وفورات) على المدى المتوســط تســمح باســتمرار زيادة الإنفاق على التنمية البشــرية ومشــروعات التنمية الإقتصــادية والإجتماعية ومجالات التنمية البشــرية لتتوافق مع الإسـتحقاقات الدسـتورية وكذلك توفير المخصـصـات المالية الكافية لتوفير كافة السـلع الأساسية والغذائية وتحسين الخدمات المقدمة لضمان مستقبل أفضل للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة.

آفاق نمو الإقتصاد المصرى

في ظل تداعيات الأزمة الاقتصـادية العالمية، فمن المسـتهدف أن يصـل معدل نمو الناتج المحلى الإجمـالي فى العـام المـالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ٤,١٪ (وفقـاً لتقـديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصــادية والتي اســتخدمت عند إعداد الموازنة) مقارنةً بمعدل نمو

متوقع قدره ٤,٢٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ – كما هو موضح بالشكل البيانى التالى – أخذين في الاعتبار الأثر السلبي للأزمة الراهنة على الأداء الاقتصادي المصري خلال العام القادم فضلاً عن التباطؤ المحتمل لأداء بعض القطاعات في ظل الضغوط التضخمية التي يواجهها الاقتصاد المصرى. وتعمل الحكومة على مساندة جهود البنك المركزي المصري الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة نحو ٧٪ (± ٢٪)، وفقا لأهداف التضخم للبنك المركزي المصري المعلنة والمنشورة. وتعكس هذه المستهدفات جهود الحكومة فى التصدي للاضطرابات الاقتصادية العالمية والاستمرار في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وكذلك تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

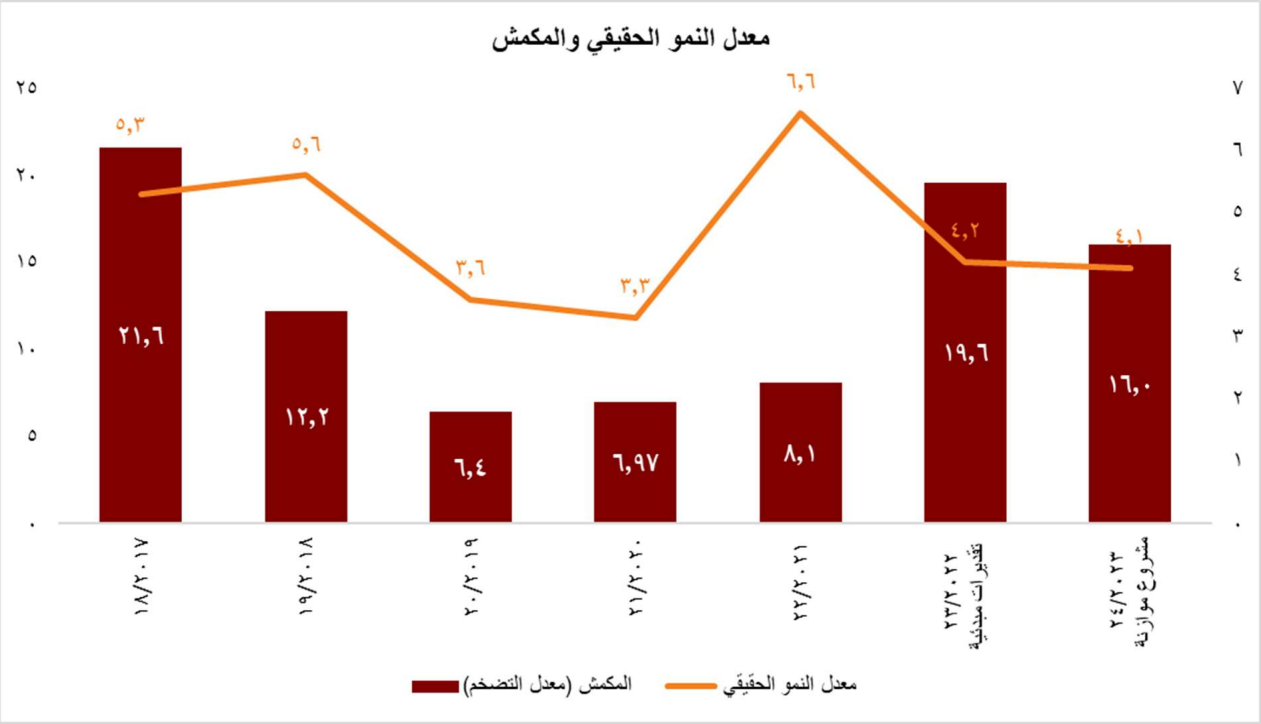

وقد صاحب التزايد المستمر فى معدلات النمو الحقيقى للاقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية حدوث تراجع مستمر فى معدلات البطالة مما يعنى أن النمو المحقق ساهم فى خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين فى العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الإقتصادى، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة لما يقترب من مليون وظيفة جديدة سنوياً هو أهم وسائل الحماية الاجتماعية وتحسين دخول المواطنين من حيث الكفاءة والتأثير والاستدامة. هذا وقد بنيت موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ على العديد من الافتراضات تم ايجازها فى الجدول التالى:

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣
	فعلى	فعلي	فعلي	فعلي	فعلي	تقديرات مبدئية	مشروع موازنة
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [1]	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٣	٦,٦	٤,٢	٤,١
المكمش (معدل التضخم) (%) [1]	٢١,٦	١٢,٢	٦,٤	٦,٧٠	٨,١٠	١٩,٦	١٦,٠
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٥	١٨,٠	١٤,٨	١٤,٠	١٤,٣	١٨,٥	١٨,٥
متوسط سعر برميل برنت [2] (دولار / برميل)	٦٤,٠	٧٠,٠	٥٢,٠	٦١,٠	٩١,٠	٩٤,٠	٨٠,٠
متوسط سعر القمح الأمريكي [3] (دولار)	١٨٥,٦	١٧٨,٣	١٧٨,٣	١٩٣,٩	٣٤٥,٠	٤٢٤,٠	٣٤٠,٠
متوسط سعر القمح المحلي(جنيه/اردب)	٦٠٠,٠	٦٨٥,٠	٧٠٠,٠	٧٢٥,٠	٨٨٥,٠	١،٢٥٠,٠	١،٥٠٠,٠

١/ في ضوء تقديرات مبدئية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات مبدئية الأسعار العالمية.

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB كما يتم أيضاً الإسترشاد ببتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

أولاً: المستهدفات المالية

على الرغم من شدة وصعوبة الأزمات والصدمات العالمية المتتالية فقد استطاع الاقتصاد المصرى ومنذ بدء جائحة كورونا في بداية عام ٢٠٢٠ أن يثبت قدرته على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية، وامتصاص الصدمات الخارجية، إلا أن تغير الافتراضات والمؤشرات الاقتصادية والمالية وحالة عدم اليقين السائدة يتولد عنها صعوبة كبيرة فى وضع إطار اقتصادى سليم ودقيق ومحدث لما هو متوقع خلال الفترة القادمة وحتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وهو ما يؤثر أيضاً على افتراضات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وتحديث التقديرات السائدة بشكل دقيق.

لذا وفى ضوء ما سبق فتستهدف وزارة المالية وفى ضوء المؤشرات الفعلية المبدئية المحدثة حتى تاريخه في توقع نسبة معدل دين اجهزة الموازنة للعام المالى الحالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ في حدود ٩٦٪ متأثراً بتغير سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي من ١٥,٦ جنيه إلى ٣٠,٩ جنيه حالياً وهو ما انعكس على الجزء بالعملة الصعبة من دين أجهزة الموازنة والبالغ ما يقرب ١١٠ مليار دولار أمريكى وبقيمة إضافية على الدين تبلغ ١,٦٥ تريليون جنيه بحوالي ١٧٪ زيادة في نسبة الدين للناتج المحلى، وفي ضوء توقع تحقيق فائض اولى قدره ١,٥٪ من الناتج المحلى وبافتراض تحقيق معدل نمو حقيقي قدره ٤,٢٪ خلال العام الحالي والذي تزامن مع تقديم الموازنة الى مجلسكم الموقر. وتؤكد تلك المستهدفات أننا نستطيع بمساندة كافة الشركاء فى استمرار تحقيق تحسن فى مؤشرات أداء المالية العامة والذي كان قد بدأ يتحقق بشكل يتسم بالاستدامة خلال السنوات الأربع الماضية.

كما نستهدف خلال الاعوام القادمة استمرار جهود الضبط المالي المتوازن والداعم للنمو والنشاط الاقتصادي فضلا عن المساهمة فى الخفض التدريجي لأعباء خدمة دين اجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة الى إجمالي مصروفات وايرادات الموازنة بعد السيطرة على التضخم واستقرار أسعار الفائدة المحلية.

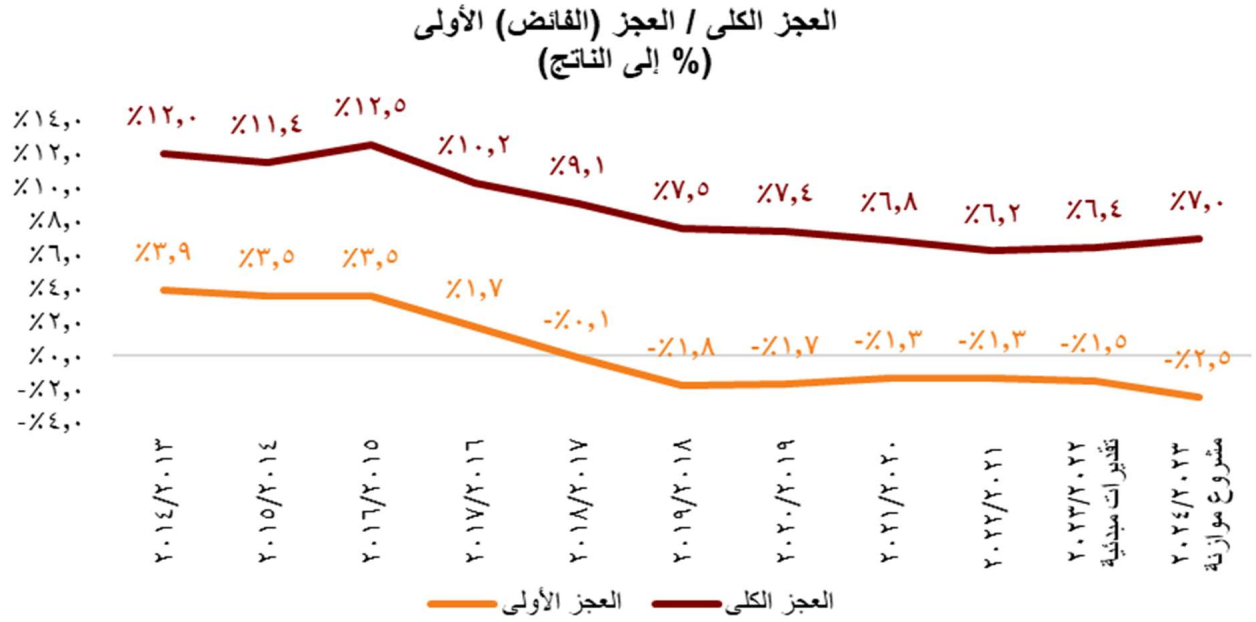

حيث تســـتهدف موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تحقيق فائض أولى ٢,٥٪ وعجز الموازنة ٧٪ (نتيجة لارتفاع فاتورة خدمة الدين)، كما تستهدف خفض نسبة الدين للناتج المحلى من ٩٦٪ (متوقع) إلى ٩١,٣٪.

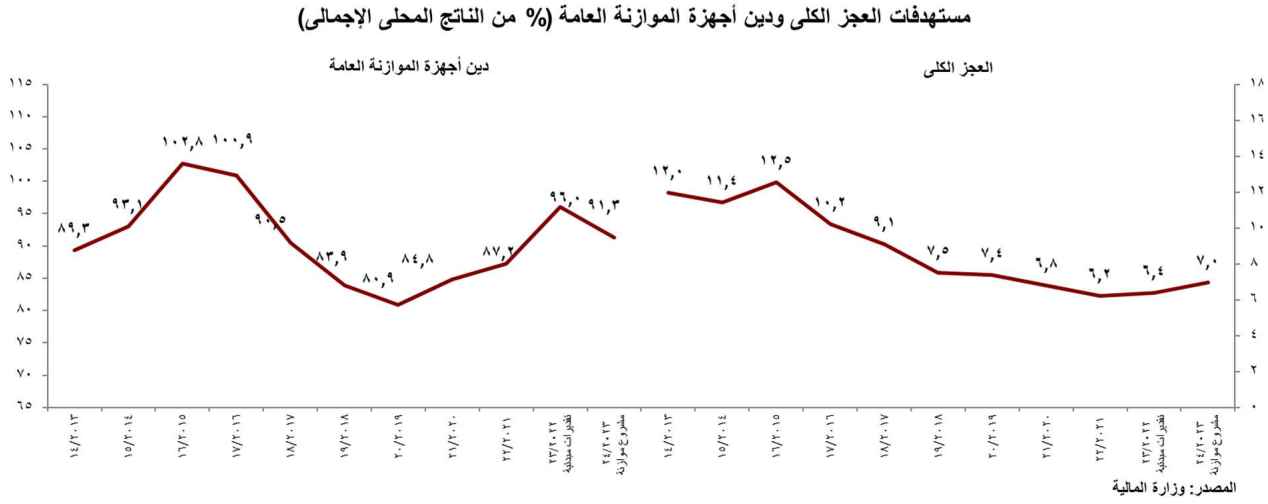

ويتضـــح من الشـــكل البيانى التالى أن بند مدفوعات الفوائد هو المؤثر الأكبر على عجز الموازنة نتيجة لإنخفاض ســـعر صـــرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي وأيضـــاً نتيجة للإرتفاع الشـديد في أسـعار الفائدة محلياً وعالمياً وبالتالي ارتفاع تكلفة التمويل إلى جانب تأثير انخفاض قيمة الجنيه المصـــرى على زيادة الدين إلى جانب عجز الموازنة خلال الفترة من ٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والتقديرات المبدئية ومشـــروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وهو ما يؤثر بالتبعية على زيادة أعباء خدمة الدين.

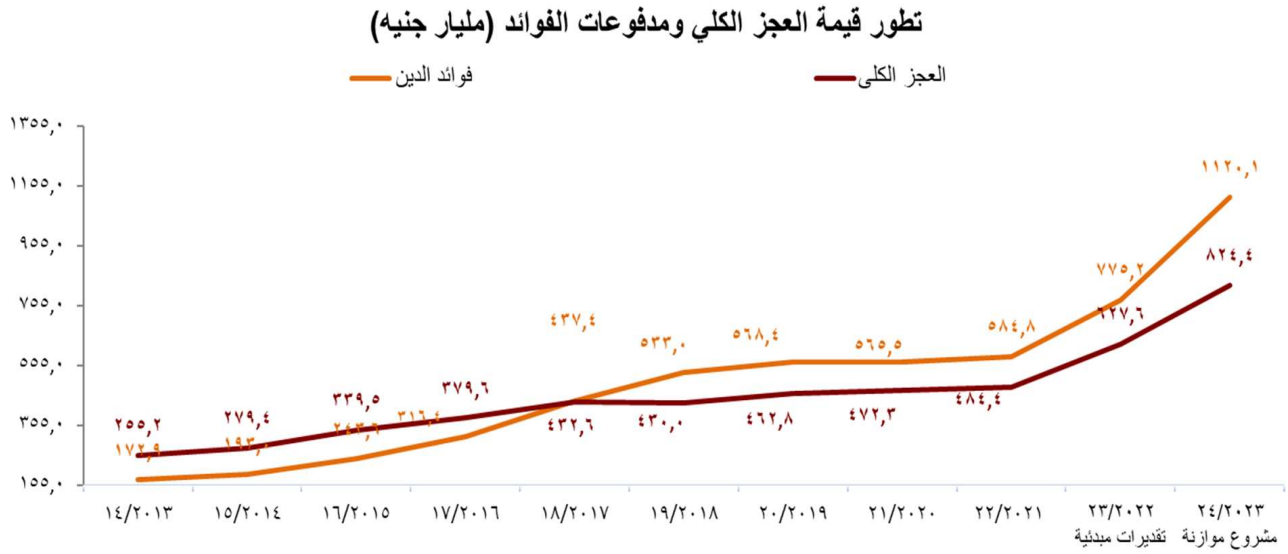

كما يتضح من هذا الشكل البيانى أن مدفوعات الفوائد كمبلغ مطلق كانت مستقرة منذ العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ حتى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بين ٥٣٠ ــ ٥٨٥ مليار جنيه مع انخفاض نسبة الفوائد للإيرادات والمصروفات وكنسبة من الناتج وهو الأمر الذى اختلف هذا العام والعام القادم.

وفيما يلى جدول ملخص لأهم إجماليات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢/٢٠٢١ والتقديرات المبدئية للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ومشروع الموازنة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٣:

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه

	٢٠١٦/٢٠١٥ فعليات	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعليات	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعليات	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعليات	٢٠٢٣/٢٠٢٢ تقديرات مبدئية	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة
إجمالي الايرادات	٤٩١,٥	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٤١,٩	٩٧٥,٤	١١٠٨,٦	١٣٤٧,١	١٥٥٩,٢	٢١٤٢,١
معدل النمو (%)	*٥,٦%*	*٣٤,١%*	*٢٤,٦%*	*١٤,٧%*	*٣,٦%*	*١٣,٧%*	*٢١,٥%*	*١٥,٧%*	*٣٧,٤%*
الضرائب	٣٥٢,٣	٤٦٢,٠	٦٢٩,٣	٧٣٦,١	٧٣٩,٦	٨٣٤,٠	٩٩١,٤	١٢٠٤,٣	١٥٣٠,٠
ايرادات غير ضريبية	١٣٩,٢	١٩٧,٢	١٩١,٨	٢٠٥,٨	٢٣٥,٨	٢٧٤,٦	٣٥٥,٧	٣٥٤,٩	٦١٢,١
إجمالي المصروفات	٨١٧,٨	١٠٣١,٧	١٢٤٤,٤	١٣٧٤,٩	١٤٣٤,٧	١٥٧٨,٨	١٨٣١,٠	٢١٨٤,٧	٢٩٩٠,٩
معدل النمو (%)	*١١,٥%*	*٢٦,٢%*	*٢٠,٦%*	*١٠,٥%*	*٤,٤%*	*١٠,٠%*	*١٦,٠%*	*١٩,٣%*	*٣٦,٩%*
العجز الكلي المستهدف	٣٣٩,٥	٣٧٩,٦	٤٣٢,٦	٤٣٠,٠	٤٦٢,٨	٤٧٢,٣	٤٨٤,٤	٦٢٧,٦	٨٢٤,٤
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	*١٢,٥%*	*١٠,٢%*	*٩,١%*	*٧,٥%*	*٧,٤%*	*٧,٨%*	*٧,٢%*	*٧,٤%*	*٧,٠%*
العجز (الفائض) الأولي المستهدف	٩٥,٩	٦٣,٠	-٤,٩	-١٠٣,١	-١٠٥,٦	-٩٣,٢	-١٠٠,٤	-١٤٧,٥	-٢٩٥,٦
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	*٣,٥%*	*١,٧%*	*-٠,١%*	*-١,٨%*	*-١,٧%*	*-١,٣%*	*-١,٣%*	*١,٥%*	*-٢,٥%*

المصدر: وزارة المالية

ويوضح الشكلين البيانيين التاليين تطور نسبة الإيرادات والمصروفات إلى الناتج المحلى حيث ساهم تقارب تلك المعدلات بالإضافة إلى زيادة معدلات نمو الإيرادات عن معدلات نمو المصروفات في السيطرة على الفجوة بين الايرادات والمصروفات وتوازن مؤشرات المالية العامة في ظل هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة رغم الزيادة الضخمة في مدفوعات الفوائد واستمرار تحقيق اعلى فائض اولى بالموازنة.

تطور نسبة الايرادات والمصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)

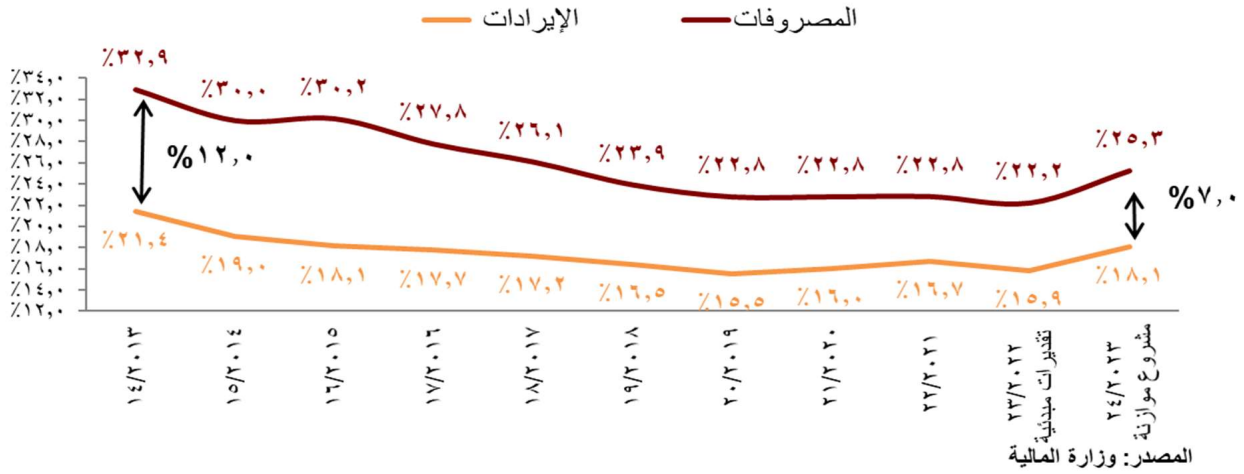

المصدر: وزارة المالية

تطور معدل النمو السنوى فى الإيرادات والمصروفات

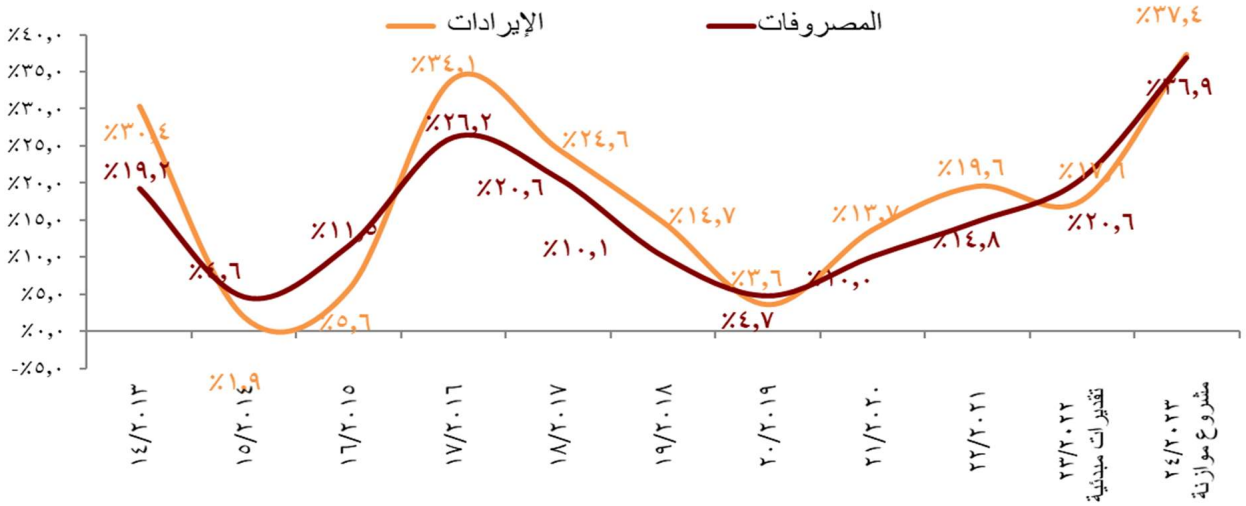

المصدر: وزارة المالية

أهم الاصلاحات والافتراضات التي تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

أولاً: تحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومى وأصحاب المعاشات

- تعكس تقديرات الموازنة اقرار العلاوة الدورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بدءًا من الأول من أبريل الحالى، بنسبة ٨٪ من الأجر الوظيفي في ٣١ مارس ٢٠٢٣، بحد أدنى ١٢٥ جنيهًا شهريًا، ودون حد أقصى، وتُعد هذه العلاوة جزءًا من الأجر الوظيفي للموظف، والتي قد تم ضمها إليه بدءًا من الأول من أبريل الحالى، كما تم احتساب العلاوة الخاصة للعاملين بالدولة من غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بدءًا من الأول من أبريل الحالى بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي أو ما يقابله من المكافأة الشاملة في ٣١ مارس ٢٠٢٣، أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين منهم بعد هذا التاريخ، بحد أدنى ١٢٥ جنيهًا شهريًا، ودون حد أقصى، وتُعد هذه العلاوة جزءًا من الأجر الأساسي للعامل، وتُضم إليه بدءًا من الأول من أبريل الحالي.
- زيادة الحافز الإضافي المقرر للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، والعاملين غير المخاطبين به بفئات مالية مقطوعة تبلغ ٣٠٠ جنيه للدرجات المالية الرابعة فما دونها، و٤٠٠ جنيه للدرجات المالية من الثالثة حتى الأولى، و٥٠٠ جنيه للدرجات المالية من مدير عام فما فوقها، أو ما يُعادل كل منها.
- تقرير حافز تكميلي لتلك الحزمة بما يضمن أن يكون الحد الأدنى لتحسين الدخل لا يقل عن مبلغ ١،٠٠٠ جنيه شهرياً للموظفين العاملين بالجهاز الإداري للدولة والكادرات الخاصة.
- زيادة مخصصات بعض الشرائح الوظيفية الأخرى (أعضاء المهن الطبية والمعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعى وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية) وذلك لتحسين الأوضاع المالية لتلك الفئات الوظيفية.
- مراعاة أثر تعيين عدد ٣٠ ألف معلم مساعد بتكلفة سنوية تقدر بنحو ١,٤ مليار جنيه لسد العجز في المعلمين من خلال مسابقة تجرى لهذا الغرض بمتوسط تكلفة شهرية للمعلم تقدر بنحو ٣،٨٠٠ جنيه وتعيين ٣٠ ألف من الأطباء والصيادلة بتكلفة أكثر من ١,٨ مليار جنيه وذلك بالإضافة إلى تعيين ١٠ الآف موظف بباقى أجهزة الدولة بتكلفة سنوية تقدر بنحو ٠,٤ مليار جنيه.
- زيادة المعاشات المنصرفة لأصحابها والمستحقين عنهم بدءاً من ابريل ٢٠٢٣ بتكلفة سنوية قدرها نحو ٥٥ مليار جنيه.
- زيادة حد الاعفاء الضريبى بنسبة ٥٠٪ للعاملين بالحكومة والقطاع الخاص بتكلفة سنوية تبلغ أكثر من ١٠ مليار جنيه والتي من المنتظر إقرار مجلس النواب لها.

ثانياً: دعم برامج الحماية الاجتماعية

- زيادة أعداد المستفيدين من برنامج معاش تكافل وكرامة ليصل لأكثر من ٥,٠ مليون أسرة وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من البرنامج بنسبة ٢٥٪ بتكلفة سنوية قدرها ٦,٤ مليار جنيه.
- تحقيق المستحقات الدستورية للصحة والتعليم والبحث العلمى بشكل كبير من خلال تخصيص مبالغ تسمح بزيادة الاستثمار في تلك القطاعات بشكل مستدام.
- زيادة مخصصات دعم رغيف الخبز لنحو ٧٠ مليون فرد وبما يعكس تحمل الدولة لكافة الزيادات التي طرأت على أسعار القمح المحلى والمستورد وباقى التكاليف الأخرى بما يضمن إستمرار تقديم رغيف الخبز بسعر خمسة قروش بالرغم من أرتفاع تكلفته لما يقرب من جنيه.
- زيادة مخصصات دعم الإسكان الإجتماعى بنحو ١٠٤ ٪ سواء للدعم النقدى أو دعم المرافق.
- إستهداف استكمال تطبيق منظومة التامين الصحى الشامل لمحافظات الأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس وبورسعيد ودمياط وشمال سيناء، بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونيهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصةً العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة).

ثالثاً: دعم النشاط الإقتصادى

- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية الي ٥٨٦ مليار جنيه منها ٢٨٠ مليار تمويل من الخزانة ضمن الباب السادس ونحو ٣٠٦ مليار تمويل ذاتي.
- تخصيص نحو ١٢ مليار جنيه لتمويل مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية "الصناعية والزراعية والسياحية" بقروض قيمتها ١٦٠ مليار جنيه بسعر فائدة يبلغ ١١٪ على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٨.
- تخصيص نحو ٦,٠ مليار جنيه قيمة فاتورة خفض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات ساعة والتي تتحمل الموازنة العامة للدولة ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم (٧٨١) لسنة ٢٠٢٠.
- تخصيص مبلغ ١,٥ مليار جنيه قيمة الضريبة علي العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية وذلك بدء من ٢٠٢٢/١/١ ولمدة ثلاث سنوات والذى تتحمله وزارة المالية عن المصنعين في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢.
- زيادة مخصصات دعم تنشيط الصادرات ليصل الى نحو ٢٨,٥ مليار جنيه.

رابعاً: تنمية الإيرادات الضريبية والغير ضريبية

- تحسين اداء الادارة الضريبية من خلال الميكنة الشاملة و تطوير نظم العمل بمصلحة الضرائب المصرية، مع استكمال مشروعى الفاتورة والإيصال الإلكتروني.
- العمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال تشجيع وتقديم حوافز للاقتصاد غير الرسمي للدخول في المنظومة الضريبية.
- استمرار تفعيل قانون الضرائب على المهن الحرة والتوسع فى تسجيل أصحاب المهن الحرة لتوسيع القاعدة الضريبية.
- نستهدف تحصيل الضريبة المستحقة على التجارة الالكترونية بشكل فعال.
- تحصيل حصيلة قدرها ٧٠ مليار جنيه من تفعيل برنامج الطروحات الحكومية.
- تحسين هياكل الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة بما يحقق زيادة الفوائض التي تؤول للخزانة العامة للدولة والإستمرار في إحكام الرقابة على الصناديق والحسابات الخاصة بما يضمن تنمية مواردها.

الإيرادات العامة:

يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ زيادة سنوية لجملة الايرادات بنحو ٤١٪ مقارنة بموازنة العام السابق لتصل الى نحو ٢،١٤٢ مليار جنية (١٨,١٪ من الناتج المحلى)، وذلك فى ضوء تقديرات أن يبدأ الاقتصاد القومى التعافى من الآثار السلبية لجائحة كورونا والآثار التضخمية للحرب الروسية – الأوكرانية وأيضاً التطبيق الكامل للإجراءات الاصلاحية الضريبية وغير الضريبية والتي نفذت خلال الفترة السابقة وكذلك الاجراءات المستهدفة بمشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الموقر، والتي ستعمل على توسيع قاعدة الايرادات بشكل فعال وعادل وزيادة درجة ربط القاعدة الضريبية بالنشاط الاقتصادي.

كما تعكس التقديرات أثر تنفيذ الاصلاحات الخاصة بميكنة وتحسين اداء الادارة الضريبية وانفاذ القوانين والقرارات الضريبية بشكل كامل وفعال، وعلى رأسها تعديلات قانون ضريبة القيمة المضافة لتحصيل الضريبة على التجارة الالكترونية وفقًا لمعايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأفضل الممارسات الدولية وكذلك تعديلات قانون الدخل وبالتعاون مع مجلسكم الموقر. كما نستهدف العمل على زيادة اعداد المسجلين المخاطبين بهذه القوانين، واستمرار التوسع فى حصر المجتمع الضريبي وتحسين الخدمات المقدمة للممولين، واستمرار تفعيل قانون الضرائب على المهن الحرة والتوسع فى تسجيل أصحاب المهن الحرة لتوسيع القاعدة الضريبية، بالإضافة إلى استمرار تطوير وتحسين المعاملة الضريبية على عوائد الأوراق المالية الحكومية من اذون وسندات وكذلك العمل على تطوير منظومة تحصيل الضريبة على المرتبات والاجور وفقاً لأفضل الممارسات العالمية فى هذا الشأن وذلك كله بالإضافة لزيادة إنضمام الممولين الجدد والغير مذضمين للمنظومة الضريبية وتخفيض الاقتصاد الغير رسمي خاصة مع استكمال مشروعى الفاتورة والإيصال الإلكتروني.

وعلى جانب الإيرادات غير الضريبية فيستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة تنفيذ مجموعة من الإصلاحات لإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة بما يسهم في زيادة الفوائض والأرباح التي تؤول للخزانة العامة للدولة من تلك الهيئات والشركات، وكذلك الإستمرار في إحكام الرقابة بما يسهم في زيادة الموارد المحصلة من الصناديق والحسابات الخاصة.

وبالرغم من ان كافة تلك الاصلاحات المستهدفة على جانب السياسة والادارة الضريبية تعمل وتستهدف توسيع القاعدة الضريبية وتحصيل مستحقات الخزانة العامة، إلا أن الحكومة أخذت في الاعتبار الظروف الاستثنائية التى يمر بها الاقتصاد محلياً وعالمياً، فقامت باتخاذ العديد من الاجراءات المحددة والمؤقتة والتى تستهدف تقديم المساندة للفئات والقطاعات الاكثر تضررا بهدف تخفيف العبء الضريبي عليهم مثل التقدم لمجلسكم الموقر بمقترح تعديل منظومة الضرائب على الاجور والمرتبات مع زيادة حد الاعفاء من الضريبة بنسبة ٥٠٪ من ٢٤ الف جنية إلى ٣٦ ألف جنيه للتخفيف عن المواطنين بالإضافة إلى تحمل الخزانة العامة للدولة لقيمة الضريبة العقارية المستحقة عن قطاعات الصناعة لمدة ٣ سنوات فضلاً عن اقتراح تعديلات على مشروع قانون الضريبة على الدخل لتنشيط البورصة المصرية وتجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية والأحكام والإجراءات المقررة، وغيرها من الاجراءات على جانب الايرادات العامة سواء الضريبية أو الغير ضريبية التي من شأنها تخفيف آثار الأزمة الحالية على المواطنين والحفاظ على النشاط الاقتصادي المحلي.

الإنفاق العام:

فى ضوء المستهدفات والافتراضات الاقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم واسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من الأذون والسندات المحلية والدولية، وكذلك أخذاً فى الاعتبار الأسعار العالمية لأهم السلع الأولية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الايرادات العامة سواء الايرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك فى ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى الإجمالي، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ١،٨٧١ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الأقصى للإنفاق بتحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ٢,٥٪ من الناتج المحلى ومن ثم خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي.

والشكل التالي يوضح تطور نسبة مدفوعات الفوائد إلي المصروفات والايرادات العامة.

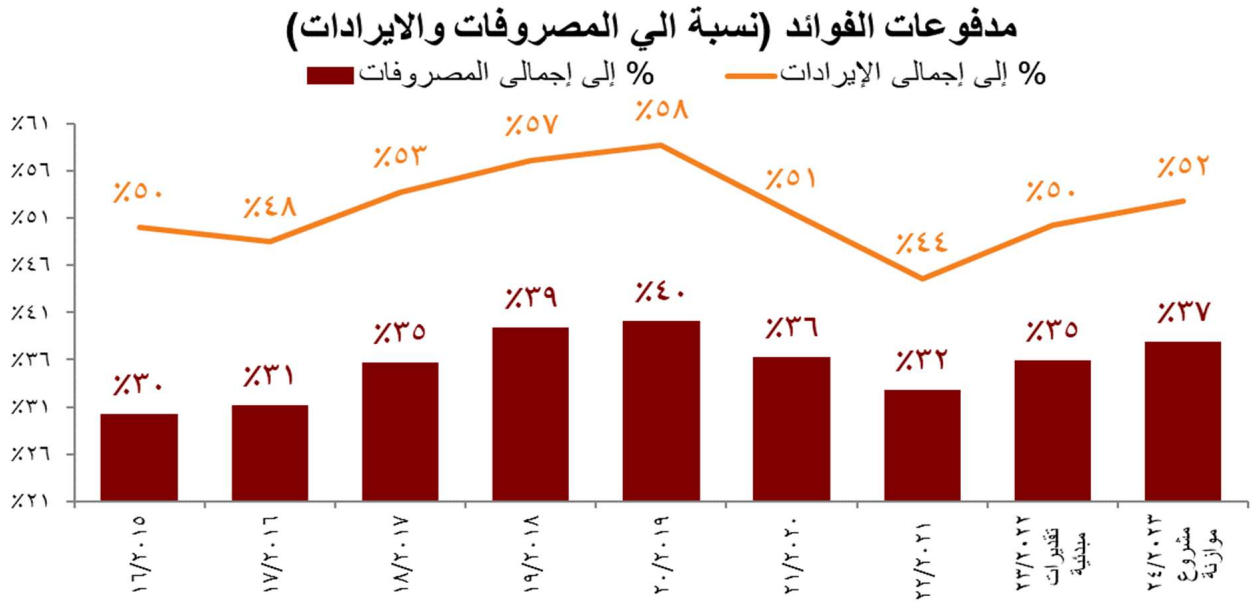

وتتضمن المصروفات العامة حزم من الإجراءات التي تساعد على تحسين دخول جموع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة وأصحاب المعاشات حيث سيتم سداد مبلغ ٢٠٢ مليار جنيه للمعاشات خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والعمل على تخفيف الآثار التضخمية عن فئات محدودى الدخل مع زيادة الدعم الموجه للقطاعات الإنتاجية والأنشطة الصناعية والزراعية وتنشيط الصادرات مما يساعد على زيادة عجلة الإنتاج ونخص بالذكر حزمة الإجراءات التي وجه بها فخامة السيد/ رئيس الجمهورية لتخفيف الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية الراهنة عن المواطنين والتي تخطت نحو ١٥٠ مليار جنيه عن العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ و١٩٠ مليار جنيه عن الفترة من ٢٠٢٣/٤/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك بتقرير زيادة في دخول المواطنين بحد أدنى ١،٠٠٠ جنيه شهرياً وزيادة المعاشات لكافة المستحقين والمستفيدين عنهم بنسبة ١٥٪ من إجمالي قيمة المعاش وزيادة القيمة الشهرية المسددة لمستحقة برنامجى تكافل وكرامة بنسبة ٢٥٪.

هذا بالإضافة إلى إطلاق مبادرة دعم الصناعة والزراعة والسياحة بمبلغ ١٦٠ مليار جنيه بتكلفة أكثر من ١٢ مليار جنيه وأيضاً زيادة دعم الصادرات من ٦ مليار جنيه إلى ٢٨ مليار جنيه.

ثانياً: آفاق الاقتصاد العالمي

١. أداء الاقتصاد العالمي:

أظهر أخر تقرير لصندوق النقد الدولي والصادر في ابريل ٢٠٢٣ انه من المتوقع أن يتراجع نمو النشاط الاقتصادي العالمي إلى نحو ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالتقديرات السابقة في عام ٢٠٢٢ والبالغة ٣,٤٪ نتيجة تداعيات الموجه التضخمية وما تبعها من ارتفاع تكلفة التمويل بصورة كبيرة جداً وأيضاً الأزمة الروسية - الأوكرانية الحالية وما يتبعها أيضاً من ارتفاع أكبر في أسعار السلع الأساسية ومنها القمح والبترول والزيوت.

آفاق الاقتصاد العالمي

البيان	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
الاقتصاد العالمي			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٤	٢,٨	٣,٠
معدل التضخم (%)	٨,٩	٧,٠	٤,٩
الاقتصادات المتقدمة			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢,٧	١,٣	١,٤
معدل التضخم (%)	٧,٣	٤,٧	٢,٦
الأسواق الناشئة و الاقتصادات النامية			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٠	٣,٩	٤,٢
معدل التضخم (%)	٩,٨	٨,٦	٦,٥
اسيا			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٨	٤,٦	٤,٤
معدل التضخم (%)	٣,٨	٣,٤	٢,٩
الشرق الأوسط و آسيا الوسطى			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٥,٣	٢,٩	٣,٥
معدل التضخم (%)	١٤,٣	١٥,٩	١٢,٠
افريقيا والصحراء الكبرى			
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٩	٣,٦	٤,٢
معدل التضخم (%)	١٤,٥	١٤,٠	١٠,٥

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ابريل ٢٠٢٣ ، صندوق النقد الدولي

٢. حركة التجارة الدولية:

في أخر تقرير آفاق التجارة العالمية لها في ابريل ٢٠٢٣، توقعت منظمة التجارة العالمية تأثر حجم التجارة السلعية بالأزمة الحالية لينمو بمعدل ١,٧٪ عالمياً في عام ٢٠٢٣. ومن المتوقع أن يحدث هذا التباطؤ فى النمو العالمى لحركة التجارة الدولية في ظل الارتفاع الحاد في أسعار الفوائد العالمية. ولا تزال هناك مخاطر على حجم التجارة العالمية ومع ذلك، فإن هذه المخاطر أقل بكثير مما كانت عليه قبل عام ابان بداية الحرب الروسية - الاوكرانية، مما يشير إلى أن أسوأ التوقعات لم تتحقق. وبالنسبة للسياحة فتتجه نفس اتجاهها السابق قبل بداية جائحة كورونا خاصة بعد إزالة جميع القيود المفروضة على انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم.

٣. ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة:

في ظل استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية، استمرت أسعار السلع الأساسية والخدمات العالمية في الارتفاع الشديد مدفوعة بزيادة في معدلات الادخار التي تمت خلال فترة جائحة كورونا والتي كانت مصحوبة بانخفاض شديد في الطلب العالمي لفترة مؤقتة وفي ضوء التعافي الاقتصادي، ارتفع الطلب العالمي خلال فترة قصيرة (تقرب من أقل من عام) على كافة السلع والخدمات، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية لأعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٦. لذلك اضطرت البنوك المركزية إلى البدء في رفع أسعار الفائدة لمستويات غير مسبوقة لتقييد الأوضاع المالية وتحجيم السيولة المتاحة على أمل تباطؤ الاقتصاد وترويض التضخم. وكانت الجهود المبذولة لترويض التضخم متأخرة للغاية وبطيئة فى عدد كبير من الدول، لا سيما في الدول الغربية حيث أدت صدمة ارتفاع أسعار الطاقة في ظل الحرب بأوروبا إلى دفع التضخم بوتيرة سريعة. وتعد التوقعات المستقبلية للتعافي العالمي سلبية في ظل المخاطر التي يشكلها التشديد النقدي على دفع النشاط الاقتصادي، ويمكن أن تصل أسعار الفائدة عالمياً إلى مستويات مرتفعة للغاية قد تؤدي إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة انكماش وركود مصحوب بمعدلات نمو ضعيفة واحتمالية استمرار ارتفاع معدلات التضخم. وفي جميع الحالات، فمن المتوقع ان تستمر معدلات التضخم على مستوى العالم عند مستويات أعلى من المتوسط السنوي المحقق فى السابق، في حين ستظل أسعار الفائدة أعلى من المتوسط المعتاد، مع احتمالية صغيرة لانخفاض طفيف في أسعار الفائدة خلال النصف الثانى من العام المالي القادم مقارنة بأسعار الفائدة السارية حالياً.

٤. أرتفاع أسعار الحبوب والطاقة:

أظهر مؤشر الحبوب للبنك الدولي أنه لا يزال أعلى بكثير من الاسعار السائدة خلال فترة ما قبل الحرب. وهو ما يمثل نوع من المخاطر التي تعرضت لها الدولة المصرية من حيث وصول أسعار الحبوب إلى أعلى مستوياتها والتسبب في آثار سلبية على التوازن المالي.

والشكل التالى يوضح تطور أسعار الحبوب من سبتمبر ٢٠٢١ حتى مارس ٢٠٢٣ والذى يقيس المتوسط المرجح لأسعار كل من القمح والذرة والشعير والأرز.

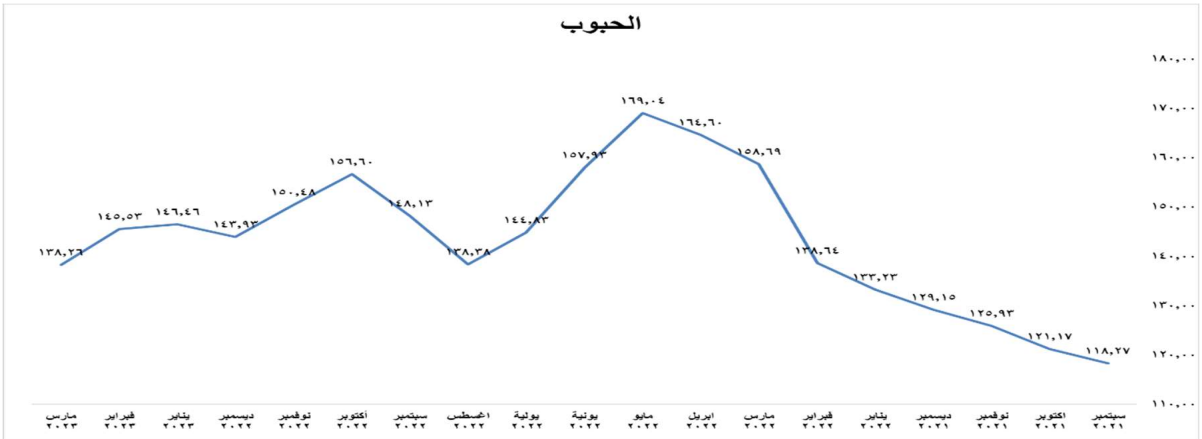

شراء أسعار الحبوب: الأرز بنسبة ٣٠,١ والقمح بنسبة ٢٥,٢ والذرة بنسبة ٤٠,٧ والشعير بنسبة ٤,١
وحدة القياس هي المستوى القياسي للاسعار (١٠٠ = متوسط اسعار عام ٢٠١٠)
المصدر/ البنك الدولى – تقرير تطورات أسواق السلع

تحسن مؤشر الطاقة للبنك الدولي مقارنة بمستوياته في عام ٢٠٢٢ وأقترب من أسعار ما قبل الحرب. وكان هذا نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وما خلفته من تباطؤ للنشاط الاقتصادي العالمي وبالتالي الطلب على النفط، بالإضافة إلى زيادة سعر الدولار مقارنة بعملات الاقتصادات الناشئة مما يجعل استيراد النفط والغذاء أكثر كلفة. وتجدر الإشارة إلى أنه بينما كان مؤشر الطاقة يقترب من ما قبل الحرب، إلا أنه من المتوقع أن يظل عند نفس مستويات ما بعد الحرب في المستقبل القريب، وخاصة في ظل قرارات خفض الإنتاج الطوعي الأخيرة من منظمة أوبك والتي لا تزال توفر مجالات جديدة لزيادة الأسعار.

والشكل التالي يوضح تطور أسعار الطاقة من سبتمبر ٢٠٢١ حتى مارس ٢٠٢٣ والذي يقيس المتوسط المرجح بأسعار كل من خام برنت والغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي والفحم.

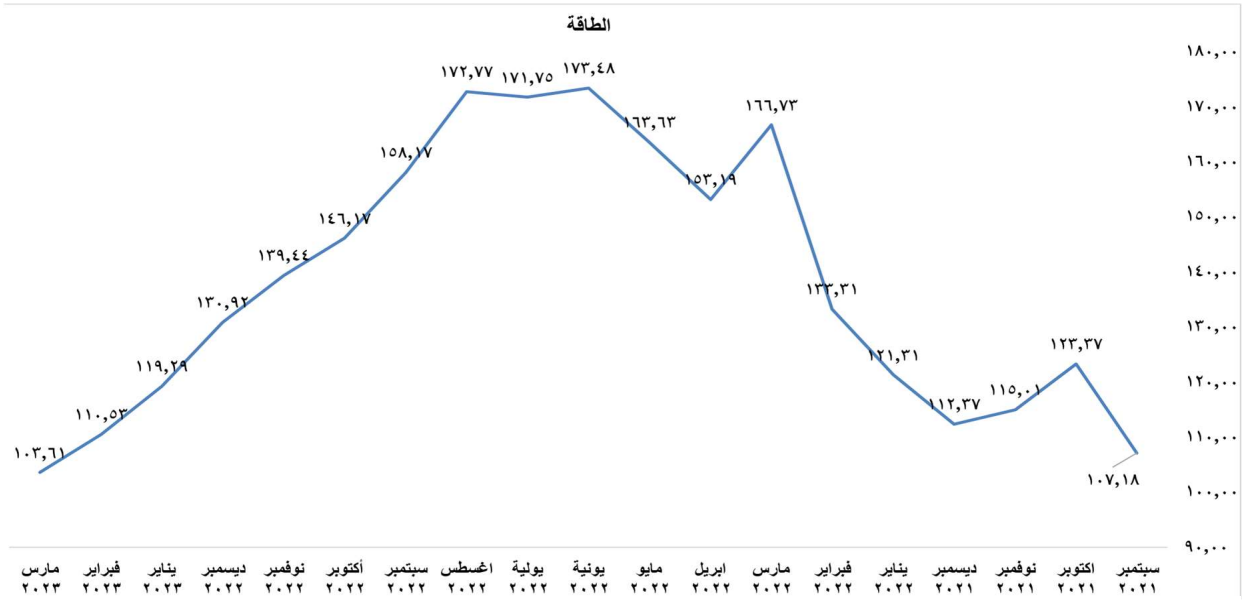

مؤشر الطاقة: الفحم بنسبة ٤,٧ وخام البترول بنسبة ٨٤,٦ والغاز الطبيعي بنسبة ١٠,٨
وحدة القياس هي المستوى القياسي للاسعار (١٠٠ = متوسط اسعار عام ٢٠١٠)
المصدر/ البنك الدولى – تقرير تطورات أسواق السلع

٥. مخاطر الاضطرابات في سلاسل الامداد والتجارة:

ازدادت المخاطر المرتبطة بالعوامل الاقتصادية الجغرافية وخاصة المتعلقة بالتجارة وتأثيراتها على سلاسل التوريد. فلقد شهدنا بالفعل خلال العامين الماضيين كيف يمكن لاضطراب سلاسل الإمداد أن تؤثر على الاقتصاد بشكل كبير من ناحية التضخم، وذلك من خلال زيادة الأسعار مصحوبة بتوترات على الصعيد السياسي العالمي، لذا فإن احتمالية حدوث اضطرابات في سلاسل الإمداد هي نتيجة واقعية.

أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي

١) احتمال حدوث أزمة مالية عالمية جديدة ناجمة عن زيادة أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى تدهور النظرة المستقبلية للمؤشرات الائتمانية في الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصادات المتقدمة وهذا ما بدأ يظهر في القطاع المصرفي العالمى والذى شهد تأثر ٥ بنوك عالمية بذلك حتى الآن، وقد يؤدي هذا إلى معاناة الاقتصادات الناشئة من تأثر إضافي للأوضاع الاقتصادية وتأثيره على مؤشرات ومستويات الدين العام، وهو ما قد يؤثر أيضاً على الإنتاج والتجارة العالمية وبالأخص على القطاع الخارجي.

٢) تمثل تقلبات المناخ أحد المخاطر التي قد تؤثر على الانتاج وسلاسل امداد السلع الأساسية وبالتالي سوف يؤدي ذلك إلى تذبذب أسعار هذه السلع خاصة في الوقت الحالي بسبب الحرب في روسيا وأوكرانيا اللتان يقوما بإنتاج نسبة كبيرة من معظم السلع الأساسية، وهو ما قد يساهم في زيادة المخاطر المالية عالمياً، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية والتي تنعكس في عجز موازين المدفوعات والتي قد تؤدي في حالة استمرارها لفترة طويلة لضغوط أكثر على عملات الدول النامية أمام الدولار وهو ما جعل بعض الدول الآن تنادى بإستخدام عملات أخرى في التعاملات بينها وبين الدول الأخرى.

٣) لا يزال من الممكن أن تؤدي الحرب الروسية – الأوكرانية إلى المزيد من النتائج الاقتصادية السلبية خلال العام القادم، حيث قد تتسبب الحرب في مزيد من الاضطرابات لشبكة التجارة العالمية بشكل مباشر وغير مباشر.

٤) استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لكبح معدلات التضخم المرتفعة والتي قد تؤدي إلى المزيد من الاضطرابات في الاقتصاد العالمي وأسواق المال العالمية والقطاع المصرفي العالمى بصفة خاصة، بالإضافة إلى أن استمرار السياسة التقييدية للبنوك المركزية قد تؤدي إلى ركود اقتصادي خاصة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يعتقد بعض الخبراء أن هناك احتمالية لركود اقتصادي مما سيؤثر على مؤشرات الائتمان ومستويات الديون العامة عالميًا، وقد يستتبع ذلك حدوث تباينات في الأسواق الناشئة لإيجاد بدائل ومصادر للتمويل وبالتالي قد يضيف ذلك المزيد من الثقل أو التباطؤ فى التعافي العالمي.

ثالثاً: آفاق الاقتصاد المحلى المصاحب لمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

أ - وضع الاقتصاد المحلي لجمهورية مصر العربية:

من المتوقع أن يحقق معدل النمو الاقتصادي بمصر نحو ٤,١٪ للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقابل ٤,٢٪ لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بعد تحقيق معدل نمو إيجابي قدره ٦,٦٪ في ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهو أعلي معدل نمو منذ السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويأتي هذا التباطؤ في ضوء الأثار السلبية الناتجة عن الموجه التضخمية والحرب الروسية - الاوكرانية وما استتبعها من تباطؤ حركة التجارة العالمية ورفع أسعار الفائدة العالمية بسبب تطبيق السياسات الانكماشية لمحاربة التضخم.

وعلى صعيد آخر، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم ليصل متوسط الكريدور إلى ١٨,٧٥٪. ومع استمرار توتر الأوضاع العالمية نتيجة الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتباطؤ حركة التجارة العالمية، وبدء استقرار الأسواق وتعافى الاقتصاد الكلى من الآثار السلبية لكل تلك الصدمات، فإنه من المتوقع أن يتراجع المتوسط السنوي لمعدل التضخم ليصل إلى ١٦٪ في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بتقديرات ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والبالغة نحو ٢٠٪.

كما انخفض معدل البطالة في الربع الأخير من السنة الميلادية ٢٠٢٢ ليصل الى ٧,٢٪ بعد أن وصل لنحو ٧,٤٪ في نهاية السنة الميلادية ٢٠٢١، حيث انضم ٧٠٦ ألف عامل جديد الي القوى العاملة في نفس السنة. وتجدر الإشارة إلى أنه ما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية قد صاحب التزايد المستمر فى معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية وهو ما أدى إلى تناقص مستمر فى معدلات البطالة مما يعنى أن النمو المحقق ساهم فى خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين فى العمل وهو الهدف الأهم لأى برنامج إصلاح اقتصادي، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الاجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والاستدامة.

١. جهود الحكومة لدفع ومساندة النشاط الاقتصادي

مع التحول الطارئ نتيجة الأزمات التي صاحبت أزمة كورونا والموجه التضخمية والحرب التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا والتي ترتب عليها ضغوطات تضخمية هائلة وتبعيات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد العالمي وبالأخص الاقتصادات الناشئة استهدفت الحكومة مساندة كافة القطاعات الاقتصادية لتحقيق تعافي ونمو اقتصادي متوازن ومستدام.

وتستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الاقتصادية الانتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والتصدير، وتكون قادرة على استيعاب العمالة المتضررة من توقف أنشطتهم نتيجة الإجراءات المتبعة. كما ستستمر الحكومة في صياغة خطط وبروتوكولات لفض التشابكات المالية بين قطاعات الدولة المختلفة ولعل من أهمها جهود سداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد اعباء الصادرات والذي قامت به الحكومة لتحفيز القطاع الخاص على التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج. وتبرهن الإصلاحات الهيكلية والإدارية الجارية والمستقبلية على توجه الحكومة نحو استهداف مسار للنمو مرتفع ومرن ومستدام فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو بشكل إيجابي ومتزايد ليصل الي اعلى من ٧٪ في ٢٠٢٦/٢٠٢٧، وكذلك سيكون مسار النمو أكثر حفاظاً على البيئة، وشاملاً لجميع فئات المجتمع قائماً ومدفوعاً بالقطاع الخاص وأنشطته المتنوعة.

وقد أعلنت وخصصت الحكومة مجموعة من المبادرات لمساندة الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية ودعم الصادرات للتعامل مع الأوضاع الإقتصادية الحالية متمثلة في الآتي:

- تخصيص مبلغ سنوى قدره ١٢ مليار جنيه لتمويل مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية "الصناعية والزراعية والسياحية" بقروض قيمتها ١٦٠ مليار جنيه بسعر فائدة يبلغ ١١٪ على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٨.
- تخصيص مبلغ ٦,٠ مليار جنيه قيمة فاتورة خفض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات ساعة والتي تتحمل الموازنة العامة للدولة ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم (٧٨١) لسنة ٢٠٢٠.
- تخصيص مبلغ ١,٥ مليار جنيه سنوياً قيمة الضريبة علي العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية وذلك بدء من ٢٠٢٢/١/١ ولمدة ثلاث سنوات والذى تتحمله وزارة المالية عن المصنعين في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢.
- تخصيص مبلغ ٠,٥ مليار جنيه قيمة مساندة وتمويل استراتيجية صناعة السيارات.
- زيادة دعم تنشيط الصادرات ليصل الى نحو ٢٨ مليار جنيه.
- زيادة المخصص لدعم الإسكان الإجتماعى لمحدودى الدخل ليصل لنحو ١٠,٢ مليار جنيه (دعم نقدى – دعم مرافق).
- استمرار زيادة قيمة استثمارات أجهزة الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتصل لنحو ٥٨٦ مليار جنيه مقابل ٣٤٣ مليار جنيه في ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وهو نمو هائل بمعدل ٧١٪ منها مبلغ ٢٨٠,٠ مليار جنيه ممولة من الخزانة العامة ومبلغ ٣٠٦,٠ مليار جنيه من الموارد الذاتية.

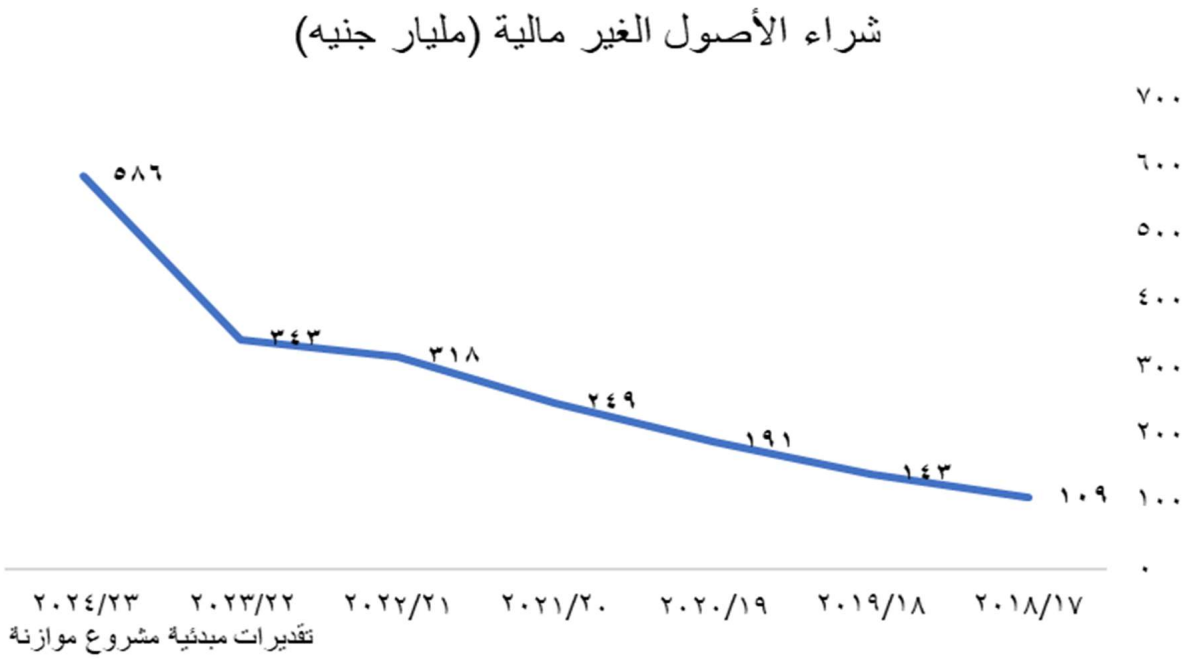

٢. جهود الحكومة نحو التحول للاقتصاد الأخضر

قامت الحكومة المصرية باستضافة مؤتمر الدورة الـــ ٢٧ لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ في نوفمبر ٢٠٢٢، تحت شـــعار «معًا من أجل التنفيذ»؛ لتسريع وتيرة خطة العمل المناخية وفقًا لمبادئ بروتوكول «كيوتو» واتفاقية «باريس»؛ جنباً إلى جنب مع دعم جهود الدول الأفريقية للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية. وعلى غرار المؤتمر، وقعت مصـــر في نوفمبر ٢٠٢٢ اتفاقيات وبروتوكولات تعاون بقيمة ٨٣ مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة، حيث تم التوقيع مع تسعة مستثمرين على هامش مؤتمر المناخ الذي استضافته مصر في شرم الشيخ.

كما وقعت مصر عددًا من الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية لتنفيذ مشروعات بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي في إطار برنامج المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء Egypt's Nexus on Water, Food & Energy، (NWFE) في مصر. ستأخذ الاستثمارات شكل تمويل مختلط لتمويل مشروع طاقة ضـــخم واحد (بقيمة ١٠ مليار دولار أمريكي) وخمســـة مشـــاريع للزراعة والأمن الغذائي وثلاث مشاريع للري والموارد المائية. الشركاء الممولين هم من مؤسسات التنمية متعددة الأطراف: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD (٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار - شريك في الطاقة)، بنك التنمية الأفريقي (AFDB) (١ مليار دولار - شريك في المياه)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٢٠٠ مليون دولار للغذاء). بالإضـــافة إلى ذلك، تعهدت الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي بالفعل بتقديم ٢٨٥ مليون دولار (مزيج من الديون والمنح).

علاوة علي ذلك، وقعت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SC Zone) ثلاثة عقود تشكل جزءًا من مشاريع البنية التحتية التي تزيد قيمتها عن ٧١٩ مليون دولار والتي وافقت عليها اللجنة العليا في سبتمبر ٢٠٢٢) عقدان بقيمة ٦٥ مليون دولار لتطوير وتشغيل محطة متعددة الأغراض ومنطقة صناعية في ميناء شرق بورسعيد بموجب ترتيبات التصميم والبناء والإدارة والتشغيل والصيانة باستثمارات إجمالية قدرها ٦٥ مليون دولار، حاوية طرفية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، اتفاقية امتياز واحدة بين SC Zone ومحطة حاويات قناة السويس (SCCT) لبناء محطة حاويات ثانية في ميناء شرق بورسعيد باستثمارات إجمالية قدرها ٥٠٠ مليون دولار.

ويأتي ذلك في إطار جهود الحكومة لزيادة الاستثمارات العامة الخضراء الممولة حكوميًا إلى ٥٠٪ بحلول ٢٠٢٥ وإضافة فئات جديدة للمشروعات الخضراء ضمن "محفظة مصر المستدامة".

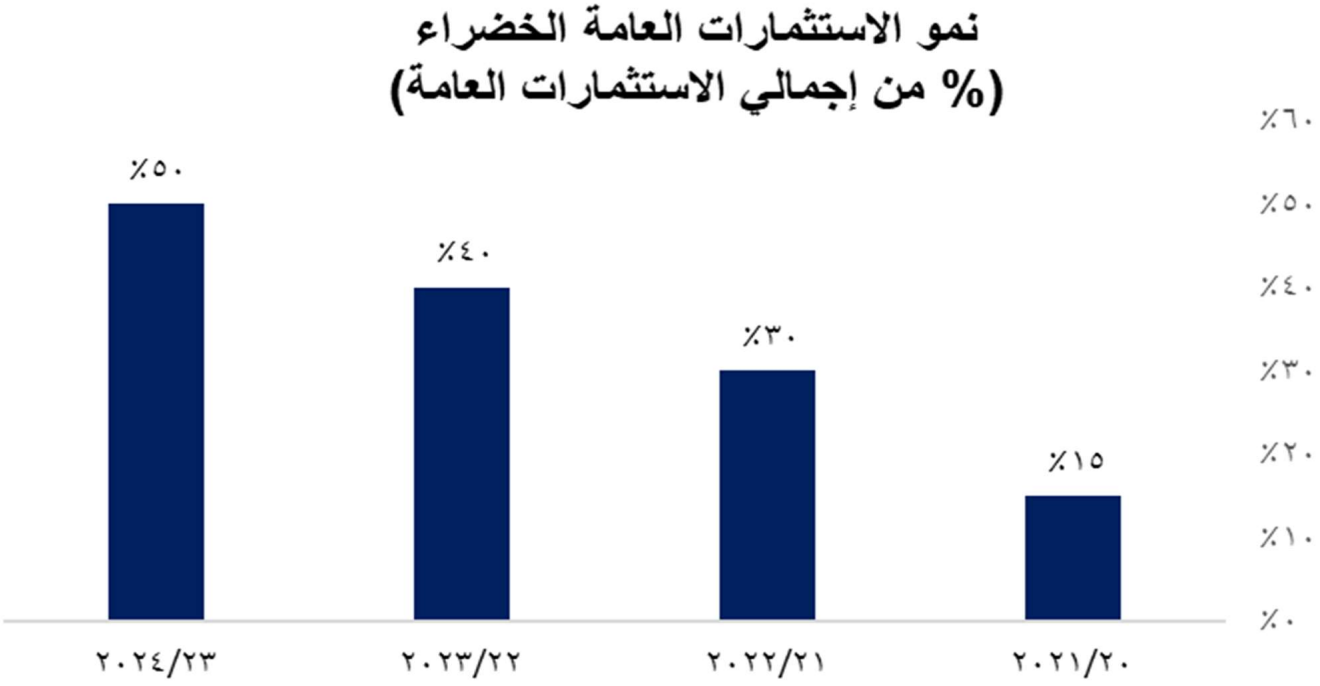

أهم الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الدولة المصرية

أ - الإصلاحات الهيكلية العامة

١. تولت وزارة المالية، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٥١ لسنة ٢٠٢٢، إدارة ومتابعة كافة المبادرات القائمة ذات العائد المنخفض عن أسعار السوق، ويشمل ذلك عملية اتخاذ القرارات وتحديد الضوابط المتعلقة بالمبادرات، من حيث تحديد المستفيدين والتكلفة والمدى الزمنى والجهة التي ستتولى الإدارة التنفيذية لكل مبادرة ومصدر تمويل المبادرة والجهة التي ستتحمل التكلفة، وبحيث يتم انعكاس التكلفة والموارد الخاصة بتمويل هذه المبادرات ضمن بنود الموازنة العامة، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية.

٢. قرر رئيس مجلس الوزراء، بموجب قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٣، بشأن ترشيد الإنفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة والاقتصادية لتخفيف الضغط علي مسحوبات العملة الأجنبية، ويتضمن القرار عدة بنود أبرزها تأجيل تنفيذ أي مشروعات جديدة لم يتم البدء في تنفيذها ولها مكون دولاري واضح، وتأجيل الصرف على أي احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى، وترشيد كافة أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أو في حالة تحمل الجهة الداعية لكل تكاليف السفر وبعد موافقة السلطة المختصة.

٣. كما يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف وذلك بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية وذات الاختصاص في هذا الشأن، على أن يعرض وزير المالية تقريرًا دوريًا كل شهرين على رئاسة مجلس الوزراء بمدى التزام الجهات المخاطبة بتنفيذ أحكام هذا القرار وبنتائج تنفيذه.

٤. تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية بشكل يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات تغير أسعار سعر الصرف وأسعار برنت العالمية.

٥. استمرار التوسع في اصدار أدوات تمويل جديدة ومتنوعة مثل الصكوك التي تم إصدارها خلال ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بالإضافة إلى استمرار العمل على إصدار (سندات التنمية المستدامة – السندات والصكوك الخضراء – السندات الدولية بعملات متنوعة).

ب - إصلاحات لإدارة الدين العام

١. لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها محفظة دين الحكومة، تبنت وزارة المالية خطة تنفيذ استراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل MTDS على مدى أربع سنوات ٢٠٢١-٢٠٢٤ لتحقيق مستهدفات الدين بما في ذلك الهيكل/التكوين المرغوب لديون الحكومة المركزية (ديون أجهزة الموازنة) التي تعكس خيارات الحكومة من حيث التكلفة والمخاطر، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٥.

٢. وكجزء من إستراتيجية إدارة الدين، تراقب وزارة المالية حالياً عن كثب الضمانات السيادية الصادرة بالإضافة إلى الضمانات المطلوبة لما تشكله من التزامات محتملة على قطاع الموازنة الحكومية والخزانة وكذلك مراجعة كافة الضمانات المطلوبة والتفاوض على شروطها.

٣. إعادة هيكلة الدين المحلى بصورة مستمرة لإطالة عمر الدين وتخفيض الإحتياجات التمويلية.

ج - إصلاحات لتعزيز مستوي الشفافية

١. نشر بيانات المناقصات الحكومية التي تزيد قيمتها عن ٢٠ مليون جنيه على موقع هيئة المشتريات الحكومية، على أن تتضمن البيانات المنشورة طريقة الترسية، والعرض الفائز، واسم الشركة او الجهة او التحالف صاحب العرض الأفضل/الفائز، مع ضمان السماح للجميع بالاطلاع على نتائج المناقصات الحكومية والبيانات المنشورة.

٢. نعمل على سرعة الانتهاء من نشر تقرير سنوي شامل يتضمن كافة تفاصيل الإعفاءات والخصوم والمزايا الضريبية والجمركية الممنوحة لكافة الجهات في الدولة وحجم الفاقد الضريبي.

٣. نشر التقرير السنوي لأخر ثلاث أعوام والصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات عن الحسابات الختامية للموازنة وباقي الجهات.

د - إصلاحات لتعزيز مستوي المنافسة والحياد التنافسي

١. موافقة مجلس النواب في ديسمبر ٢٠٢٢ على تعديلات قانون جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المتعلقة بإضافة فصل ينظم عملية الدمج والاستحواذ وبما يتيح للجهاز القدرة على التقييم المسبق والموافقة على كافة طلبات الدمج والاستحواذ بالسوق المصري وعلى ان يكون رأى الجهاز استرشادي فقط في الحالات الخاصة بالدمج والاستحواذ للكيانات التابعة للبنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية. وتعتبر الموافقة على إضافة فصل ينظم عملية الدمج والاستحواذ خطوة هامة لتنظيم عملية التخارج الكلي او الجزئي للدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح تعزيز دور القطاع الخاص.

٢. تم نشر وثيقة سياسة ملكية الدولة بعد اعتمادها واقراراها من قبل فخامة الرئيس والتي تتضمن خروج الحكومة من ٧٩ قطاعا اقتصاديا وتقليل تواجدها في ٥٠ قطاعا آخر. تتضمن الوثيقة تعريف شامل لجهات الدولة بما فيها شركات قطاع الاعمال والهيئات الاقتصادية والشركات المشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والشركات المملوكة للمؤسسة العسكرية والشركات المملوكة لباقي الجهات السيادية مع وجود ربط واضح للمعايير المستخدمة في قرار الإبقاء او التخارج من كافة الانشطة الاقتصادية.

٣. وتنص الوثيقة على الالتزام بنشر تقرير خلال ٦٠ يوم من انتهاء السنة المالية يتضمن كافة الأصول التي تم التخارج كليا او جزئيا منها والاطر التشريعية والقانونية المتبعة في هذا الشأن وحصيلة التخارج المحققة واوجه استخدام الحصيلة المتحققة والجهات المشتركة في عملية التخارج. كما سيتم الالتزام بنشر تقرير سنوي منفصل يتضمن متابعة لتنفيذ الوثيقة والإصلاحات المصاحبة لها.

٤. وجاءت الوثيقة مؤكدة على أهمية زيادة وضمان الحياد التنافسي بالسوق المصري وفقا لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن والصادرة من قبل مؤسسة التعاون الاقتصادي (OECD).

٥. تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لدعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي التي تقوم على المحاور الآتية:

- <u>المحور الأول</u>: وضع الإطار المؤسسي، حيث تم إنشاء اللجنة العليا لدعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٠٢٢ برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من السادة الوزراء والجهات المعنية على أن تكون الأمانة الفنية لجهاز حماية المنافسة.
- <u>المحور الثاني</u>: وضع الإطار التنظيمي، والذي يشمل إعداد «إرشادات دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي»، والتي تتضمن توضيحًا مُفصَّلًا ومُبسَّطًا للمنهجية المتبعة لتقييم مختلف الأدوات التنظيمية وآثارها على المنافسة وكيفية تحقيق الأهداف المرجوة منها بشكل لا يضر بالمنافسة، وتم تعميمها على الجهات كافة من خلال كتاب دوري صدر من رئاسة مجلس الوزراء.

- **المحور الثالث: نشر ثقافة المنافسة للعاملين بالجهات الحكومية، بواسطة إطلاق حملة كبرى لدعم الحياد التنافسي في الجهات الإدارية بالدولة؛ من خلال عقد ورش عمل بصفة مستمرة مع الجهات الإدارية من وزارات وهيئات وجامعات حكومية وغيرها بهدف رفع كفاءة العاملين بالدولة وزيادة الوعي بأحكام المنافسة والحياد التنافسي.**
- **المحور الرابع: التقييم الدوري لفاعلية تطبيق مبادئ الحياد التنافسي، والذي يشمل إجراء تقييم دوري لاحق للآثار الناتجة عن سياسة الحياد التنافسي وإعداد مؤشر لتقييم الحياد التنافسي وتأثير السياسات والتشريعات والقرارات الحكومية على المنافسة بالأسواق.**

٦. تفعيل وتنفيذ إصلاحات جديدة تضمن زيادة درجة الحياد التنافسي والحد من أو التوقف شبة الكامل عن تقديم اية امتيازات إضافية سواء لجهات أو شركات الدولة لا تكون متاحة لشركات القطاع الخاص في كافة المجالات الضريبية والجمركية والرسوم وكذلك فيما يخص اتاحة وتخصيص وتسعير الأراضي والرخص والموافقات وتسعير الطاقة والمياه ومستلزمات الإنتاج.

٧. الحد والالغاء التدريجي لأية امتيازات تتحصل عليها أياً من جهات الدولة والشركات التابعة للجهات السيادية والتي تعمل بالأنشطة التجارية والصناعية والخدمية بهدف تحقيق الربح لضمان وجود بيئة تنافسية سليمة بين تلك الشركات والكيانات وباقي شركات القطاع الخاص العاملة بالسوق المصري.

٣. جهود ومبادرات الحكومة لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي

أ - في ضوء توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية بمساندة الفئات محدودة الدخل والأولى بالرعاية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية فقد تم إقرار مجموعة من الحزم الاجتماعية خلال الفترة الماضية والتي تمثلت فيما يلى:-

i. مجموعة الإجراءات التى تم إقرارها فى ابريل ٢٠٢٢

- **تعجيل صرف العلاوة الدورية والعلاوة الخاصة والحافز الإضافى للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية وغير المخاطبين ليتم الصرف بدءاً من إبريل ٢٠٢٢ بدلاً من يوليو ٢٠٢٢ بتكلفة سنوية قدرها ٢٦ مليار جنيه.**

- **تعجيل زيادة المعاشات بشكل يستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش وكذلك المستحقين عنهم ليتم الصرف بدءاً من إبريل ٢٠٢٢ بدلاً من يوليو ٢٠٢٢ بتكلفة سنوية قدرها ٣٨ مليار جنيه).**
- **تأجيل الزيادات السعرية المقررة فى أسعار الكهرباء للمنازل.**
- **زيادة قاعدة المستفيدين من معاش تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي بضم ٩٥٠ ألف أسرة جديدة بتكلفة سنوية تبلغ نحو ٦,٠ مليار جنيه.**

ii. **<u>مجموعة الإجراءات التى تم إقرارها فى سبتمبر ونوفمبر ٢٠٢٢:</u>**

- **صرف مساعدات استثنائية يستفيد منها نحو ١٠,٥ مليون بطاقة تموينية، للأسر الأكثر استحقاقاً للدعم الاستثنائي الذي أقرته الحكومة لمساعدة الأسر الأولي بالرعاية وتوفير سبل الحماية الاجتماعية لهم، بمبالغ تتراوح بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ جنية، والتي تم بدء العمل بها اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٢.**
- **إقرار علاوة غلاء معيشة استثنائية بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهرياً يستفيد منها كافة العاملين بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.**
- **زيادة المعاشات للمدنيين والعسكريين والمستحقين عنهم بقيمة ٣٠٠ جنيه مقطوعة تصرف كمحنة استثنائية شهرياً.**
- **زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج (تكافل وكرامة) بضم نحو ٩٢٠ ألف أسرة إضافية للبرنامج.**
- **تحمل الخزانة العامة الزيادة التي كانت مقررة في أسعار الكهرباء لمدة سنة كاملة.**

iii. **<u>مجموعة الإجراءات التى تم إقرارها بداية من أبريل ٢٠٢٣:</u>**

- **زيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة ٥٠٪ للعاملين بالحكومة والقطاع الخاص.**
- **زيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة بنسبة زيادة ٢٥٪ لنحو ٥ مليون أسرة.**
- **التعجيل بموعد استحقاق العلاوة الدورية للعاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدينة وغير الخاطبين بدءاً من أبريل ٢٠٢٣.**
- **زيادة الحافز الإضافي بفئات مالية شهرية مقطوعة ومتدرجة وفق الدرجات المالية وذلك لكل من الخاطبين وغير الخاطبين بقانون الخدمة المدنية تبدأ من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ جنيه بدءاً من أبريل ٢٠٢٣.**

- تقرير حافز تكميلي لتلك الحزمة بما يضمن أن يكون الحد الأدنى لتحسين الدخل لا يقل عن مبلغ ١٠٠٠ جنيه شهرياً للموظفين العاملين بالجهاز الإداري للدولة والكادرات الخاصة.
- زيادة مخصصات بعض الشرائح الوظيفية الأخرى (أعضاء المهن الطبية والمعلمين بقطاع التعليم قبل الجامعي وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية.
- زيادة المعاشات المنصرفة لأصحابها والمستحقين عنهم بدءاً من أبريل ٢٠٢٣.

ب - في بداية عام ٢٠٢٣ تم إطلاق المرحلة الثانية للمشروع القومي لتنمية الريف المصري "مبادرة حياة كريمة" على مستوى ٥٢ مركز يضم أكثر من ١،٦٠٠ قرية لخدمة عشرين مليون مواطن، وبتكلفة تتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليار جنيه وذلك من إجمالي تريليون جنيه مخصصة لتنفيذ المبادرة بمراحلها الثلاثة. وقد أدرجت الأمم المتحدة مبادرة حياة كريمة ضمن أفضل الممارسات الدولية للعديد من الأسباب: المبادرة لديها مستهدفات ّ كمية واضحة، قابلة للقياس وتتبع مستوى الإنجاز، قابلة للتحقق لدخولها حيز التنفيذ، توافر الموارد التي تضمن تنفيذها، لها نطاق زمني محدد، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة.

ج - زيادة البند المخصص للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ من ٤٢٨,٥ مليار جنية إلى ٥٢٩,٧ مليار جنية. حيث سيتم زيادة المبلغ المقدر لكل بند من بنود الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، ومن أهمها:-

- زيادة دعم المواد البترولية ليصل الى مبلغ ١١٩,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٥٣,١٪ عن التقديرات المتوقعة بموازنة العام المالى الحالي.
- زيادة دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل الى ١٢٧,٧ مليار جنيه.
- زيادة المخصص للتأمين الصحي والأدوية ليصل إلى مبلغ ٦,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة تقدر بنحو ٩٣,٥٪ عن التقديرات المتوقعة بموازنة العام المالى الحالي.
- زيادة دعم الإسكان الإجتماعى ليصل الى ١٠,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة تقدر بنحو ٩٢,٧٪.
- زيادة المخصص لمعاش الضمان الاجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة ليصل الى ٣١,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٨,٦٪.

د - تحقيق الزيادة المرجوة لعدد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" إلى نحو ٥,٠ مليون مستفيد في ديسمبر ٢٠٢٢.

هـ - مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومنحها الحوافز الممكنة في سبيل تحقيق ذلك تخصيص مبلغ ١,٥ مليار جنيه قيمة الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في ضوء أحكام المادة رقم (٢٤) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.

و - تمكين الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الاستثمار والتوظف وتحقيق الأمان والاستقرار المالي والنقدي بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير السليم للسلع والخدمات.

٤. الإصلاح المؤسسي وتطوير الجهاز الإداري للدولة

أ - **برنامج التطوير المؤسسي:** من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشرى وإعداد قيادات المستوى الثاني عن طريق إعداد برامج تدريبية متميزة تستخدم أحدث الأساليب في مجال إدارة الموارد البشرية.

ب - **العمل على إضافة منظور النوع الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤:**

تولى الدولة اهتماماً كبيراً بتحقيق تكافؤ الفرص وفقاً لما نص عليه الدستور صوناً لحقوق الفئات الأولى بالرعاية بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة وضماناً لمشاركتهم الفاعلة في المجتمع، لذا تحرص وزارة المالية على مراعاة التوزيع العادل لاعتمادات الموازنة العامة للدولة لتشمل جميع الفئات الأولى بالرعاية.

في إطار حرص وزارة المالية على تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو "المساواة بين الجنسين" والهدف السابع عشر "الشراكات" من خلال التعاون مع الجهات ذات الصلة على المستويين الدولي والمحلي وذلك من خلال التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمجلس القومى للمرأة لتنفيذ مشروع موازنات البرامج المستجيبة للنوع الإجتماعى.

فقد قامت وزارة المالية بتوقيع مذكرة تعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ مشروع موازنات البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال العامين الماليين ٢٠٢١/٢٠٢٢ و٢٠٢٢/٢٠٢٣.

يعتبر هذا النوع من الموازنات الركيزة الأساسية في فعالية توظيف الموارد المتاحة بالدولة وضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع فئات النوع الإجتماعى والاستفادة من البرامج الممولة من الموازنة العامة للدولة، كما أنه يحقق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية، ويضمن تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

- **الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية خلال العامين الماليين ٢٠٢١/٢٠٢٢، ٢٠٢٢/٢٠٢٣**

صدر قرار وزير المالية رقم ١١٠ لسنه ٢٠٢١ بتشكيل اللجنة التيسيرية لموازنات البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي وتضم في عضويتها ممثلين عن جهات الدولة المختلفة ذات الصلة وتتولى هذه اللجنة وضع الخطة التنفيذية لمشروع موازنات البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي حيث تم انجاز ما يلي:

١. تم تنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية ودورات العمل التوعوية الخاصة بتطبيق موازنات البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي، وأهمية إدراجه في موازنة البرامج والأداء لتصبح موازنات برامج مستجيبة للنوع الاجتماعي، وربط أهداف التنمية المستدامة «الأهداف الأممية»، برؤية «مصر ٢٠٣٠»، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.
٢. تم إعداد الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي ليشمل مفهوم النوع الإجتماعى وضرورة إدماجه في مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة العامة للدولة، والذى سيساعد الجهات الموازنية في فهم وتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الإجتماعى.

وتحقيقاً لهذا التوجه، تراعى كل وزارة والجهات التابعة لها عند تقديم مشروع موازنات البرامج والأداء الخاصة بها للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ أن تكون مستجيبة للنوع الاجتماعى كما يلي:

- تحديد أهم البرامج والمشروعات الموجهة للنوع الاجتماعي وللفئات الأولى بالرعاية والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي (المرأة، المسنين، ذوي الإعاقة، الطفل ....) وتكلفتها موزعة على أبواب الموازنة المخصصة لذلك والأعداد المستفيدة من هذه البرامج موزعة جغرافياً على المحافظات.

- بيان بأعداد مقدمي الخدمة والمستفيدين من كل برنامج أو نشاط أو مشروع وفقاً للنوع الاجتماعي وتصنيفهم لبيان المخصصات المالية لكل نوع وفئة عمرية.
- تحديد مؤشرات قياس الأداء والتي يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق المستهدف لكل برنامج وقياس مدى شمول مخصصات الموازنة لتلبية احتياجات النوع الاجتماعي (المرأة، المسنين، ذوي الإعاقة، الأطفال، ....)، وتوصيف الأثر المتوقع للبرامج والمشروعات من منظور النوع الاجتماعي.

❖ وبالتالي فإن تطبيق موازنات البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي بوزارة المالية سيساعد في رفع كفاءة الإنفاق العام، ومتابعة وتقييم الإنفاق والعائد الحكومي، ومراقبة فاعلية الأداء من جهة، وتوجيه الانفاق بشكل منصف إلى الفئات الأولى بالرعاية من جهة أخرى على النحو الذي يسهم في تطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

ج - برنامج تطوير الخدمات الحكومية: ويأتي ذلك عن طريق استهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين والتوسع في استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التي تقدم للمواطنين إلكترونياً.

د - تعزيز الشفافية والحوكمة في الجهاز الإداري للدولة: وذلك عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويخضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.

ه - العمل على الإنتهاء من اعداد اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ الذي تم اقراره لتحديث اسس ومفاهيم المحاسبة والمساءلة، ولضمان التخطيط المالي الجيد والمتطور والمتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

ب - الموقف الخارجي لجمهورية مصر العربية:

١. المؤشرات الخارجية

انخفض العجز في الميزان التجاري خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بنفس الشهر في ٢٠٢١ بنحو ٥٤٪ وبقيمة ٢,٣ مليار دولار، وذلك نتيجة انخفاض الواردات بنحو ٢٨٪ على الرغم من انخفاض الصادرات بنحو ٢,٧٪.

الميزان التجارى خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ و٢٠٢٢ (مليار دولار)

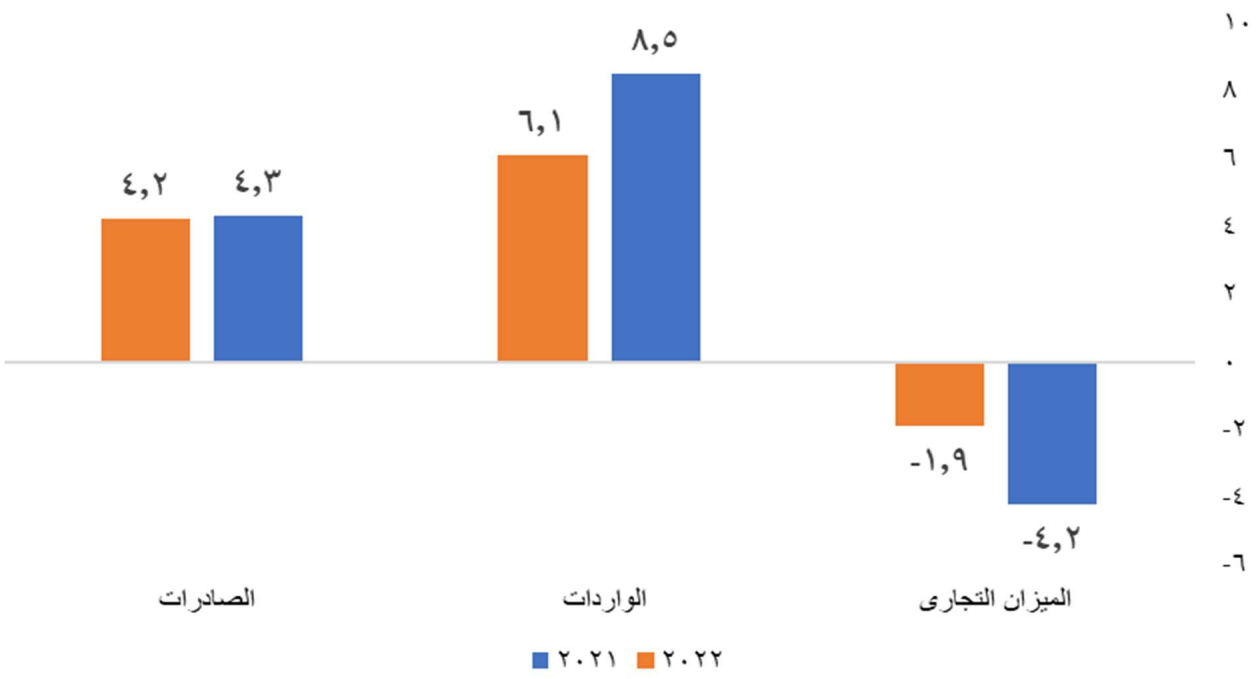

على صعيد آخر، تعمل مصر على تحفيز الصادرات وتحقيق الوصول الي ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا بحلول عام ٢٠٣٠. على غرار ذلك، تمت موافقة مجلس الوزراء في شهر أكتوبر ٢٠١٩ على إطلاق ٥ مبادرات لسداد دعم المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات. ومن المبادرات الأخيرة التي تبنتها الحكومة التزاما منها وحرصها على تحفيز القطاع التصديري وتشجيعه على التوسع في الأنشطة الاستثمارية هي توفير السيولة النقدية اللازمة لاستمرار دوران عجلة الإنتاج، والحفاظ على العمالة وتوسيع القاعدة التصديرية ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وعليه، تم إطلاق المرحلة الخامسة من مبادرة السداد النقدي الفوري في أغسطس ٢٠٢٢ بقيمة ١٠ مليار جنيه وتم الإعلان مؤخراً عن بدء المرحلة السادسة لسداد دعم المصدرين بقيمة ١٠ مليار جنيه خلال الفترة مايو – يوليه ٢٠٢٣.

وتكملة لمجهودات الحكومة، تضمنت موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مخصصات إضافية لتمويل البرنامج الجديد للمصدرين وذلك برد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات للمصدرين وزيادة دعم تنمية الصادرات والتي ارتفعت الى نحو ٢٨ مليار جنيه.

رابعاً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط بالإضافة الى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين جودة وكفاءة واتاحة الخدمات الاساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفى هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين اجهزة الموازنة العامة الهدف الرئيسي للسياسة المالية على المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها الى معدلات أكثر استدامة تقل عن ٨٠٪ من الناتج المحلى مع نهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٢,٨٪ من الناتج فى نهاية عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ومتوقع أن يصل إلى ٩٦ ٪ في يونيو ٢٠٢٣ ولضمان تحقيق ذلك، تستهدف السياسة المالية تحقيق فائض أولى سنوي قدره ٢,٥٪ خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بفائض اولى بلغ ٠,١٪ من الناتج المحلى خلال ٢٠١٧/٢٠١٨ وفائض اولى قدره ١,٧٪ فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩ وفائض أولي قدره ١,٥٪ من الناتج المحلي خلال ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع وتنمية قاعدة الايرادات الضريبية وغير الضريبية، واستمرار اصلاح هيكل الانفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من استمرار زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الاقتصادي أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الايرادات العامة.

التقديرات المالية المحدثة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

اكدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وتيرة الاصلاح الاقتصادي والاستمرار فى تنفيذ الاجراءات المالية والاجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة وبأقل قدر من الانحراف. ولكن في ضوء التعامل المرن والمتوازن للسياسة المالية فنتوقع تحقيق فائض اولى مستدام يبلغ نحو ١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وخفض العجز الكلى للموازنة الى ٦,٤٪ من الناتج المحلى والعمل على الحفاظ على استدامة معدل دين اجهزة الموازنة العامة برغم كل الضغوط التي تتعرض لها المالية العامة من انخفاض قيمة سعر صرف الجنيه أمام الدولار وارتفاع معدلات التضخم إلى معدلات كبيرة وأيضاً ارتفاع وزيادة معدلات الفائدة وهو ما أثر سلباً على حجم الدين للناتج المحلى بما يقترب من ١٨٪.

كما تستهدف الحكومة زيادة الايرادات الضريبية لتصل إلى نحو ١٢,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتنويع مصادر الايرادات. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠٢٣ القدرة على تحقيق المستهدفات والتي ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية خلال الشهور التسع الأولى من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بنحو ٢١,٩٪ لتحقق ٧٤١ مليار جنيه مقابل نحو ٦٠٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وتؤكد تلك النتائج نجاح جهود وزارة المالية فى تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال التوسع في مجالات الميكنة وضبط وحصر المجتمع الضريبى وكذلك العمل على تحسين التطبيق الفعلي لمنظومة الضريبة العقارية، وتطوير أداء ورفع كفاءة الإدارة الضريبية في تلك المصالح الضريبية.

كما يستهدف برنامج الاصلاح المالي الاستمرار تدريجياً فى تحجيم معدلات نمو الانفاق العام ليبلغ نحو ٢٢,٣٪ في ٢٠٢٣/٢٠٢٢ كنتيجة لاستمرار جهود اصلاح هيكل الانفاق والحد من زيادة اعباء فاتورة خدمة الدين. كما نتوقع أن يشهد العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ استمرار نمو فاتورة الأجور لتصل نسبتها للناتج المحلى إلى ٤٪ من الناتج المحلى.

كما أنه من المتوقع ان ترتفع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية ورغيف الخبز خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتصل إلى ١٤٠,٥ مليار جنيه وكذلك مخصصات برنامج تكافل وكرامة بنسبة ٢٥٪. كما أنه من المتوقع أن تشهد الاستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتصل إلى نحو ٣٤٣ مليار جنيه. كما من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٩٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين وزيادة الانفاق على الخدمات الاساسية وتطوير البنية التحتية فى جميع المحافظات.

ويبين الجدولين التاليين تطور حصيلة أهم بنود الإيرادات والمصروفات العامة والتقديرات المبدئية لموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ المتوقعة في ٢٠٢٣/٦/٣٠.

تطور حصيلة أهم بنود الايـرادات العامـة

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢ تقديرات مبدئيـة
إجمالي الايرادات العامة	٦٥٩،١٨٤	٨٢١،١٣٤	٩٤١،٩١٠	٩٧٥،٤٢٩	١،١٠٨،٦٢٥	١،٣٤٧،١٧٨	١،٥٥٩،٢٣٤
معدل النمو٪	٣٤,١%	٢٤,٦%	١٤,٧%	٣,٦%	١٣,٧%	٢١,٥%	١٥,٧%
الإيرادات الضريبية	٤٦٢،٠٠٧	٦٢٩،٣٠٢	٧٣٦،١٢١	٧٣٩،٦٣٣	٨٣٣،٩٩٣	٩٩١،٤٠٢	١،٢٠٤،٣٠٤
معدل النمو٪	٣١,١%	٣٦,٢%	١٧,٠%	٠,٥%	١٢,٨%	١٨,٩%	٢١,٥%
المنح	١٧،٦٨٣	٣،١٩٤	٢،٦٠٩	٥،٢٦٣	٢،٩٥٥	٤،٠٨١	٢،٩٦٠
معدل النمو٪	٣٩٩,١%	٨١,٩-%	١٨,٣-%	١٠١,٧%	٤٣,٩-%	٣٨,١%	٢٧,٥-%
الإيرادات الأخرى	١٧٩،٤٩٤	١٨٨،٦٣٩	٢٠٣،١٨١	٢٣٠،٥٣٣	٢٧١،٦٧٨	٣٥١،٦٩٤	٣٥١،٩٧١
معدل النمو٪	٣٢,٣%	٥,١%	٧,٧%	١٣,٥%	١٧,٨%	٢٩,٥%	٠,١%

تطور أهم بنود المصـروفات العامـة

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢ تقديرات مبدئيـة
إجمالي المصروفات العامة	١،٠٣١،٧٣١	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٣٦٩،٨٧٠	١،٤٣٤،٧٢٣	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٨٣١،٠٢٢	٢،١٨٤،٧٤٤
معدل النمو (%)	٢٦,٢%	٢٠,٦%	١٠,١%	٤,٧%	١٠,٠%	١٦,٠%	١٩,٣%
أجور وتعويضات العاملين	٢٢٥،٥١٢,٦	٢٤٠،٠٥٣,٩	٢٦٦،٠٩١,١	٢٨٨،٧٧٣,١	٣١٨،٨٠٦,٤	٣٥٨،٧٣٥,٠	٤١٠،٠٠٠,٠
معدل النمو٪	٥,٥%	٦,٤%	١٠,٨%	٨,٥%	١٠,٤%	١٢,٥%	١٤,٣%
شراء السلع والخدمات	٤٢،٤٥٠,١	٥٣،٠٨٨,٤	٦٢،٣٦٥,٤	٦٩،٨٧١,١	٨١،٤٦١,٩	٩٩،٥٨٠,٠	١٠٨،١٧٦,٢
معدل النمو٪	١٩,٠%	٢٥,١%	١٧,٥%	١٢,٠%	١٦,٦%	٢٢,٢%	٨,٦%
مدفوعات الفوائد	٣١٦،٣٩٢	٤٣٧،٤٤٨	٥٣٣،٠٤٤	٥٦٨،٤٢١	٥٦٥،٤٩٧	٥٨٤،٨٢٦	٧٧٥،١٦١
معدل النمو٪	٢٩,٩%	٣٨,٣%	٢١,٩%	٦,٦%	٠,٥-%	٣,٤%	٣٢,٥%
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٧٦،٧١٩	٣٢٩،٣٧٩	٢٨٧،٤٦٢	٢٢٩،٢١٤	٢٦٣،٨٨٦	٣٤٣،٤٠٥	٤٢٨،٤٦٥
معدل النمو٪	٣٧,٧%	١٩,٠%	١٢,٧-%	٢٠,٣-%	١٥,١%	٣٠,١%	٢٤,٨%
المصروفات الأخرى	٦١،٥١٧	٧٤،٧٥٨	٧٧،٥٦٥	٨٦،٨٠٣	٩٩،٧٥١	١١٤،٧٤٦	١١٩،٧٩٠
معدل النمو٪	١٢,٨%	٢١,٥%	٣,٨%	١١,٩%	١٤,٩%	١٥,٠%	٤,٤%
الإستثمارات	١٠٩،١٤١	١٠٩،٦٨٠	١٤٣،٣٤٢	١٩١،٦٤٢	٢٤٩،٣٧٢	٣٢٩،٧٣٠	٣٤٣،١٥٣
معدل النمو٪	٥٧,٦%	٠,٥%	٣٠,٧%	٣٣,٧%	٣٠,١%	٣٢,٢%	٤,١%

خامساً: التقديرات المالية المستهدفة للموازنة العامة للدولة

تتركز المستهدفات المالية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وكذلك على المدى المتوسط تحقيق فائض أولى سنوي دائم ٢,٥٪ وخفض نسبة الدين للناتج المحلى لأقل من ٨٠٪ بحلول العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧، فتسعى وزارة المالية الى استمرار وتيرة الاصلاح من خلال تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال السياسات والتشريعات وتطوير منظومة العمل بالوزارة ومصالحها وبما يضمن رفع كفاءة وقدرة العاملين بها مع التركيز على المجالات التالية:

١) توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادي نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلى الاجمالي بمصر تؤكد وجود فرص لزيادتها من خلال زيادة فاعلية استهداف تحصيل الضرائب من جهات غير سيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوي قدره نحو ٠,٥٪ من الناتج المحلى، حيث يستهدف مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نسبة إيرادات ضريبية تصل لنحو ١٢,٩٪ من الناتج المحلي مقارنة بتقديرات العام المالي الحالي تبلغ نحو ١٢,٣٪ وهو ما يمثل زيادة قدرها نحو ٠,٦٪ من الناتج المحلى.

٢) استمرار تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي فى الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة، وفى هذا الصدد صدق فخامة رئيس جمهورية مصر العربية على وثيقة سياسة ملكية الدولة، موضحًا هدف واستراتيجية الحكومة لتعزيز دور القطاع الخاص، وجاء ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء، وتهدف الوثيقة إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ودعم مسار النمو المستدام والشامل الذي يقوده القطاع الخاص، حيث سيتم تحديث الوثيقة على أساس منتظم وتوضح الوثيقة الأنشطة الاقتصادية التي ستخرج منها الحكومة أو تقلص من وجودها وأين ستبقى على المدى المتوسط.

٣) رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي فى استخدام برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة وبالأخص الصحة والتعليم، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة الى الفئات المستحقة.

٤) استمرار العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن ترشيد الانفاق العام بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية من دون التأثير على أداء الجهات المعنية بهذا القرار.

٥) استمرار العمل على تحسين الإدارة الضريبية وذلك من خلال توحيد الاجراءات لجميع المصالح الضريبية، وإنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة، بالإضافة إلى إلزام كبار ومتوسطي وكافة الممولين بالميكنة الالكترونية في عمليات الدفع والتحصيل والإقرارات الضريبية الإلكترونية والإنضمام للمنظومة الإلكترونية للإجراءات الضريبية والفاتورة والإيصال الإلكترونى، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة.

٦) التركيز على إصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما يضمن تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات فى القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى التركيز على الاصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تحسن من بيئة العمل وتشجيع الصادرات والنهوض بقطاع الصناعات التحويلية والتي من شأنها الاسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وخلق فرص عمل حقيقية هدفها خفض معدلات البطالة إلى مستويات مستدامة.

٧) التوسع في عملية ميكنة وتبسيط إجراءات تحصيل الإيرادات والمدفوعات الحكومية وإدارة الأصول والمخاطر (ميكنة ودمج منظومة الضرائب والضريبة العقارية والجمارك – سرعة رد الضريبة – إدارة مخاطر متطورة).

٨) العمل على تقليص والحد من الإعفاءات واستبدالها بحوافز تضمن تحقيق الاستدامة وزيادة الانتاجية.

٩) تحسين منظومة الإيرادات والضرائب لتشجيع التحول للأنشطة الخضراء والحد من الانبعاثات.

١٠) إستكمال تنفيذ المراحل الخاصة بالمشروع القومى لتأهيل وتبطين الترع والذي بدأ تنفيذه منذ العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وذلك لتأهيل ٧،٠٠٠ كم^{٢}. ويساعد هذا المشروع القومى على توفير فرص عمل، أراضى زراعية مكتسبه وتحقيق العدالة فى توزيع المياة وتوفير نحو ٥,٠ مليار م^{٣} سنوياً، كما بدأ تنفيذ مشروع المساقى والرى الحديث بالعام المالى الحالى.

١١) التوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء وتطبيقها تدريجياً خلال مدة أقصاها ٤ سنوات وفقا لقانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

الإيرادات العامة:

ستعمل الحكومة فى مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ على استمرار استهداف وتعزيز ارتباط ايرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ زيادة قدرها ٢٧٪ مقارنةً بالتقديرات المبدئية المتوقعة لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. ويعكس ذلك فى الاساس مجهودات تنمية الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة الى تطبيق اجراءات هيكلية واصلاحات على مستوي المصالح الإيرادية وفقا لما يلي:

أولاً: الضرائب على الدخل والقيمة المضافة:

تعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة، ومن المستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ١٨,١٪ مقارنةً بالنتائج المتوقعة لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٤٦٥,٢ مليار جنيه وذلك فى ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب في تطوير الأداء وبالأخص تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع العمل بالميكنة والتحصيل الالكتروني. ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الاداء وزيادة القدرة على تحقيق ايرادات اضافية بشكل سليم، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ٢٣,٩٪ عن النتائج المتوقعة لموازنة العام المالي الحالي لتصل الحصيلة إلى ٥٧٥,٤ مليار جنيه وذلك في ضوء تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والميكنة وتوسيع القاعدة الضريبية بالرغم من شدة وصعوبة التحديات الاقتصادية العالمية والالتزام بالمسار الضريبي المحفز للاستثمارات المحلية والأجنبية لتحريك عجلة الاقتصاد من خلال الإجراءات التالية:

- **بدء تطبيق المنظومة الضـــريبية الجديدة على الأرباح الرأســـمالية على الأســـهم والصناديق.**
- **اقرار باقى تعديلات قانون ضريبة الدخل المعروضة على مجلس النواب.**
- **إعداد مشروع قانون لإنهاء كل الملفات الضريبية القديمة المتراكمة يرتكز على فلسفة قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.**
- **تخفيف الأعباء عن الأنشـطة الإنتاجية لتحقيق التنمية الصـناعية وتشـجيع الصـادرات والتركيز على القطاعات ذات الأولوية، لتعزيز المســـتهدفات التنموية والاقتصـــادية وتوفير فرص العمل.**
- **التحول الرقمي باعتباره ركيزة أساسية لضمان منظومة ضريبية أكثر تطورًا تضاهي الأنظمة العالمية ودور أكبر للذكاء الاصـــطناعي فى رفع كفاءة التحصـــيل الضـــريبي. والتيســـير على الممولين وتحقيق تكامل «الفاتورة الإلكترونية» مع «الإيصـــال الإلكتروني» مما يُسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمي حيث أنضمت ٣٦٥ ألف شركة إلى منظومة «الفاتورة الإلكترونية» حتى الآن بمتوســـط يتجاوز مليون وربع وثيقة يوميًا، كما ســاعد التدرج فى التطبيق في معالجة المعوقات أولًا بأول بدأنا بـــــ ١٣٤ شركة في أول مرحلة عام ٢٠٢٠.**
- **حظر التعامل مع أي جهات رســمية بالدولة أو رد الضـــريبة أو القيام بالاســـتيراد أو التصـــدير إلا للمســـجلين بالفاتورة الإلكترونية، كما تم البدء في تطبيق المرحلة الثالثة لمنظومة الإيصال الإلكتروني منذ ١٥ يناير ٢٠٢٣ على عدد ٢٠٠٠ ممول.**
- **تطبيق المنظومة الإلكترونية الجديدة لإعداد وإدارة مرتبات ومســـتحقات العاملين التي تم تطبيقها على ٨٧٪ من أجهزة الدولة، بمختلف القوانين المنظمة لأعمالهم والتي تُســـهم فى توحيد وميكنة قواعد ومعايير وإجراءات احتســـاب «ضـــريبة كســـب العمل والتأمينات» شـــهريًا عبر نظام «Payroll» على نحو يُســـاعد في ضـــمان العدالة بين جميع العاملين، والمنافســـة العادلة بين الشـــركات فى تقدير مصـــروفاتها، وتحقيق المســـتهدفات المنشـــودة بتعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة، وإرســـاء دعائم الشفافية، وتعظيم جهود الشمول المالي، واستيداء مستحقات الخزانة العامة.**
- **سرعة الانتهاء من اعداد والإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال الخمس سنوات المقبلة.**

- تحقيق التكامل بين مصـــلحتي الضـــرائب والجمارك بما يعزز حوكمة الصـــادرات والواردات من خلال توحيد وتكامل قواعد بيانات الممولين بالضرائب والجمارك والربط بين الفاتورة الإلكترونية ومنصة التجارة القومية الموحدة (نافذة).
- انطلاق حملات الســـيارات المتنقلة لتقديم الدعم الفني المجاني للممولين للتســـجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية بالقاهرة والجيزة والاســـكندرية والقليوبية في فبراير ٢٠٢٣.

ثانياً: الضرائب العقارية:

ومن المتوقع أن تحقق حصـيلة الضـرائب العقارية نحو ٧,٧ مليار جنيه فى العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وهو ما يمثل نحو ٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وتأتى هذه الحصيلة المستهدفة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السـكنية والتي سـيتم اسـتخدامها في الحصـر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضـافة الى التوسـع فى العمل بنظام التحصـيل الإلكتروني للضريبة العقارية.

- الانتهاء من المشـروع القومي لتحديث وميكنة منظومة إدارة الضـرائب العقارية، الذي يرتكز على تبسيط ودمج ورقمنه الإجراءات لتعزيز الحوكمة، والتيسير على المواطنين بالتوسـع فى الخدمات الإلكترونية من خلال منصـة «مصـر الرقمية»، بإتاحة خدمات سداد الضريبة وتقديم الطعون على القيمة التي قررتها لجان الحصر والتقدير للضريبة المترتبـة على القيمـة الإيجـاريـة (وعـاء الضـــريبـة) من خلال التعـاون مع شـــركـة «إى.تاكس» في إنتاج وتشغيل التطبيقات التكنولوجية للضرائب العقارية.
- رفع كفاءة مقرات الضـرائب العقارية للتيسـير على المواطنين، وإنشـاء قاعدة بيانات إلكترونية بكل الوحدات العقارية على مسـتوى الجمهورية من خلال مشـروع حصـر الثروة العقارية الذي تم الانتهاء منه مؤخرًا، والذي تضمن تصميم الكشوف الرسمية والإخطار المميكن، من أجل الانتهاء من تسـجيل الوحدات العقارية إلكترونيًا بالمناطق المختلفة؛ على النحو الذي يســـهم فى تيســـير الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الحوكمة.
- دعم الانشطة الصناعية بصدور قرار بإعفاء ١٩ قطاعاً صناعياً بالإضافة إلي نشاط مزارع الإنتاج الداجني من الضريبة العقارية لمدة ٣ سنوات تبدأ من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٢١.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

من المتوقع ان ترتفع جملة الحصيلة لتصل الى ٥٨,٢ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وهو ما يمثل ارتفاع بنحو ١٣,٣٪ مقارنة بالنتائج المتوقعة لموازنة العام المالى الحالى ومن المتوقع ان تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام فى التطوير المؤسسي الشامل والذي بدأ من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، ومن أهم الاصلاحات الهيكلية المستهدفة فى منظومة الجمارك:

- تعديل فئات التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج والتي راعت تشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة، حيث تم إعدادها وفق آخر إصدارات منظمة الجمارك العالمية للتوافق مع التزامات مصر في هذه المنظمة ورسالة للاستقرار الاقتصادي بالدولة، ولإزالة التشوهات الجمركية ولحل المشاكل التى أسفر عنها التطبيق.
- استمرار تنفيذ المشروع القومى لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية الذي يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يُسهم فى تبسيط الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، والتى كان من أهمها:
  - ✓ مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة للحد من حالات التهريب الجمركي، وإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانئ المصرية.
  - ✓ مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الذي يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركي وإحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ، وتقديم حزمة من الخدمات المميزة تصب جميعها فى التيسير على المتعاملين مع الجمارك ممن يتمتعون بمزايا الفاعل الاقتصادى (القائمة البيضاء)، بحيث يستطيعون سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن شحناتهم فى أى ميناء دون الحاجة للانتقال إليه من خلال استيفاء المستندات والموافقات المطلوبة عنها بهذا المركز. وقد تم الوصول بمنظومة النافذة الواحدة إلى نسبة تغطية ٩٥٪ تقريبًا من إجمالي البضائع التي ترد إلى مصر.

- ✓ مشروع نظام الفاعل الاقتصادى المعتمد، والذي يتضمن إصدار قائمة بالشركات ذات السمعة الطيبة والصحيفة الخالية من المخالفات في التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتفعيل نظام الإفراج المسبق على معظم الرسائل المستوردة، حيث تم تصنيف القائمة المعتمدة بالشركات التي بلغ عددها ١٨٩ شركة في مجال الاستيراد والتصدير، وفى التخليص الجمركي.
- ✓ مشروع نظام التسجيل المسبق للمشحونات قبل الوصول، ونظام إدارة المخاطر، وتهدف هذه الأنظمة إلى الاستغناء عن المستندات الورقية تماماً بالاستفادة بآليات ربط منظومة النافذة الواحدة إلكترونياً مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية التي تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها إلكترونياً من المصدر والخط الملاحى مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، كما توفر آليات الإنذار المبكر للإدارات الجمركية المعنية والقضاء على المهمل والرواكد بالموانئ وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.

الإيرادات الأخرى:

تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو اضافية، ولكنها قائمة فى الاساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، واستئداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات هدفها تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية لشركات وهيئات الدولة.

كما تهدف الحكومة لتعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل المضي بقوة في تطبيق سياسة ملكية الدولة واستمرار التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة وكيانات ومؤسسات الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

وبناءً عليه، تستهدف وزارة المالية حصيلة إضافية من الطروحات بنحو ٧٠ مليار جنيه وهو ما يمثل نحو ٠,٦٪ من الناتج المحلي في مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث تتضمن الايرادات الأخرى نحو ٤٠ مليار جنيه من هذه الحصيلة الإضافية (نحو ٠,٣٣٪ من الناتج المحلي)، وباقى الحصيلة المستهدفة (٣٠ مليار جنيه) فتكون من خلال زيادة قيمة باب المتحصلات من الأصول المالية بالموازنة.

وتستهدف الموازنة تحصيل ايرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٦١٠ مليار جنيه في العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ومن أهم تلك الايرادات:

- ✓ **استهداف تحصيل نحو ٥ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (بما فيها ارباح الشركة المصرية للاتصالات وغيرها من الشركات الملوكة للدولة) لصالح الخزانة العامة فى العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.**
- ✓ **استهداف تحويل نحو ١٤,٥ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض قناة السويس المحول للخزانة.**
- ✓ **استهداف تحصيل نحو ٣,٤ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات القطاع العام (والتي تتضمن البنوك العامة مثل بنك مصر والبنك الأهلي) لصالح الخزانة العامة في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.**

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية (مليار جنيه) بمشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤

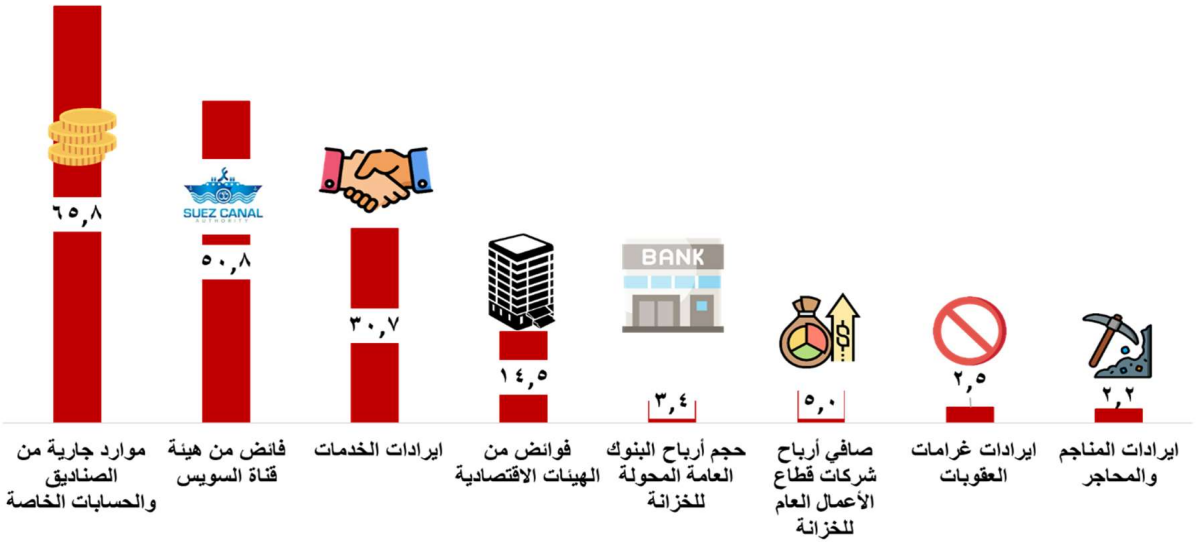

المصدر: وزارة المالية

وفى هذا السياق، فقد حققت قناة السويس نتائج مالية متميزة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية مهمة وزيادة سعر الصرف، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات المحولة لصالح الخزانة العامة خلال الفترة القادمة.

وفي ضوء سياسات البنك المركزي المتبعة والتى تهدف الى السيطرة على معدلات التضخم، فقد تم اعداد مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بافتراض استمرار عدم تحصيل الخزانة لأية ايرادات من البنك المركزي.

المصروفات العامة:

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للإصلاح الاقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط واهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل يقل عن ٨٠٪ من الناتج المحلى خلال السنوات القادمة، ونحو ٩٦٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٣، وهو ما يتطلب تحقيق فائض اولى سنوي يبلغ نحو ٢,٥٪ من الناتج المحلى وبصورة مستمرة حتى العام المالى ٢٠٢٧/٢٠٢٦.

وفي هذا الإطار فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن معدل النمو السنوى للإيرادات العامة، وهو امر ضروري لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية.

كما تم إعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية المتمثلة في سداد الأجور والمعاشات ومخصصات الدعم للسلع التموينية وتوفير رغيف العيش المدعوم في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية والتوسع فى برنامج تكافل وكرامة ودعم الإسكان الإجتماعى وايضاً سداد كافة فوائد خدمة الدين واستيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة فى زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى مع العمل على رفع كفاءة هذا الانفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالى الصحة والتعليم وبما يخدم الجميع خاصة الطبقة المتوسطة، وكذلك تم الأخذ في الاعتبار الأثر المالى المترتب على إستكمال تطوير والتوسع فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل، هذا بالإضافة إلى دعم الصناعة والزراعة والسياحة وتخصيص دعم ضخم لزيادة الصادرات.

أهم الإجراءات التي يتضمنها مشروع موازنة العام المالي الجديد:

يهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ الى استكمال إجراءات الضبط المالي للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام من خلال الالتزام بإجراءات الضبط المالي التي تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة، بالإضافة إلى العمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وزيادة المنافسة والاستثمار في العنصر البشرى من خلال زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى جانب العمل على زيادة الإنتاجية بهدف تحقيق معدلات نمو أعلى دون أثر تضخمي.

الأسس والأطر الحاكمة لإعداد موازنة العام المالي الجديد:

١) الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل الازمة العالمية الحالية وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الاخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين فى المدى المتوسط، لذا فنستهدف عجز كلي قدره ٧,٠٪ من الناتج المحلى وتحقيق فائض اولى قدره ٢,٥٪ من الناتج المحلى لضمان استقرار وتراجع مسار دين اجهزة الموازنة خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى مقدار ٩١,٣٪ نزولاً من ٩٦٪ متوقع في ٢٠٢٣/٦/٣٠.

٢) نستهدف دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة انحاء الجمهورية.

٣) الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات.

٤) تحقيق الاستقرار المالي والنقدي بما يضمن زيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلى وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري دوليًا.

٥) تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول الي الأنشطة الانتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.

٦) التأكيد على استيفاء نسب الاستحقاق الدستورى للصحة والتعليم الجامعى وقبل الجامعى والبحث العلمى، حيث تبلغ مخصصات الصحة ٣٩٧ مليار جنيه بزيادة ٩٢,٤ مليار جنيه عن مخصصات الاستحقاق المحدثة بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢. كما تمت زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعى بـ ٧٥,٤ مليار جنيه لتصل الى ٣٩٢,٤ مليار جنيه، والتعليم العالى والجامعى بنحو ٤٠,٤ مليار جنيه لتصل الى ١٩٩,٥ مليار جنيه، والبحث العلمي بنحو ١٤,٨ مليار جنيه لتصل الى ٩٩,٦ مليار جنيه. وقد بلغت مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل الى ١٤,١ مليار جنيه مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحى الشامل والتوسع فيه ليشمل عدد أكبر من المحافظات. هذا بالإضافة إلى الاستمرار فى دعم ومساندة المبادرات فى مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيرس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضا إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد اسرة العناية المركزة وأيضا زيادة حضانات الأطفال.

٧) نستهدف إدراج مخصصات الاغذية بمشروع الموازنة (تتضمن الاغذية المدرسية) الى ٩,٦ مليار جنيه، ومخصصات النقل والانتقالات الى ٥,٢ مليار جنيه، ومخصصات المياه الى ٣,٢ مليار جنيه ومخصصات الادوية الى ١٤,٦ مليار جنيه، ومخصصات المستلزمات الطبية ٥,٤ مليار جنيه، وذلك كله لمواجهة الزيادات فى أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات.

٨) وفى مجال الحماية الاجتماعية فسيتم الحفاظ على توفير مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش والسلع التموينية الأساسية لنحو ٧٠ مليون مواطن بتكلفة مقدارها ١٢٧,٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤. كما نستهدف زيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي وتخصيص مبلغ ٢٠٢ مليار جنيه لنظام المعاشات، وأيضاً الدعم النقدي (معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة) حيث تم تخصيص ٣١ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ واستمرار دعم الإسكان الاجتماعي لمحدودى الدخل والذى بلغ ١٠,٢ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ .

٩) تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء لمراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، مع قيام كافة الوزارات بتطبيق موازنة البرامج والاداء على موازنتها وكافة مديريات الخدمات التابعة لكل منها مع استمرار هذا التوجه وتعزيزه خلال الاعوام القادمة.

كما يعكس مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ استمرار تنفيذ استراتيجية إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات المصروفات والتي تبلغ نحو ١،٨٧١ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخصيها فيما يلي:

١. نستهدف أن تكون موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ موازنة الاستمرار في دعم مبادرات محددة واجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعى الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة انحاء الجمهورية.

٢. مساندة النشاط الاقتصادي والتنمية والبشرية والاصلاح الهيكلى من خلال التركيز على تمويل برامج إصـــلاح منظومة التعليم وبرامج تحســـين الخدمات الصـــحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل، وزيادة مساندة النشاط الاقتصادي بمصـر من خلال دعم وإتاحة فرص التنمية للجميع ومســاندة المشـروعات الإنتاجية، وخاصة المتوسطة منها والصغيرة لزيادة دخول الأفراد والشباب والمرأة وزيادة فرص العمل الحقيقية.

٣. كما نستهدف مساندة النشاط الإقتصادى وزيادة القدرة التنافسية لمنشأتنا الصناعية والتصديرية من خلال دعم الأنشطة الصناعية والزراعية ودعم تنشيط الصادرات على النحو السابق عرضه مسبقاً.

٤. إستمرار تطبيق مستهدفات قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء وزيادة مخصـصـات الاجور الى ٤٧٠ مليار جنيه وبزيادة تقترب من ٦٠ مليار جنيه عن تقديرات العام الســـابق وذلك لتمويل مبادرات تحســـين دخول ما يقرب من ٤,٥ مليون موظف يعمل بالجهاز الإداري للدولة على النحو السابق إيضاحه تفصيلاً.

٥. الاستمرار فى توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافســية الاقتصــاد وتحســين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الاقتصادي من خلال تحسين شبكات الطرق وشـبكات الكهرباء والمياه والصـرف الصـحي. لذا تسـتهدف الحكومة زيادة إجمالي استثمارات أجهزة الموازنة العامة متضمنة التمويل الذاتي لتلك الجهات لنحو ٥٨٦,٧ مليار جنيه مقابل ٣٤٣ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة لختامى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٧١٪.

٦. استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي:

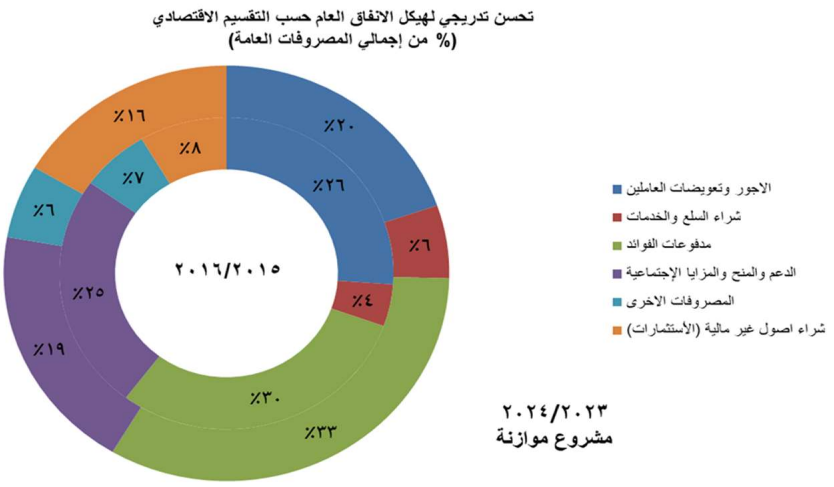

الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين

تُقدَّر مخصصات الأجور وتعويضات العاملين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ٤٧٠ مليار جنيه (٤,٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقابل نحو ٤١٠ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٦٠ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٦٪، هذا وتمثل اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين نسبة ١٥,٧٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الاجراءات لتحسين منظومة الأجور والمعاشات حيث نستهدف زيادة فاتورة الأجور بنحو ٦٠ مليار جنيه مقارنة بتقديرات العام السابق.

تستهدف موازنة العام القادم زيادة باب الاجور وتعويضات العاملين بشكل يحقق زيادة حقيقة فى دخول العاملين بأجهزة الموازنة من خلال استهداف معدل نمو سنوى للأجور يفوق معدل التضخم مع التركيز على تحقيق معدل نمو سنوى اعلى لإجمالي الاجر المستحق للعاملين بالدرجات الوسطى وللعاملين بقطاع الصحة والتعليم.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها لتحسين أجور العاملين بالدولة.

الأجور وتعويضات العاملين (مليار جنيه)

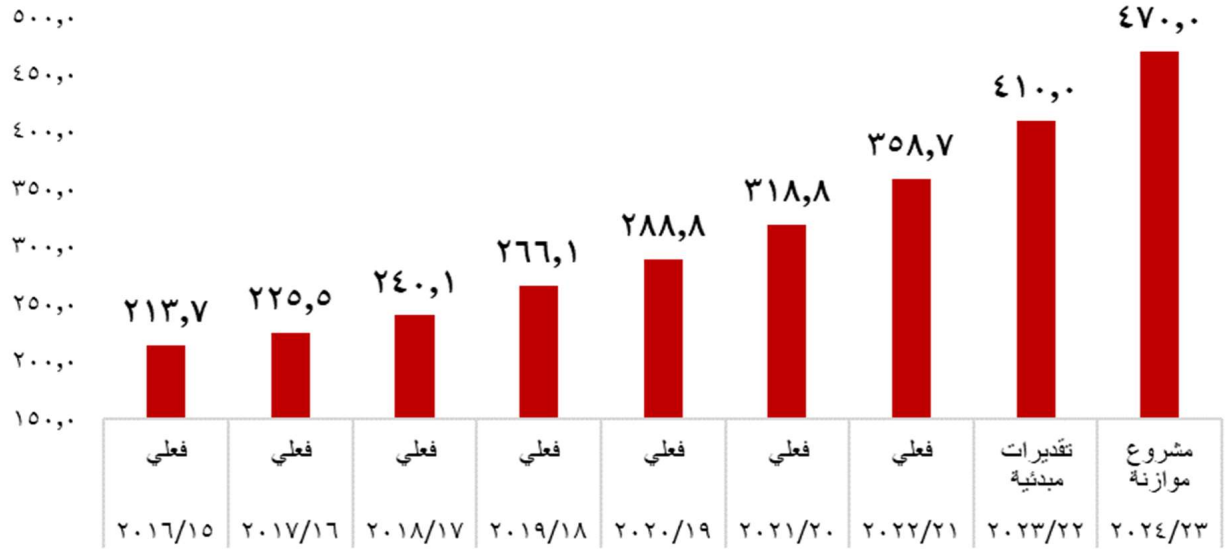

الباب الثانى: شراء السلع والخدمات

تُقدَّر مخصصات شراء السلع والخدمات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ١٣٩,٤ مليار جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقابل نحو ١٠٨,٢ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٣١,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٨,٨٪، هذا وتمثل اعتمادات شراء السلع والخدمات نسبة ٤,٧٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

تشمل موازنة العام المالي القادم سداد كافة مستحقات أجهزة الموازنة العامة لصالح قطاع الكهرباء (فاتورة الكهرباء والانارة) ومخصصات تكفي لسداد مخصصات المياه والادوية والتغذية المدرسية بالإضافة الى تخصيص مخصصات للصيانة تناسب زيادة الانفاق الرأسمالي وتوفير المخصصات المستحقة على أجهزة الموازنة لشركة العاصمة الإدارية. وبناءً على قرار رئيس الوزراء بترشيد الانفاق، يعد الباب الثانى من ضمن أهم الأبواب التي يسري عليها القرار حيث يتم حظر الصرف على تكاليف البرامج التدريبية ونفقات الحفلات والاستقبالات ونفقات الشئون والعلاقات العامة والاعتمادات المخصصة للعلاقات الثقافية بالخارج ومستلزمات الألعاب الرياضية و حظر الصرف على الاشتراك في المؤتمرات في الداخل والخارج دون الحصول على موافقة مسبقة، وبالإضافة الى بدل انتقال للسفر بالخارج وتكاليف النقل والانتقالات العامة بوسائل أخرى للسفر بالخارج ونفقات اقامة معارض ومؤتمرات بالداخل والخارج.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها لتوفير متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى.

شراء السلع والخدمات (مليار جنيه)

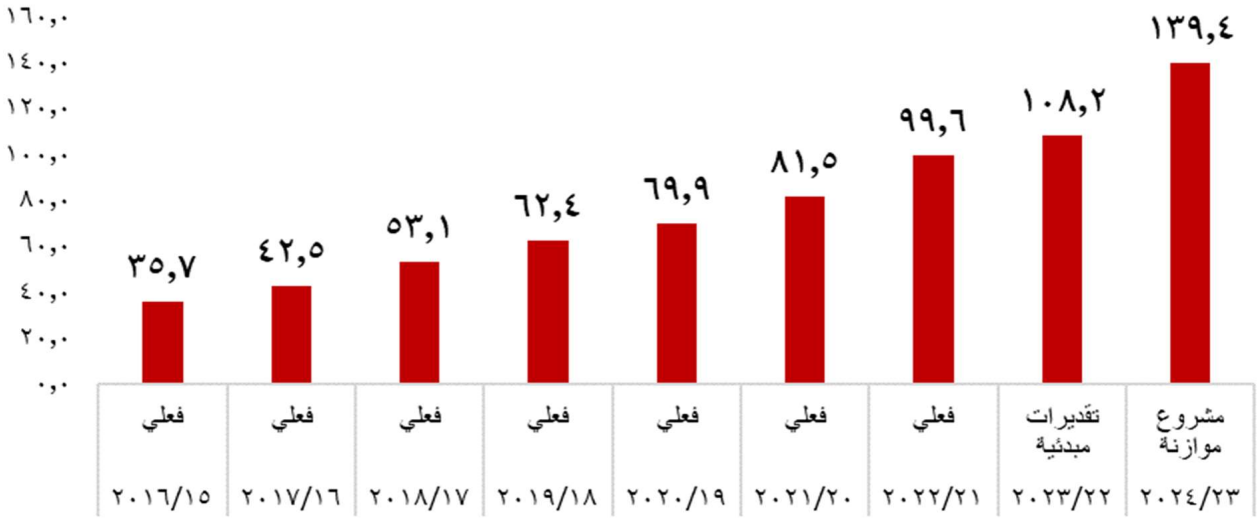

الباب الثالث: الفوائد

تُقدَّر مخصصات مدفوعات الفوائد في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ١،١٢٠,١ مليار جنيه (٩,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقابل نحو ٧٧٥,٢ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٣٤٤,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٤,٥٪، هذا وتمثل اعتمادات مدفوعات الفوائد نسبة ٣٧,٤٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

هذا وسيشهد العام المالي القادم ارتفاع ملحوظ في فاتورة مدفوعات الفوائد نظراً لتوقع استمرار السياسة النقدية التقييدية من قبل البنك المركزي المصري في ظل ارتفاع معدلات التضخم المدفوعة بارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية وهو ما يؤثر على ارتفاع أسعار الفائدة فضلاً عن ارتفاع تكلفة الاقتراض لوزارة المالية وأيضاً أثر تغير سعر الصرف على قيمة الفوائد المسددة عن القروض بالعملة الأجنبية.

ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب وتوزيع اعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية.

مدفوعات الفوائد (مليار جنيه)

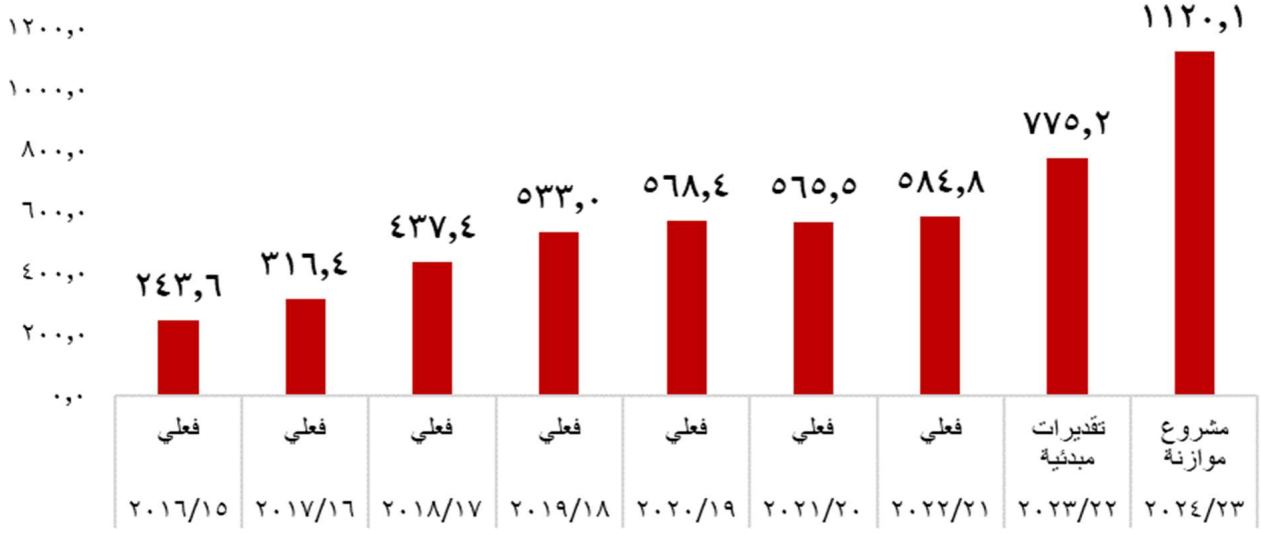

* تعكس المؤشرات سلسلة الناتج المحلي الإجمالي المعدلة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

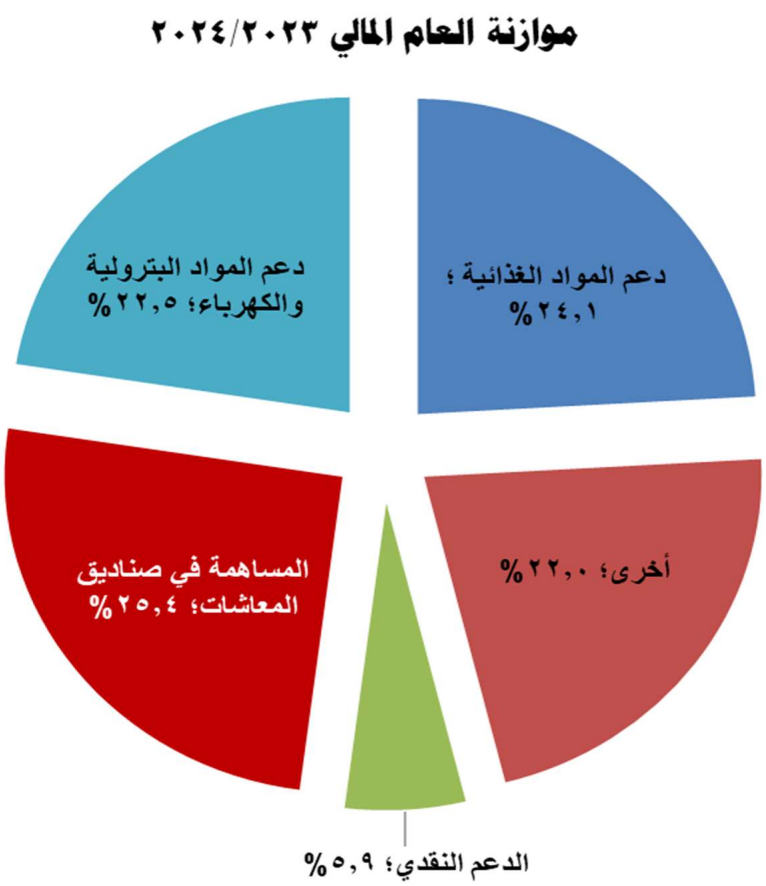

تُقدَّر مخصصات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ٥٢٩,٧ مليار جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقابل نحو ٤٢٨,٥ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بزيادة قدرها نحو ١٠١,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٣,٦٪، هذا وتمثل اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نسبة ١٧,٧٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

تعتزم الحكومة استمرار التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة.

وفي ذات السياق، يتم تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية الى ان منظومة دعم الخبز تغطى نحو ٧٠ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطى نحو ٦٢,٢ مليون مستفيد.

وتعمل الموازنة على توفير مخصصات مالية كافية لسداد التزامات الخزانة لصالح صناديق المعاشات وفقاً للالتزامات الواردة بالقانون الجديد وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة والإسكان الاجتماعي ومستحقات برنامجي تكافل وكرامة.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوصيل الدعم لمستحقيه والفئات الأولى

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (مليار جنيه)

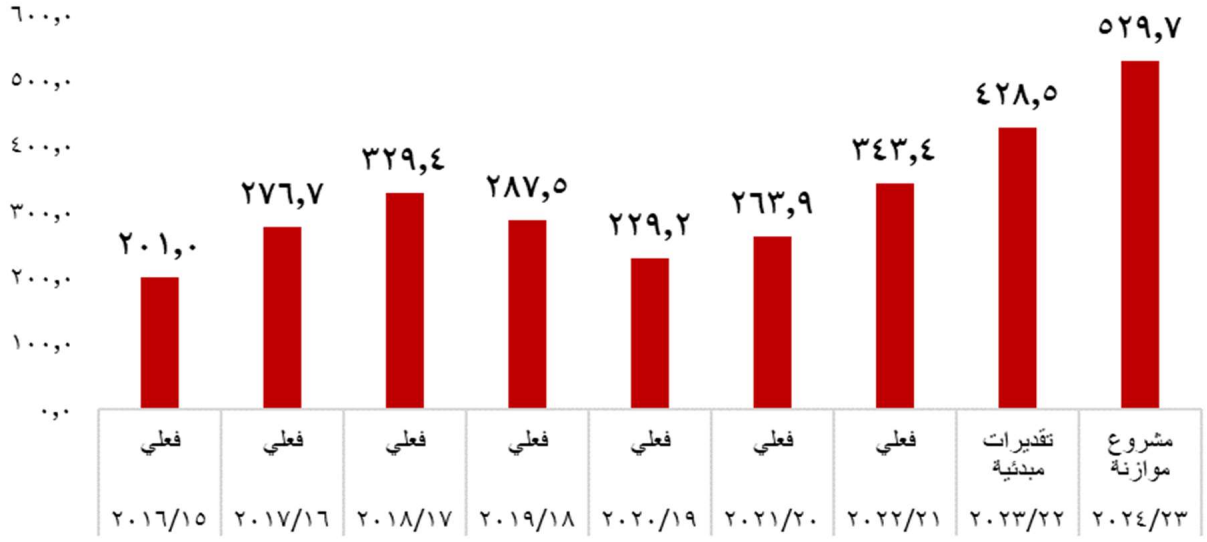

بالرعاية.

الباب الخامس : المصروفات الأخرى

تُقدَّر مخصصات المصروفات الأخرى في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ١٤٥,١ مليار جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقابل نحو ١١٩,٨ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٢٥,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢١,١٪، هذا وتمثل اعتمادات المصروفات الأخرى نسبة ٤,٩٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

الباب السادس : شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات"

تُقدَّر مخصصات شراء الأصول غير المالية " الإستثمارات" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ٥٨٦,٧ مليار جنيه (٥,٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقابل نحو ٣٤٣,٤ مليار جنيه بالتقديرات المتوقعة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بزيادة قدرها نحو ٢٤٣,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٠,٩٪، هذا وتمثل اعتمادات شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات" نسبة ١٩,٦٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

تعتزم الحكومة استغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لزيادة مخصصات الاستثمارات الممولة من قبل الخزانة بشكل كبير يفوق معظم بنود المصروفات العامة لضمان تحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، حيث من المتوقع ان ترتفع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة متضمنة الاستثمارات الممولة ذاتياً من قبل جهات الموازنة العامة للدولة فى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ١٨٣٪ مقارنة بتقديرات العام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لتصل جملة المخصصات الى ٥٨٦,٧ مليار جنيه مقابل تقديرات محدثة لاجمالى مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والتي تقدر بنحو ٣٤٣ مليار جنيه.

هذا ويوضح الفصل الثانى تفصيل أهم مكونات هذا الباب والأغراض التي تم مراعاتها بما يضمن تحقيق أهداف خطة التنمية البشرية والاجتماعية والبيئية للإستثمارات في كافة المجالات.

الاستثمارات العامة (مليار جنيه)

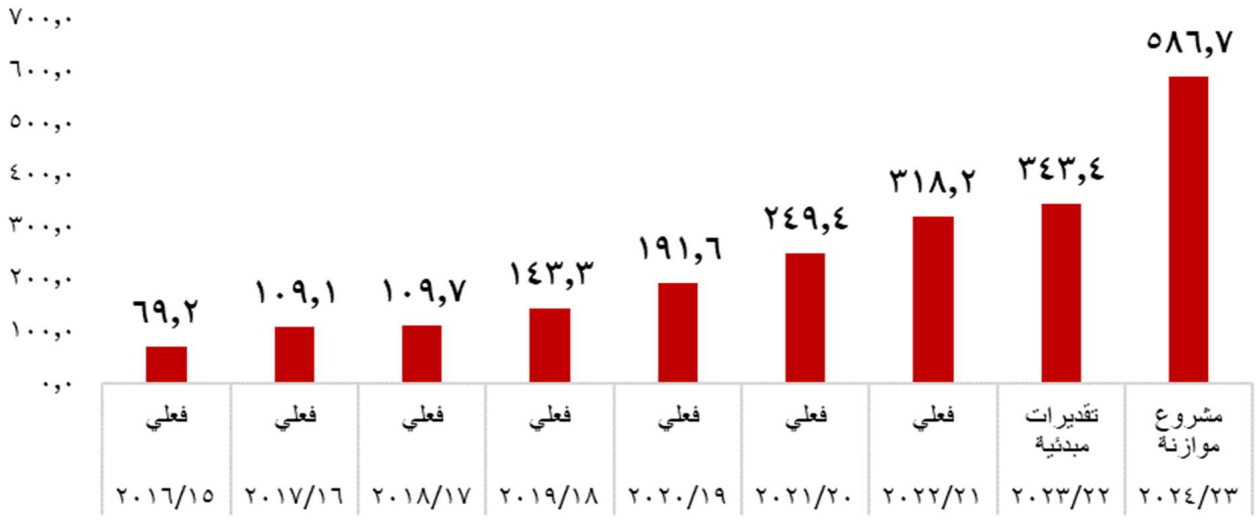

سادساً: تنويع مصادر التمويل وادارة أكثر كفاءة للدين العام

- تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والاسواق المحلية والخارجية، ومع عودة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية والعالمية، عادت وزارة المالية إلى الإعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل بشكل أكبر من الأدوات طويلة الأجل من السوق المحلى لتفادى تحمل أسعار الفائدة العالية لفترات طويلة. أما على صعيد الأسواق العالمية، فقد عمدت وزارة المالية إلى تنويع أدوات الدين المصدرة. وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- ويعكس الجدول التالي افتراضات تمويل احتياجات الموازنة سواء من السوق المحلى او الاقتراض الخارجي:

الاحتياجات التمويلية للعام المالى للمدى المتوسط

بالمليون جنيه

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣
	فعلى	موازنة معدلة بالإعتماد الإضافى	مشروع موازنة
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	١،٠٠٩،٣٤١	١،٦٨٨،٦٣٨	٢،١٤٠،٣٥٤
العجز الكلى	٤٨٤،٤١٤	٧٢٣،١٥٠	٨٢٤،٤٤٠
سداد القروض المحلية	٤١٠،٣٨٨	٨٨١،٤٨١	١،٠١٧،١٩٣
سداد القروض الأجنبية	١١٤،٥٣٩	٨٤،٠٠٧	٢٩٨،٧٢١
مصادر التمويل	١،٠٠٩،٣٤١	١،٦٨٨،٦٣٨	٢،١٤٠،٣٥٤
التمويل الخارجى	٧٨،٣٧٥	١٤٦،٤٠٠	١٨٤،٥٥٤
قروض من مؤسسات دولية	١٢،٣٧٥	٥٤،٩٠٠	٦٠،٠١٨
صندوق النقد الدولى	٠	٠	٣٤،٥١٠
اصدار سندات دولية	٦٦،٠٠٠	٩١،٥٠٠	٩٠،٠٢٧
التمويل المحلى	٩٣٠،٩٦٦	١،٥٤٢،٢٣٨	١،٩٥٥،٨٠٠

المصدر: وزارة المالية

- وتتبع وزارة المالية أسعار الفائدة السائدة المقررة من لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي، والتي يتم إقرارها لوضع الاقتصاد إما في مسار توسعي أو مسار انكماشي حيث زيادة أسعار الفائدة وسعر الإئتمان والخصم بحوالي ١،٠٠٠ نقطة خلال الفترة منذ مارس ٢٠٢٢.
- والجدير بالذكر أن ارتفاع أسعار الفائدة خلال فترة المشاهدة كان بالأساس بسبب انخفاض سعر صرف الجنيه وارتفاع معدلات التضخم عن المعدلات المستهدفة من جانب البنك المركزى وهو ما وضع ضغوطاً على السياسة النقدية التي اتجهت حينها للسياسة النقدية التقييدية لكبح جماح الضغوط التضخمية المرتبطة بالارتفاع المفاجئ في أسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات وللمحافظة على رؤوس أموال البنوك، وبالتالي تأثر متوسط سعر الفائدة على الدين سلباً.

انخفضت استثمارات الأجانب خلال العام الماضى نتيجة للحالة الاقتصادية العالمية وتصاعد الازمة بين روسيا وأوكرانيا مما أثر سلبا على الاقتصاد المصري وأدى الى زيادة عدم اليقين. وتحسن الوضع مؤخراً بعد زيادة مرونة سعر الصرف إبتداءً من شهر أكتوبر ٢٠٢٢، بالإضافة إلى موافقة صندوق النقد الدولى على قرض "تسهيل الصندوق الممدد" الجديد فى ديسمبر ٢٠٢٢ مما أعاد ثقة المستثمرين فى قدرة الإقتصاد المصرى على تحمل الأزمات العالمية المتتالية، بالإضافة إلى رفع أسعار الفائدة بـــ ٢٠٠ نقطة أساس نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٢ تبعها رفع أخر بـ ٣٠٠ نقطة أساس نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢ بالإضافة إلى ٢٠٠ نقطة إضافيين في مارس ٢٠٢٣، وهو ما عزز تنافسية الأوراق المالية الحكومية المصرية وإقبال المستثمرين عليها إلا أن هذا الوضع تأثر بإستمرار معدلات التضخم عالية إلى جانب بعض العناصر الأخرى.

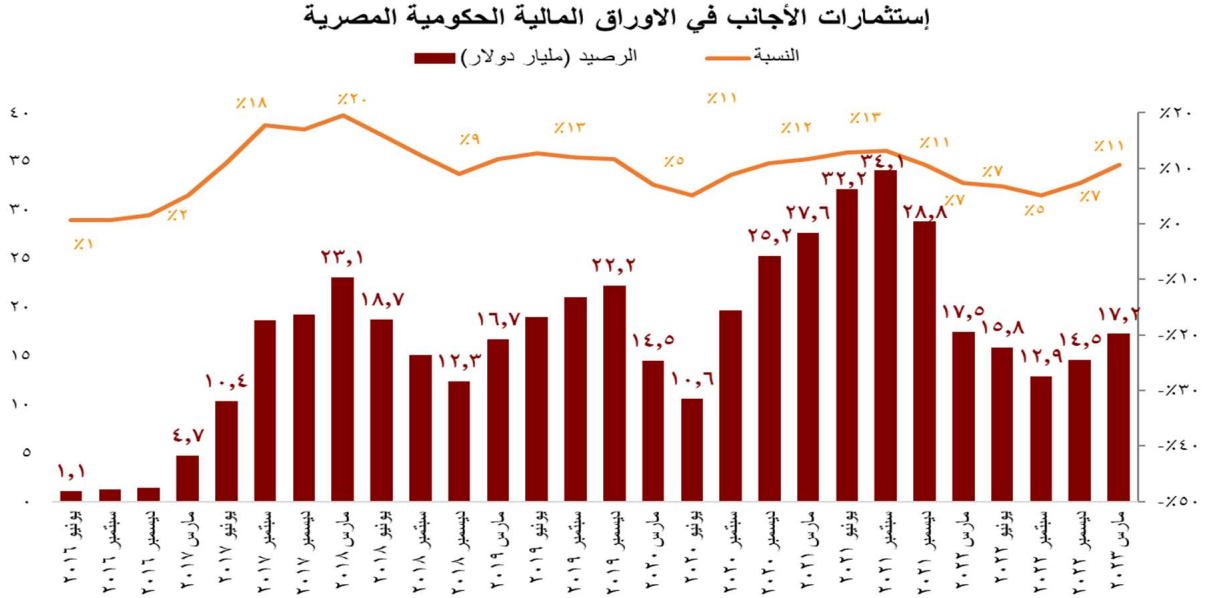

- لذا، تعمل وزارة المالية بجهد متواصل على تحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية:
  - ✓ خفض أعباء الدين،
  - ✓ إطالة عمر الدين،
  - ✓ وتطوير سوق الأوراق المالية.
- فبالنسبة للهدف الخاص بخفض أعباء الدين، تعمل وزارة المالية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية على شقين، الأول متعلق بالتحكم فى معدلات زيادة مدفوعات الفوائد من خلال إتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق الداخلية والخارجية عن طريق تنويع مصادره وأيضاً اللجوء إلى أدوات الدين قصيرة الأجل بالوقت الحالي وتمويلات البنوك التنموية ذات البنوك المنخفضة.

- **وتعمل وزارة المالية بالتنسيق مع كامل المجموعة الاقتصادية لتحسين كفاءة توجيه الموارد وبحث بدائل تمويلية تتناسب مع احتياجات كل مرحلة. فنجحت وزارة المالية خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ في إصدار أول سندات خضراء في تاريخ مصر والمنطقة ككل، وتم توجيه التمويل الذي تم توفيره من هذه السندات للاستثمار في مشروعات ذات بُعد بيئي وتراعي الاستدامة البيئية مما يحفظ حقوق الأجيال القادمة، كما نجحت وزارة المالية فى إصدار سندات الساموراى بالين اليابانى فى اليابان بمتوسط تكلفة سنوية ٢,٣٪ لمدة خمس سنوات وتستهدف أيضاً إصدار سندات الباندا الصينية فى الصين باليوان الصينى. كما تم إصدار أول صكوك سيادية فى فبراير ٢٠٢٣ بتكلفة إصدار ١٠,٨٧٥٪ وهو معدل أقل من العائد السائد والمطلوب على السندات في الأسواق الثانوية الدولية حالياً ووقت الإصدار.**

متوسط عمر محفظه دين اجهزة الموازنة

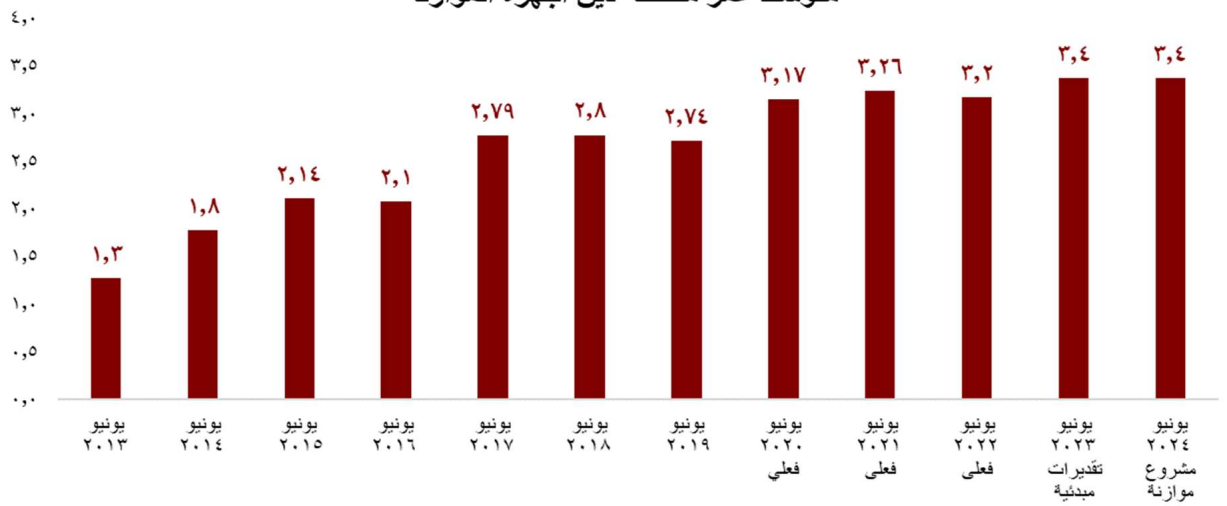

- **ويرتبط بالشق الثانى خفض الاحتياجات التمويلية والتي تتكون من العجز وسداد أقساط الديون السابقة والتي يتم خفضها عن طريق مد آجال أدوات الدين وذلك يساعد الموازنة في تخفيف ضغط عبء توفير السيولة وتخفيض تكلفة تدبير تمويل الموازنة العامة للدولة.**

إجمالى دين أجهزة الموازنة (نسبة إلى الناتج المحلى)*

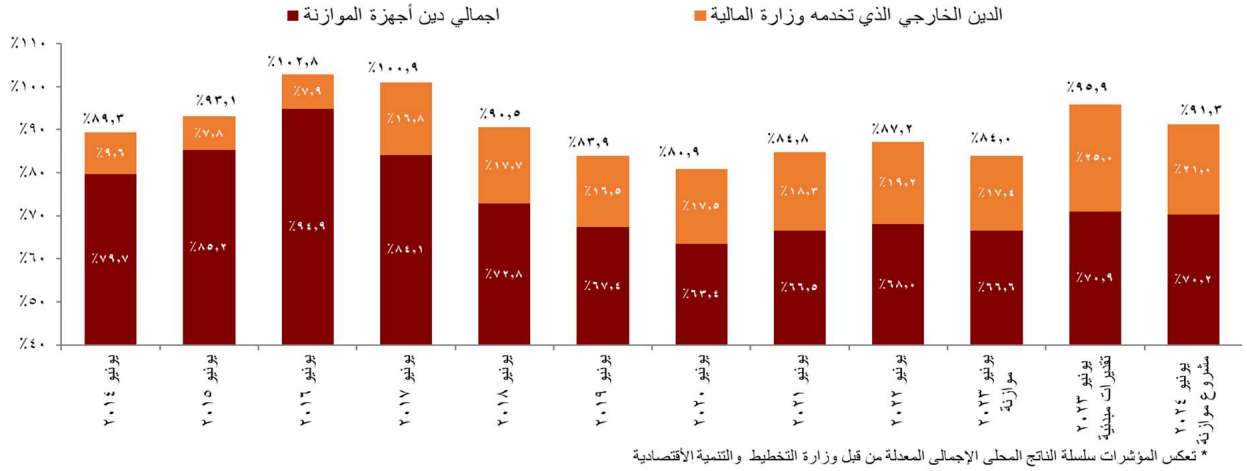

* تعكس المؤشرات سلسلة الناتج المحلى الإجمالى المعدلة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية

- وقد ساعد في تطوير وزيادة عمر الدين وتخفيض الإحتياجات التمويلية تطور رصيد السندات بمعدلات أعلى من معدلات تطور رصيد الأذون حيث وصل رصيد السندات فى يونيو ٢٠٢٢ إلى ٦١٪ من إجمالى الرصيد القائم للأوراق المالية مقارنةً بـ ٣٧٪ فى يونيو ٢٠١٩، و٣٢٪ فى يونيو ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى تطور معدلات صافي إصدارات الأذون والسندات حيث وصل صافي إصدارات الأذون إلى ١٢,٤٪ (صافي إهلاك) من إجمالى صافي الإصدارات مقابل ١١٢,٤٪ للسندات فى يونيو ٢٠٢٢، مقارنةً بـ ٩٧٪ للأذون و٣٪ للسندات فى يونيو ٢٠١٨.

نسبة الأذون والسندات لإجمالى رصيد الأوراق المالية

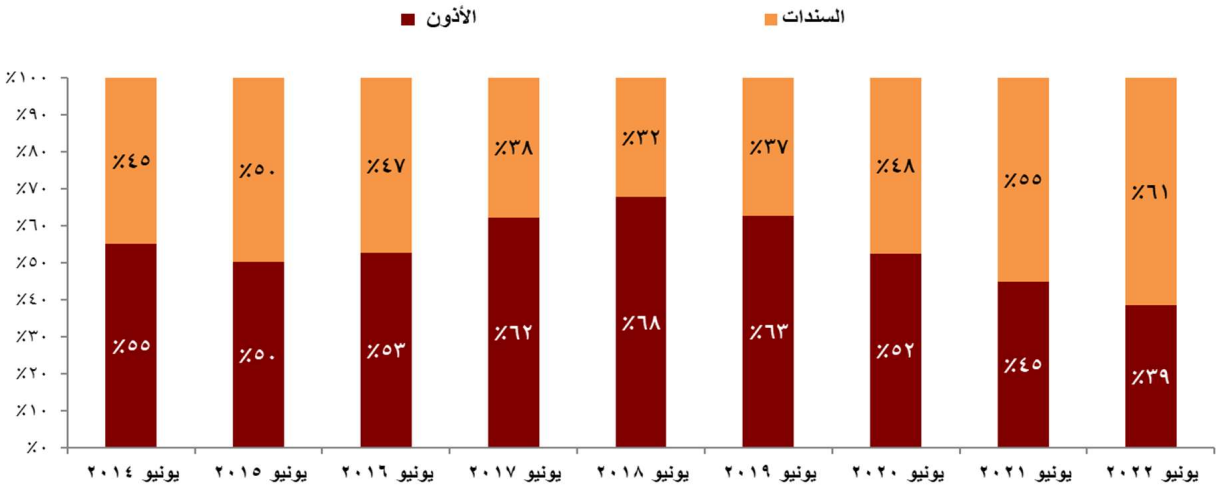

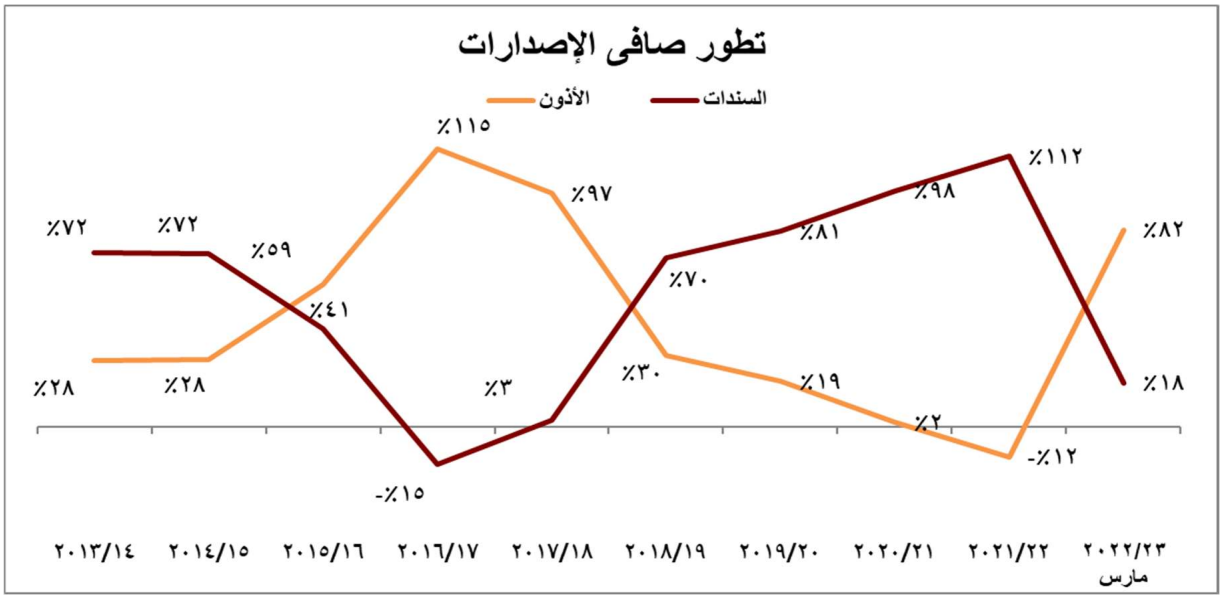

نظرة تحليلية عن الإصدار الدولى لـ " الصكوك السيادية فبراير ٢٠٢٣"

- أصدرت مصر مُمثلة في وزارة المالية أول صكوك إسلامية سيادية في تاريخها بقيمة ١,٥ مليار دولار، بقيمة إكتتاب بلغت ٦,١ مليار دولار، بما يعنى تغطية الاكتتاب بأكثر من أربع مرات. وتم الإصدار بتكلفة أقل من العائد المطلوب على السندات في الأسواق الثانوية الدولية بحوالي ٧٥ نقطة أساس، حيث تم خفض سعر الكوبون من ١١,٦٢٥٪ وهو مستوى الأسعار الإفتتاحية المعلن عنها عند بداية عملية الطرح ليغلق كوبون الإصدار عند ١٠,٨٧٥٪.
- شهد الطرح إقبالاً ملحوظاً مما يوضح دعم المستثمرين وثقتهم بجهود الحكومة في تنويع مصادر التمويل، حيث تقدم أكثر من ٢٥٠ مستثمراً بمختلف أسواق المال العالمية. وقد جذب هذا الإصدار قاعدة جديدة من المستثمرين بدول الخليج وشرق آسيا إلى جانب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنهم مستثمرون ذوو جودة عالية من مديرى الأصول وصناديق التقاعد وصناديق التأمين والاستثمار والبنوك، والذين يتميزون باحتفاظهم بالاستثمارات على المدى الطويل مما له أثر إيجابى على الحد من تذبذبات الأسعار.
- يأتي نجاح هذا الإصدار في ظل ظروف اقتصادية وسياسية عالمية مضطربة، وارتفاع تكلفة التمويل نتيجة لموجة تضخمية حادة، على نحو يبعث برسالة ثقة قوية من أسواق المال العالمية، والمستثمرين في الاقتصاد المصرى ومستقبله، وقدرته على التعامل المرن مع التحديات الداخلية والخارجية.
- تم الاستعداد لهذا الطرح بإصدار قانون الصكوك السيادية ولائحته التنفيذية لتوفير المظلة التشريعية اللازمة لاستحداث نوع جديد من الأوراق المالية الحكومية يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك بالتعاون مع البنوك الرائدة في مجال التمويل الإسلامي وإصدارات الصكوك والاستعانة بمكاتب المحاماة المحلية والدولية، لتغطية كل النواحى الفنية والقانونية والتسويقية طبقاً للممارسات العالمية بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ومن أهم ما تضمنته نصوص القانون ولائحته التنفيذية أن تكون الأصول مملوكة ملكية خاصة للدولة. وتشرف الشركة المصرية المالية للتصكيك السيادى وهي شركة مساهمة مصرية مملوكة بالكامل لوزارة المالية على الأصول، كما تضمنت توجيه حصيلة الإصدار للمشروعات الاستثمارية والتنموية المدرجة بالخطة الاقتصادية للموازنة العامة للدولة.
- ساعدت الصكوك السيادية في استقطاب شريحة جديدة من المستثمرين العرب والأجانب خاصة من الدول الخليجية والآسيوية ممن يفضلون المعاملات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بما يساعد في زيادة التدفقات النقدية الأجنبية المحلية والدولية.
- يأتي هذا الإصدار في ضوء نجاح وزارة المالية في إنشاء برنامج دولى لإصدارات الصكوك السيادية لعدة سنوات مقبلة بقيمة ٥ مليارات دولار، وقد تم تسجيله في بورصة لندن بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٣، وفقاً لما هو متبع في الإصدارات الدولية للسندات كونه أول إصدار للصكوك الإسلامية السيادية في مصر.

سابعاً: المخاطر المالية

أ - مصادر المخاطر المالية:

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، تحرص وزارة المالية على تقوية مؤسساتها لإدارة المخاطر المالية. حيث تهتم وزارة المالية بدراسة وتحليل طبيعة مصادر المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المالية العامة بشكل دوري، والتي من أهم مصادرها:

- صدمات الاقتصاد الكلي،
- مخاطر وصدمات القطاع المالي،
- وكذلك الالتزامات المحتملة التي تتمثل في مصادر متنوعة، كالضمانات الحكومية،
- تكلفة التعويضات المحتملة الخاصة بتسويات الدعاوى القضائية وقضايا التحكيم الدولي المرفوعة ضد الدولة،
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partners "PPPs")، مخاطر تعثر الشركات المملوكة للدولة وأخيرا مخاطر الكوارث والأزمات، لما لها من أهمية وأثر كبير قد يهدد المالية العامة في الفترة الحالية وإمكانية استقرار الأوضاع المالية مستقبلا.

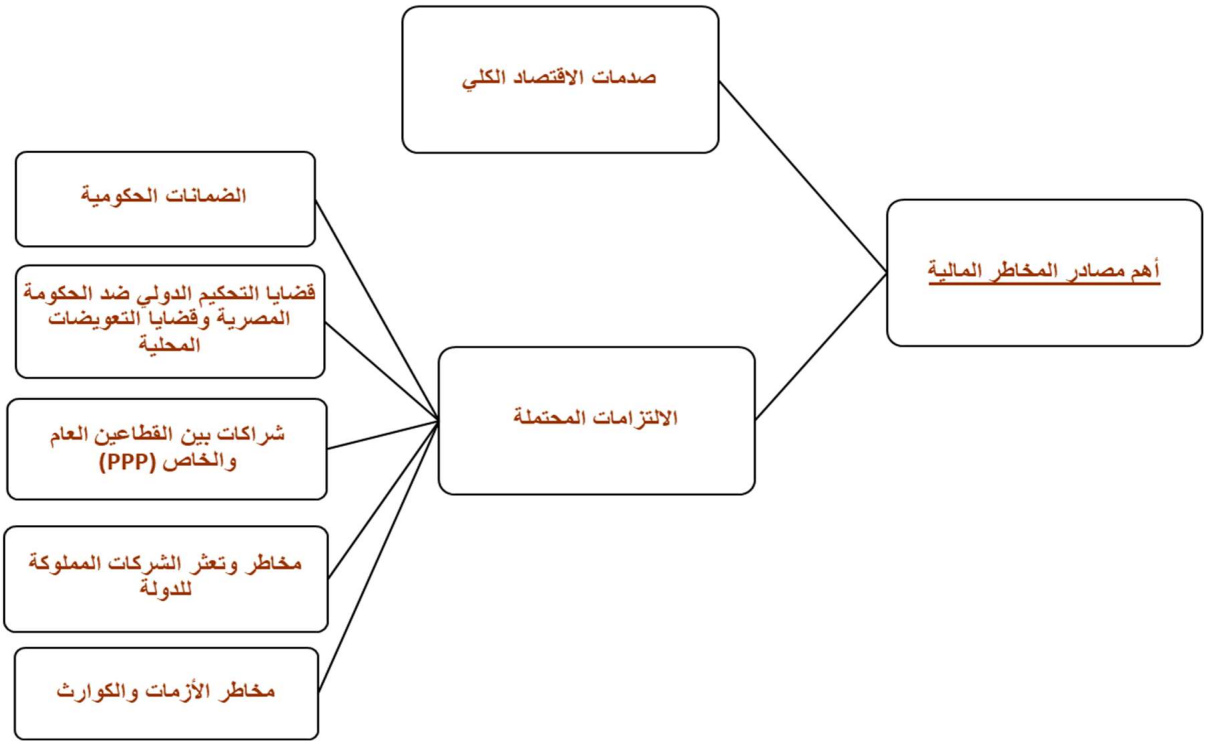

١. صدمات الاقتصاد الكلي وتغير الافتراضات الاقتصادية

واجه الاقتصاد العالمي صدمات عديدة بدأت من انتشار جائحة كورونا وما تبعه من الإغلاق الكامل للعديد من دول العالم والذى استمر خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ وما اتبعه من اضطراب سلاسل الإمداد والموجه التضخمية إثر تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية مما أسفر عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية وخاصة المواد الغذائية (القمح والذرة وفول الصويا) والمواد البترولية، والذي نجم عنه ارتفاع كبير في معدلات التضخم، وانخفاض الإنتاجية ومعدلات النمو، وتراجع أسواق المال والبورصة وتزايد عجز الموازنات ومستويات المديونيات العالمية ثم تبع ذلك اتباع معظم البنوك المركزية العالمية سياسة التشديد النقدي لمواجهة ارتفاع مستوي الأسعار وكان لذلك تبعات اقتصادية غير مواتية ومنها ارتفاع كبير في أسعار الفائدة وزيادة تكلفة الاقتراض، وعليه ارتفاع أعباء سداد الديون هذا بالإضافة إلى هجرة الأموال من الأسواق الناشئة للدول المتقدمة.

ونظرا إلى احتياجات مصر التمويلية وتغير الظروف العالمية، أدت تلك الضغوطات والتغيرات العالمية إلى وجود تحديات عديدة على مستوي الاقتصاد القومي مما انعكس على جميع المؤشرات الاقتصادية.

i. معدلات النمو:

تعد معدلات النمو أحد أهم المؤشرات الرئيسية والمؤثرة على العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والإيرادات الأخرى. وبالتالي فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي عن المعدلات التقديرية في الموازنة العامة، سواء كانت ناتجة عن أسباب محلية أو لأسباب خاصة بمعدلات نمو الاقتصاد العالمي، تؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادي للبلاد وبالتالي على تغير المستهدفات المالية فيما يخص العجز الكلى والفائض الأولى والدين العام ومتحصلات الحصيلة الضريبة والجمركية وارباح وفوائض الشركات.

هذا وقد أشار تقرير آفاق النمو لشهر أبريل ٢٠٢٣ والصادر من صندوق النقد الدولي إلى تنبؤات بهبوط معدل نمو الاقتصاد العالمي من ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٣ على أن يستقر عند ٣٪ في ٢٠٢٤، وهو ما قد ينعكس على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهذا يرجع الي ارتفاع معدلات التضخم وأسعار المواد الأساسية وخاصة الغذائية والبترولية وأسعار الفائدة عالمياً وخصوصاً في الولايات المتحدة، مما أدي الي هروب الأموال الساخنة بسبب حالة عدم اليقين تجاه السياسات الانكماشية التي قد تؤدي الي أزمة في السيولة العالمية وانخفاض الأسعار في أسواق الأسهم العالمية.

ii. **التجارة العالمية:**

وفى نفس السياق، فمن المتوقع أن تبلغ معدلات نمو التجارة العالمية ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١,٧٪ عام ٢٠٢٣، ومقابل ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٢. وقد يؤثر ذلك على حصيلة الإيرادات العامة خاصة متحصلات قناة السويس، والضرائب الجمركية والضرائب على التجارة الدولية.

iii. **مستوى التضخم:**

التضخم هو السبب الرئيسي وراء تباطؤ نمو التجارة، فبينما بدأت أسعار المواد الغذائية والطاقة في الانخفاض من مستوياتها المرتفعة في أعقاب بدء الحرب الروسية – الأوكرانية أوائل عام ٢٠٢٢، إلا أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه قبل الحرب مما أدى إلى حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد في مختلف الأسواق والأنشطة التجارية العالمية. الأمر الذي دفع البنوك المركزية إلى تطبيق سياسات نقدية انكماشية لمحاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة بهدف السيطرة على التضخم وبالتالي انخفض الطلب على السلع وانخفض معدل نمو التجارة العالمية. والجدير بالذكر أنه طبقاً لدراسات صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً في البداية، من ٨,٧٪ في ٢٠٢٢ إلى ٧٪ في ٢٠٢٣ و٤,٩٪ في ٢٠٢٤.

iv. **أسعار الفائدة:**

تجدر الإشارة إلى أنه مع تزايد ارتفاع اسعار الفائدة لمحاربة التضخم وانعكاس ذلك على ارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية، فإن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة، يؤدي إلى ارتفاع فاتورة مدفوعات الفوائد بنحو ٧٠ مليار جنيه، وهو ما سيكون له تأثير سلبي على عجز الموازنة. كما أن زيادة أسعار الفائدة عالمياً ووجود حالة من عدم اليقين والتذبذب قد تؤدي الي تخارج بعض الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية الحكومية، فتزيد تكلفة الاقتراض تماشياً مع زيادة الأعباء المالية.

v. **الأسعار العالمية للنفط:**

تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للافتراضات الاقتصادية لوزارة المالية فإن متوسط سعر برميل برنت بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ يقدر بنحو ٨٠ دولار للبرميل، وفي حالة ارتفاع سعر النفط العالمي ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي تدهور العجز الكلي المستهدف بالموازنة وزيادته.

vi. **التضخم والبنوك:**

يوجد حالة عدم استقرار في القطاع المصرفي عالمياً في الفترة الأخيرة، لا يزال الوضع غير مستقر. ويتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤ معدل التضخم الأساسي إلى ٢,٥٪ هذا العام، وهو ما يعني رفع تنبؤاتهم بنسبة كبيرة تبلغ ٠,٦٪ مقارنة بتحديث يناير. ويشير ذلك إلى زيادة قوة الطلب الكلي عن المتوقع، وهو ما قد يتطلب زيادة تشديد السياسة النقدية أو الإبقاء على موقفها لفترة أطول من المتوقعة في الوقت الحالي.

وكان افلاس بنكي (Silicon Valley)، (Signature Bank) وبنوك أخرى أكبر فشل للنظام المصرفي الأمريكي منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، حيث اتخذت السلطات المالية والنقدية إجراءات سريعة وقوية لمنع حدوث مزيد من عدم الاستقرار.

٢. الالتزامات المحتملة

تتألف الالتزامات المحتملة من مصادر متنوعة، كالضمانات الحكومية، تكلفة التعويضات المحتملة الخاصة بتسويات الدعاوى القضائية وقضايا التحكيم الدولي المرفوعة ضد الدولة، الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partners "PPPs"، مخاطر وتعثر الشركات المملوكة للدولة وأخيرا مخاطر الأزمات والكوارث، والتي تشكل أهمية وأثر كبير قد يهدد المالية العامة في الفترة الحالية وإمكانية استقرار الأوضاع المالية مستقبلاً كما سيتم عرضها.

i. **القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:**

- **تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.**
- **حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجاري في تحمُّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضمانة سيادية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض أو للتسهيلات من الموردين.**

- تمثل التســـهيلات والديون المضـــمونة من الخزانة العامة اهم مصـــدر للمخاطر التي تتعرض لها المالية العامة ويلاحظ تزايدها من سـنة لأخرى في ظل زيادة عدد وقيمة الضمانات المصدرة وتركزها في عدد محدود من الجهات، مما يشـير الى ارتفاع درجة المخاطر الناشـئة من الضـمانات والمتمثلة في احتمالية اضـطرار وزارة المالية لخدمة القروض نيابة عن الجهات المقترضة في المستقبل.
- تمثل التقديرات المبدئية لصـافي الديون المضـمونة القائمة على الخزانة العامة في يناير ٢٠٢٣ نحو ٢٩,٧٣٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل نحو ٢٧٪ في ديســمبر ٢٠٢٢ و٢٤٪ في نهـايـة العـام المـالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، حيث تمثل الضـمانات المحلية في يناير ٢٠٢٣ نحو ١٣,٧١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الضـمانات الخارجية نحو ١٦,٠٢٪.
- كما بلغت قيمة أرصـدة القروض المضـمونة في ٣١ يناير ٢٠٢٣ نسـبة ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلى مقابل ما يمثل نسـبة ٢٢٪ من إجمالي النـاتج المحلى في ٣١ ديســمبر ٢٠٢٢ و٢٠٪ في نهـايـة العام المـالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- ويجب الأخذ في الاعتبار أن الزيادة بنسبة ٢٪ من قيمة الضمانات ورصيد الضمانات المصدرة بين شهري ديسمبر ٢٠٢٢ ويناير ٢٠٢٣ ما هو إلا أثر التغير في سعر الصرف.

إجمالي قيمة الضمانات (المحلية والخارجية) موزعة وفقا للجهات

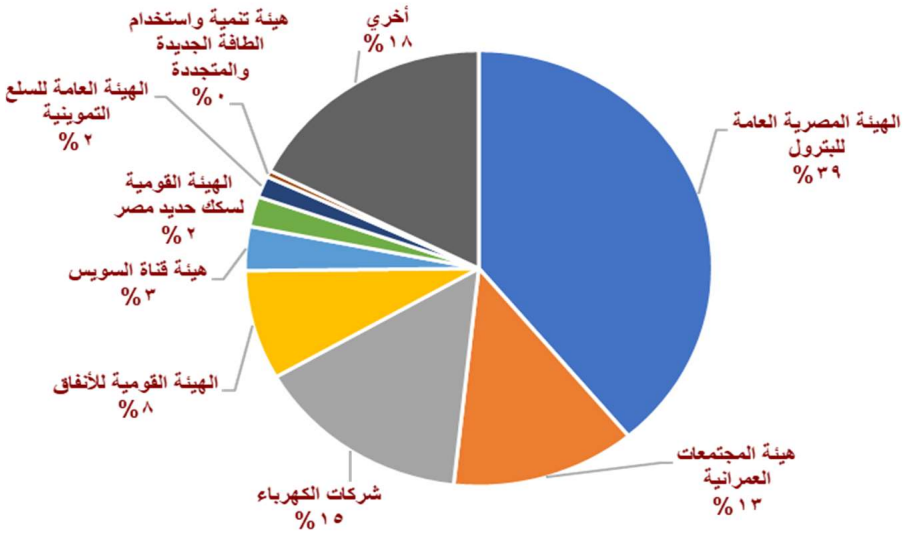

شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs):

- تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) بإمكانية تحسين كفاءة توفير البنية التحتية، ولكن قد تشكل في بعض الأحيان مصدرًا رئيسيًا للمخاطر المالية. حيث يمكن أن تنشئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص التزامات شبيهة بالديون للحكومة حيث تلتزم الحكومة بالدفع مقابل الخدمات على مدى مدة العقد وقد تلزم الحكومة بمجموعة من الالتزامات المحتملة. من ضمن الالتزامات المحتملة هي الضمانات الواقية من مخاطر السوق إذا تحملت الحكومة جانباً من مخاطر الطلب (على سبيل المثال: عندما تتعهد لجهة التشغيل من القطاع الخاص بضمان حد أدنى من الطلب على الخدمة المتاحة من خلال هذه الشراكة) أو التغيرات في السياسة النقدية (سعر الصرف).
- في كثير من الأحيان، لا يتم تضمين هذه الالتزامات المشابهة للديون والالتزامات المحتملة في الموازنة المالية للحكومة. فلا تكون الالتزامات المحتملة على عاتق الخزانة العامة إلا حال تقديمها ضمانة مباشرة كنوع من الحوافز المقدمة للقطاع الخاص، وتظهر وقتها أهمية انتظام أحكام هذه الضمانة في عقد يحدد بشكل قاطع ومنضبط الأعباء المالية المحتملة على الموازنة العامة ويمكن فيه تحديد سقفها للحد من مخاطر هذا النمط من التعاقدات على المالية العامة للدولة.
- وبالإضافة إلى ما سبق، هناك مخاطر محتملة تتمثل في حلول القطاع العام محل القطاع الخاص إذا ما أخفق الأخير في تنفيذ ما يخصه من التزامات وانتقال الأعباء المالية المحمل بها المشروع من قبل مؤسسات التمويل للقطاع العام والتزامه بالتشغيل والإدارة والصيانة. ويحد من هذه المخاطر حصول القطاع العام على ضمانات مالية تتناسب مع حجم ونوعية وأهمية المشروع.
- ويستعرض البيان التالي قائمة التكلفة الاستثمارية لمشروعات المشاركة مع القطاع الخاص PPPs التي تديرها الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

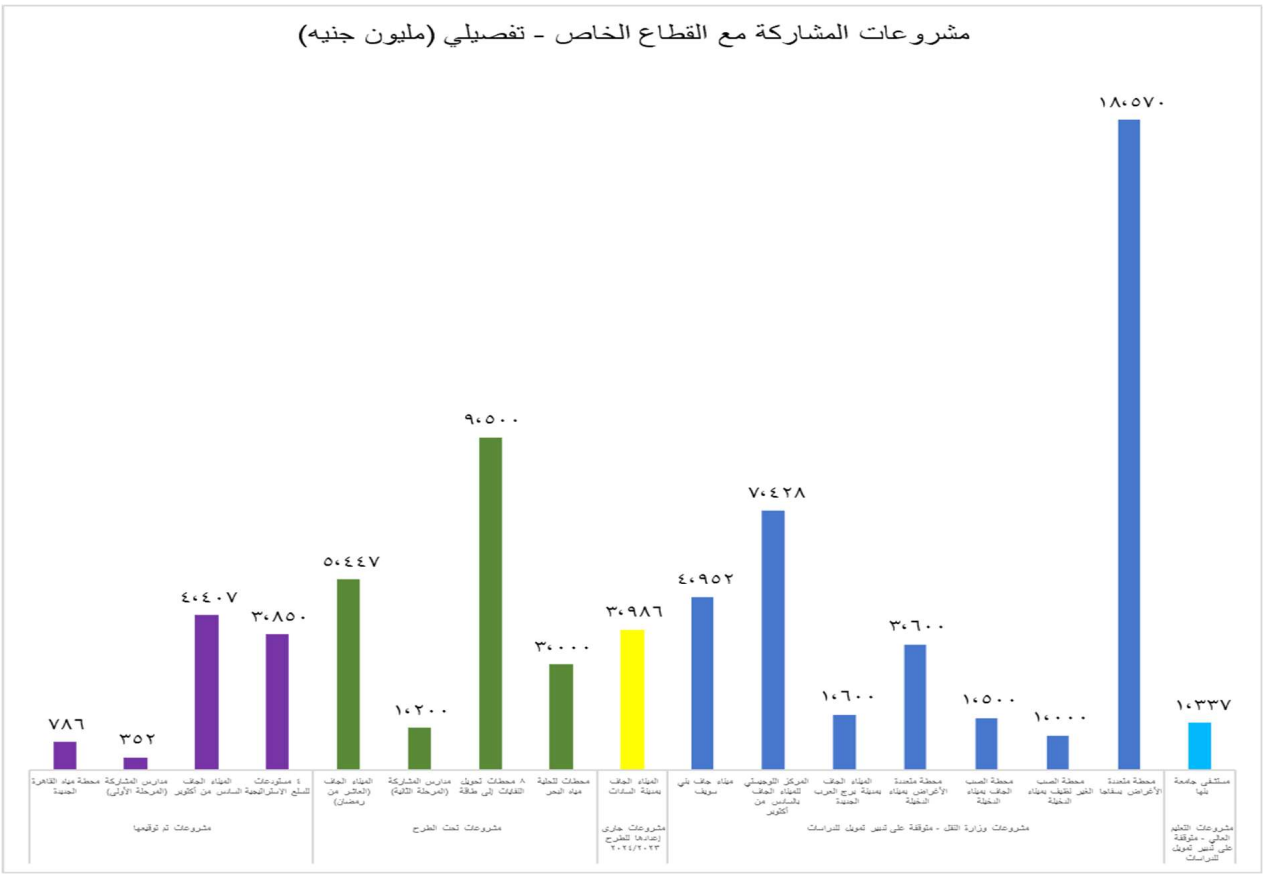

- **بيانات المشروعات المبرمة مع القطاع الخاص مقسمة الي خمسة محاور رئيسية، وهم: مشروعات تم توقيعها، مشروعات تحت الطرح، مشروعات جارى اعدادها للطرح خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مشروعات مقدمة من وزارة النقل - متوقفة على تدبير تمويل للدراسات ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ومشروعات التعليم العالي - متوقفة على تدبير تمويل للدراسات ٢٠٢٢/٢٠٢٣.**
- **إن المخاطر المالية التي تتعرض لها الخزانة العامة المصرية الناشئة عن المشاركة بين القطاعين العام والخاص تعتبر محدودة في الوقت الراهن نظراً لضآلة عدد المشاريع الموقعة بالفعل مع القطاع الخاص.**

ii. مخاطر تعثر الشركات المملوكة للدولة:

- **تعد الشركات المملوكة للدولة مصدرًا شائعًا للمخاطر المالية.**
- **بالنسبة للكيانات الرابحة، تتعلق المخاطر المالية الرئيسية بالتباين في توزيعات الأرباح وضرائب دخل الشركات، وغياب المعلومات عن ظروف السوق المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تؤثر على تمويل الشركات كما يتبين من الشكل التالي:**

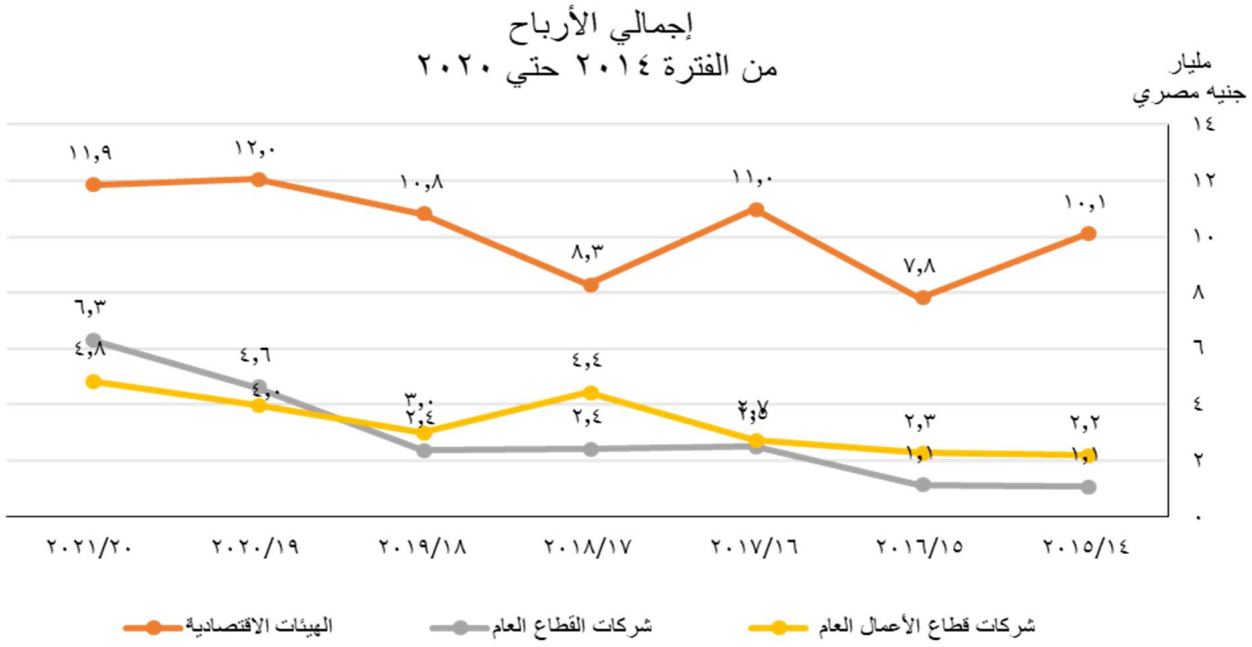

➢ **أما الكيانات الخاسرة فتشكل مخاطر مالية أكبر، لأنها قد تزيد على عاتق الخزانة المصرية مصروفات إضافية دورية أو دعم مستمر.**

وبناء على ما سبق عرضه، تحرص وزارة المالية، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، على تقوية مؤسساتها لإدارة المخاطر المالية من خلال إعداد منظومة متكاملة وعصرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشكل فعال ومرن وكفء وبما يساهم في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة، وتتبني تدابير للتخفيف من وطأة تلك المخاطر.

ب - التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة المخاطر المالية (التدابير التخفيفية):

هناك مجموعة واسعة من التدابير التخفيفية التي تم تبنيها في الآونة الأخيرة لإدارة المخاطر المالية والتي يمكن حصرها في ثلاث فئات رئيسية:

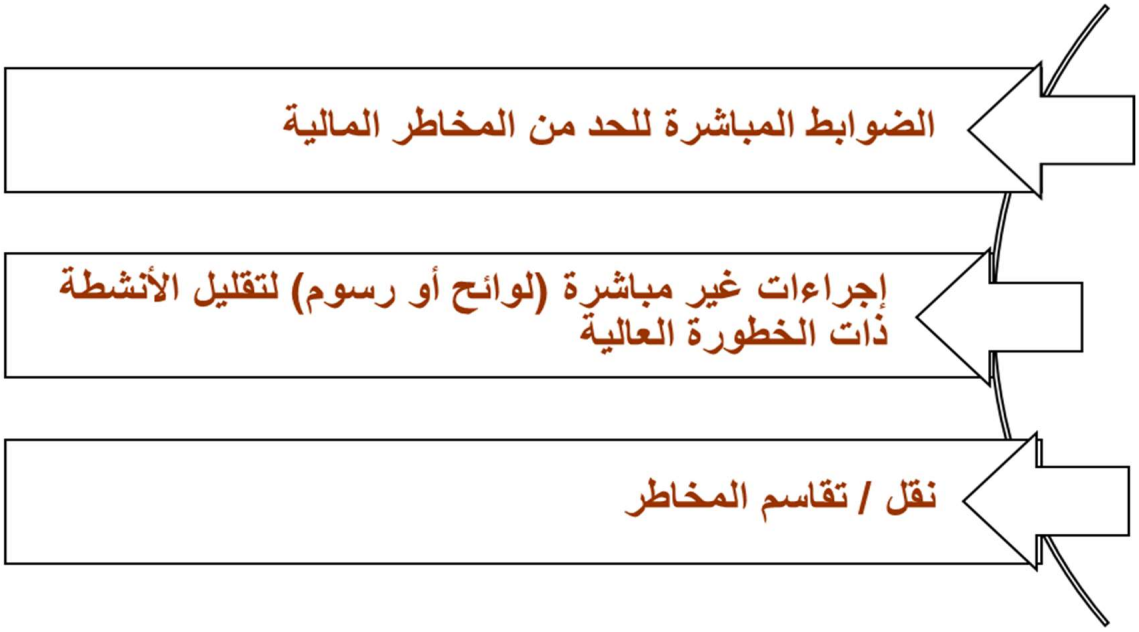

١) الضوابط المباشرة للحد من الخطر المالي

- اعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتوازي اقتراح وتنفيذ الإجراءات الاحترازية او التصويبية المطلوبة للتعامل مع اهم التحديات المالية.
- تم العمل على اعداد استراتيجية التعامل والحد من الضمانات الحكومية بما يضمن بأن الاقتراض الذي يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى بالإضافة إلى دراسة قدرة المقترض على خدمة هذا الدين بشكل سليم.
- كما تعمل وزارة المالية على مراجعة وتحسين سياسة ضمانات وزارة المالية بما في ذلك تدشين لجنة خاصة في وزارة المالية لإدارة إصدار ومراقبة الضمانات الحكومية.
- قرر مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢١٢ المنعقدة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء في أكتوبر ٢٠٢٢ الموافقة على تطبيق حدود قصوى او سقوف للضمانات الجديدة المصدرة على المدي المتوسط بحيث لا تزيد على ١٠٠ مليار جنيه سنوياً ولا يتم الموافقة على أي ضمانات جديدة إلا بعد الحصول على موافقة السيد/ رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.
- لمواجهة مخاطر تعثر الشركات المملوكة للدولة، قامت الدولة بإقرار وثيقة سياسة ملكية الدولة في ديسمبر ٢٠٢٢ بما يساهم فى الحد من دور الدولة فى الاقتصاد المصري وزيادة مساهمة ونسبة ودور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي بمصر والعمل على تحسين درجة الحياد التنافسي بالاقتصاد المصري.
- ولتقليل المخاطر التي قد تنجم عن تخارج الدولة من النشاطات الاقتصادية أقر مجلس النواب تعديلات قانون جهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المتعلقة بإضافة فصل ينظم عملية الدمج والاستحواذ وبما يتيح للجهاز القدرة على التقييم المسبق والموافقة على كافة طلبات الدمج والاستحواذ بالسوق المصري في ديسمبر ٢٠٢٢.

- وللتخفيف من الطلب على العملة الأجنبية، يلزم الحصـــول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصـرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصـرف وذلك بعد التنســـيق مع البنك المركزي والجهات المعنية وذات الاختصـــاص في هذا الشـــأن، على أن يعرض وزير المالية تقريرًا دوريًا كل شـــهرين على رئاســـة مجلس الوزراء بمدى التزام الجهات بالتنفيذ.
- وضع معايير فحص واختيار وادراج المشروعات القابلة للطرح بنظام الـ PPPs في الخطة الاقتصـــادية والاجتماعية للدولة، بما في ذلك الالتزامات الطارئة، وذلك لتعميم تلك المعايير على جميع الوزارات والجهات الحكومية واســـتخدام تلك المعايير عند تحديد الموازنة الاســـتثمارية للدولة، لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.
- إخضاع المشاريع بشكل منهجي للتقييم الدقيق، وإجراء مراجعة مستقلة لجدوى وفرض رســـوم الضـــمان المتعلقة بالمخاطر، وضـــمان توزيع المخاطر على لأطراف الأكثر قدرة على التأثير أو السيطرة على المخاطر.
- وضـع قاعدة بيانات خاصـة بالمبالغ المنصـرفة على الكوارث والأزمات من قبل اللجنة القومية لإدارة الازمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء بالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات المعنية وسيتم التنسيق معها حتى يمكن التنبؤ بالأزمات المحتملة للكوارث والازمات للسنوات المقبلة.

٢) إجراءات غير مباشرة (لوائح أو رسوم) لتقليل الأنشطة ذات الخطورة العالية

- تطبيق آلية التسـعير التلقائي للمواد البترولية بشـكل يسـمح بوجود مرونة في تسـعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصـرية للبترول من تقلبات تغير أسعار سعر الصرف وأسعار برنت العالمية.
- تم اســـتصـــدار قانون جديد للشـــركات العامة الذي يســـتهدف تعزيز وتحديث ممارســـات الحوكمة. ويُلزم القانون جميع الشـــركات المملوكة للدولة بتجميع ونشر تقارير منتظمة عن أدائها. بالإضافة إلى ذلك، يعزز القانون هيكل حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال وضع حد أقصى لحجم الأرباح المخصصة لمجلس الإدارة والموظفين. يُلزم القانون التسييل التلقائي و/أو دمج القواعد إذا تجاوزت الخســـائر المتراكمة لأي من الشـــركات المملوكة للدولة التزامات المســاهمين لعدد من الســنوات. بالإضــافة إلى ذلك، يتعين على جميع الشــركات إعداد وتقديم تقارير سنوية لقياس مدى امتثالها لقواعد الحوكمة.

- **لإدارة مخاطر الدين الحكومي، تبنت وزارة المالية خطة تنفيذ استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل MTDS على مدى أربع سنوات ٢٠٢١-٢٠٢٤ لتحقيق أهداف الدين بما في ذلك التكوين/الهيكل المرغوب لدين الحكومة المركزية (دين أجهزة الموازنة) التي تعكس خيارات الحكومة من حيث التكلفة والمخاطر، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٥.**
- **كجزء من إستراتيجية إدارة الدين، تراقب وزارة المالية حالياً الضمانات السيادية الصادرة بالإضافة إلى الضمانات المطلوبة لأنها تمثل التزاماً طارئاً على قطاع الموازنة الحكومية والخزانة وكذلك مراجعة كافة الضمانات المطلوبة والتفاوض على شروطها، مراجعة توفر المعلومات والموافقات المطلوبة ومراجعة عملية الإصدار بالكامل.**
- **اعداد مستهدفات شهرية للموازنة بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد وبشكل سريع أية مخاطر مرتبطة بالقدرة على تحقيق المستهدفات المالية ومستهدفات الدين.**
- **تقوم وزارة المالية في الوقت الحالي بالترتيب لتنفيذ ورشة عمل تدريبية خلال الفترة المقبلة في مجال إدارة الازمات والكوارث والحد من المخاطر بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء لمشاركة قيادات الوزارة وجهاتها التابعة من اجل التمهيد لإعداد وتحليل وتقييم المخاطر الخاصة بذلك الجزء لا سيما المعايير المتعارف عليها وأفضل الممارسات الدولية للمخاطر المالية الناتجة عن الازمات والكوارث.**
- **في ضوء استضافة مصر لمؤتمر (COP 27) الذي انعقد في شرم الشيخ، تم الاتفاق مع البنك الدولي لتقديم مساعدة فنية لوزارة المالية حول تعزيز المرونة المالية للصدمات المناخية والكوارث في مصر وذلك من اجل وضع استراتيجية لمواجهة الكوارث وتأمين مخاطر المالية العامة، كما تم الاتفاق مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بشأن المساعدة الفنية لإعداد دراسة تشخيصية لتأثير تغير المناخ على المالية العامة وكيفية التعامل معه وتم تشكيل فريق عمل من وزارة المالية للتعاون في هذا الشأن.**

٣) نقل / تقاسم المخاطر

استخدام آليات التحوط كلما أمكن ذلك لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية مقارنة بافتراضات الموازنة الأصيلة والتي يتم أيضا اعدادها وتقديرها في ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت اعداد الموازنة.

ج - الاصلاحات المؤسسية لإدارة المخاطر المالية:

- **صدور قرار وزير المالية رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٢٢ بإعادة تشكيل لجنة إصدار ومتابعة الضمانات السيادية بوزارة المالية بهدف وضع سياسة لإصدار الضمانات السيادية وتحديد اليات إصدارها وتفعيل دور اللجنة فيما يخص متابعة الضمانات.**
- **صدور القرار الوزاري المشترك رقم ٥٤٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتي المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لوضع معايير فحص واختيار وادراج المشروعات القابلة للطرح بنظام الـ PPPs في الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.**

ثامناً: المشاركة المجتمعية والشفافية

فى إطار حرص وزارة المالية على تطوير أطر الشفافية والإفصاح المالى والتواصل المجتمعى فقد قامت وزارة المالية متمثلة فى وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية خلال العام السابق بالعديد من الجهود فى مجال رفع الوعي بالثقافة المالية لتعريف أطياف المجتمع بأحدث توجهات وزارة المالية خاصة فى ظل التحديات العالمية، وقد حرصت وزارة المالية على إشراك كافة الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وفئات الجمهور المختلفة وخاصة الشباب فى رؤية الإصلاح وذلك باستخدام عدة أدوات منها الالتزام بنشر التقارير المالية الدورية في توقيتاتها الدولية، وإتاحة آليات عديدة للتواصل المجتمعى من بوابات النشر الرقمية مثل الموقع الالكترونى التفاعلى budget.gov.eg وبوابة وزارة المالية الرقمية mofdigitalgate.gov.eg أو من خلال آليات الموازنة التشاركية وجلسات الاستماع الجماهيرى فى عدد من محافظات مصر.

ترتكز مهام وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية على ٤ محاور رئيسية وهي زيادة الإفصاح والشفافية، وتعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، واستحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية وبناء شراكات ناجحة مع المؤسسات المعنية محلياً ودولياً، كما تهدف وزارة المالية من خلال تفعيل عمل الوحدة إلى خلق حلقة وصل ما بين متخذ القرار ومتلقي الخدمة وتطوير أدوات الموازنة التشاركية فى عدد من المحافظات، وإدماج وإشراك المواطنين خاصة الشباب والمرأة لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والإنفاق العام.

ويتم ذلك من خلال إجراء عدد من الفعاليات على مدار العام لتنمية الوعي المالي والمصارحة بأوضاع الاقتصاد المصري الذى يمر بمرحلة إصلاح هيكلي شامل، بما يُسهم فى تفهم الإصلاحات الهيكلية وتضمين آراء كافة أطياف المجتمع في دورة إعداد الموازنة العامة للدولة مع تفعيل المبادرات المقدمة سواء من منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص من خلال آليات الموازنة التشاركية واستخدام مشروعات التخرج الخاصة بالطلاب للوصول إلى التحقيق الأسرع لأهداف المشتركة لرؤية مصر ٢٠٣٠ ليكونوا سفراء وأعضاء فاعلين في المجتمع قادرين على فهم موازنة بلدهم والمشاركة فى التخطيط لها.

المحور الاول: تعزيز الشفافية

فيما يخص إعداد ونشر التقارير المالية حول دورة إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة:

مؤشر ٢٠١٧: ٤١/١٠٠
مؤشر ٢٠١٥: ١٦/١٠٠
مؤشر ٢٠١٢: ١٣/١٠٠

تم نشر التقارير الدورية حول دورة إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة بشكل مبسط للمواطنين لتعريفهم بالجهود التنموية للدولة ورفع وعي المواطن كشريك أصيل في عملية صنع السياسة العامة وإعداد الموازنة. فمن خلال هذه التقارير، تقوم وزارة المالية ممثلة في وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على إتاحة وتوفير المعلومات والبيانات الجوهرية الخاصة بالمالية العامة.

وتهدف هذه التقارير إلى متابعة تنفيذ الأداء المالي وفقاً للمستهدفات، بحسب معايير شفافية الموازنة العامة وفقاً لما جاء فى توصيات كل من (شراكة الموازنة الدولية IBP، والبنك الدولى WB، وصندوق النقد الدولى IMF) مثل تقرير متابعة الأداء المالي نصف السنوي، التقرير المالي الشهري، البيان المالي ما قبل التمهيدي، وموازنة المواطن. بالإضافة إلى إصدار نسخة المواطن المبسطة لعدد من التقارير المالية باللغتين العربية والإنجليزية، والنشر على المواقع الإلكترونية، والذي يتيح للمواطن خاصة الشباب التواصل والمساءلة حول مجالات الإنفاق العام وتلقي الردود مباشرة من ممثلين الوزارة بهدف إشراك المواطن فى رؤية وأهداف وزارة المالية بمصطلحات اقتصادية بسيطة يمكن للمواطن العادي فهمها بسهولة وذلك لتوضيح الرؤية بمنتهى الشفافية.

كما تم إثراء هذه التقارير من خلال نشر المزيد من المعلومات حول الإطار الموازني متوسط المدى مع توضيح وضع الدين ووضعه على المسار النزولي، ومصادر التمويل المختلفة ومدفوعات الفوائد، وتوضيح كافة المستجدات بشكل مبسط حول المخاطر المالية المحلية والعالمية بالتعاون مع كل الوحدات المعنية داخل وزارة المالية وباقي الوزارات الأخرى.

وقد تم إعداد سلسلة ملخصات الشفافية التى تسلط الضوء على رصد التحسن فى كفاءة الإنفاق العام وتأثيره على البعد الاجتماعي خاصة التعليم والصحة وتحسن المؤشرات العالمية ذات الصلة بالإضافة إلى مزيد من البيانات الخاصة بموازنة البرامج والأداء والموازنة المستجيبة للنوع، والمخصصات ذات الصلة بالطفل.

وأيضـــاً تم نشـــر دليل قراءة الموازنة على موقع الوزارة الإلكترونى ليكون أداة لتدريب المتدربين فى الموازنة التشاركية وتدريب سفراء وزارة المالية من الشباب.

ســاهمت جهود الشـفافية المالية مؤخراً في حصـول مصـر على المركز الأول على دول الشـــرق الأوســـط في الموازنة المفتوحة لبيانات المالية العامة بحســـب مؤشـــر «الباروميتر العالمي» لعام ٢٠٢٢؛ بينما تم تثبيت المؤشـــر الخاص بالشـــفافية بحســـب شراكة الموازنة المفتوحة عند ١٠٠/٤٣ لعام ٢٠٢١، بينما تصعدت مصر لتحقق المرتبة الأولى على دول الشرق الأوسط في المشـاركة المجتمعية في المؤشـر الفرعي لمشـاركة الجمهور بـــــ ١٩ نقطة؛ وذلك فى أحدث تقرير تم نشـره بنهاية مايو ٢٠٢٢ لاسـتبيان OBS.

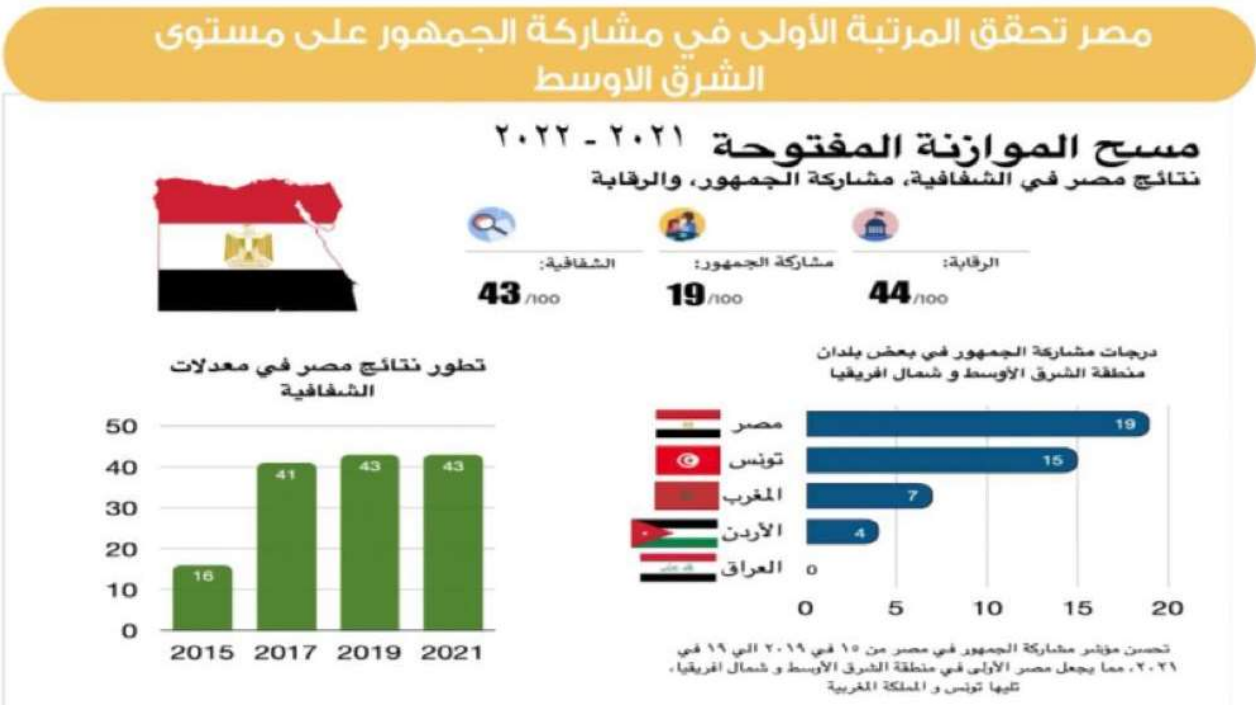

والجدير بالذكر أن مؤشر "الباروميتر العالمي" يستند في الأساس على قياس مدى إتاحة البيانات المالية فيما يتعلق بالقضايا المجتمعية الملحة ذات البعد الاجتماعي لا سيما في وقت الأزمات، ويشمل المؤشر تقييم ١٠٩ دول معتمدًا على مخرجات أكثر من ١٠٠ باحث بالدولة، وأن حصول مصر على المركز الأول وفقاً لهذا المؤشر يعتبر تتويجًا للجهود التى قامت بها وزارة المالية خلال الثماني سنوات الماضية لزيادة الإفصاح المالي للصالح العام وتسهيل عملية قياس كفاءة الإنفاق العام بالدولة؛ بهدف تحسين كفاءة أداء المالية العامة بشكل مستمر.

واستمراراً لجهود وزارة المالية فى رفع المؤشر الخاص بباقى التقارير حيث أن مؤشر الشفافية ببعض التقارير يصل إلى ٦١ نقطة مئوية من أصل ١٠٠ نقطة من قبل نفس المؤسسة، سوف تقوم الوزارة بالعمل على زيادة شمولية البيانات فى باقى الـ ٧ تقارير الدورية لكى تتضمن المزيد من البيانات حول عرض مدى اتساق البرامج المنفذة على أرض الواقع ببرنامج عمل الحكومة ورؤية مصر ٢٠٣٠ والأهداف الأممية SDGs وكذا عرض مؤشرات تقييم الأداء للبرامج بالموازنة، والمزيد من البيانات حول موازنات البرامج والأداء، والموازنة المستجيبة للنوع، وتفاصيل إستراتيجية الدين العام متوسط المدى وسياسات تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والأسواق المحلية والخارجية، والأدوات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل سواء من السوق الخارجي أو المحلي بهدف زيادة عمر الدين وتنويع مصادر التمويل، وذلك بالتعاون المثمر مع مختلف قطاعات الوزارة ويستفيد من هذه التقارير العديد من المؤسسات الدولية والباحثين وشركات التقييم السيادي.

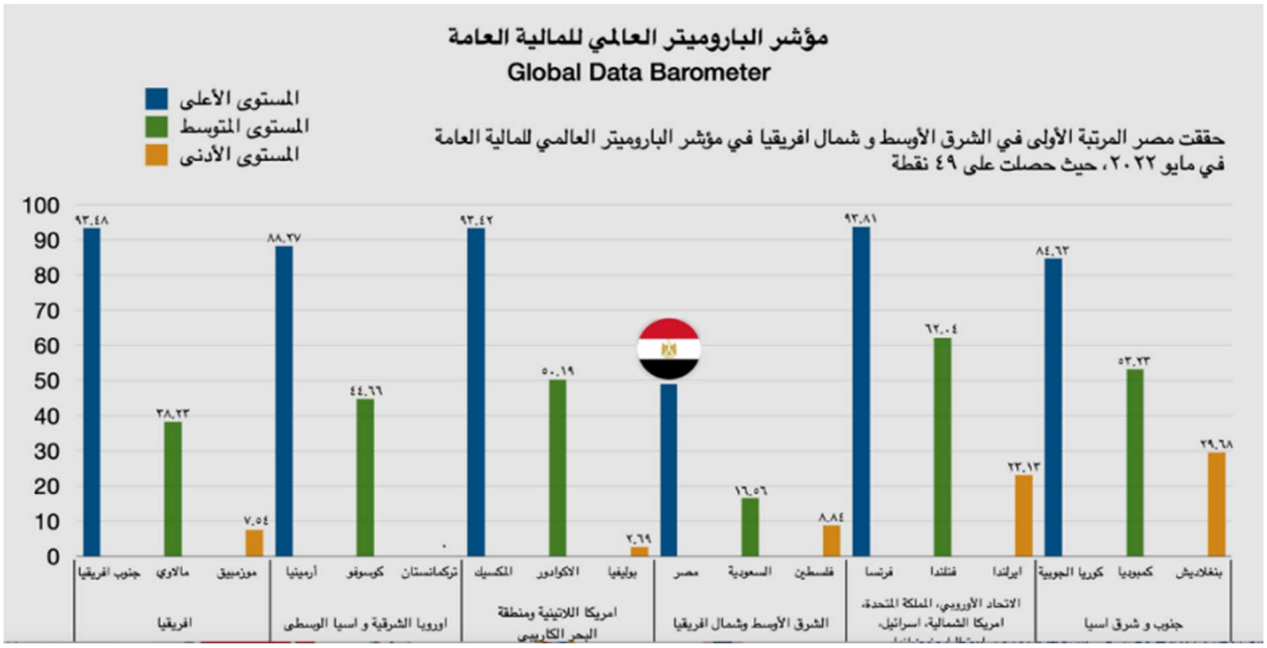

فيما يخص الموقع الإلكترونى:

- **قامت الوحدة بنشـــر المزيد من المعلومات وكافة التقارير حول دورة إعداد الموازنة على الموقع الإلكتروني التفـاعلي budget.gov.eg وتلقي آراء الجمهور عليـه من خلال خاصـية (رأيك يهمنا) لتمكين المواطن من المشـاركة برأيه في أنشـطة وتقارير الوزارة ليتم استخدامها فى تحديث المحتوى المنشور ليتوافق مع آرائهم.**
- **إنشـــاء وإدارة البوابـة الرقميـة للبيـانـات المفتوحـة لوزارة المـاليـة www.mofdigitalgate.gov.eg بما يضـمن تسـهيل حصـول جميع المسـتخدمين الرئيسين على بيانات المالية العامة.**

وفي ضوء خطة عمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية والجهود المبذولة لرفع مؤشرات الشفافية ومشاركة الجمهور، وأهمية قيامها باستخدام منصات وآليات مختلفة للتواصـل مع الجمهور (Public Outreach) لدمج وأدراج ثقافه التفاعل مع السـياسـة المالية العامة للدولة ومشـــروعاتها القومية الممولة من خزانة الدولة والعمل على تغيير الصـــورة الذهنية لوزارة المالية و وتطوير شـــفافية الموازنة وتعزيز أدوات الموازنة التشـاركية من خلال إنشـاء كيان إلكتروني خاص بالوحدة وقيام وزارة الاتصـالات بدمجة على بوابة مصـــر الرقمية لتحقيق الانتشـــار الشـــامل بين المواطنين، لقد قامت الوحدة بوضـــع خطة العمل المســتقبلية لوحدة الشـــفافية والمشـــاركة المجتمعية بإنشـــاء موقع إلكتروني خاص بالوحدة والذي تم إنشـــاؤه بالشـــراكة مع UNICEF متضـــمناً عدد من الآليات والأدوات بهدف تنمية مهارات الشباب والمرأة ومختلف الفئات في التثقيف المالى ودمج تلك الفئات في التعرف على سـياسـات المالية العامة والتشـاور معها وإبداء الآراء فيها كما يلي:

- **الاشـــتراك في نادى المواطنة الفعالة بمختلف الجامعات الحكومية والخاصـــة واتاحه الفرصـــة لطلاب الجامعات للاشـتراك في مبادرة سـفراء المالية، عن طريق الزيارات الميدانية للمشروعات القومية الهامة وحياه كريمة من خلال الموقع الإلكتروني.**
- **إشـراك الشـباب فيما تعقده الوحدة من جلسـات الاسـتماع الجماهيري بمحافظة الفيوم والبرنـامج التدريبي الخاص بالنموذج الوطني للموازنة التشـــاركية من خلال إدراج الفيديوهات الخاصة بما سبق ذكره على الموقع الإلكتروني.**

المحور الثانى: تطوير المشاركة المجتمعية

يشمل أدوات مشاركة المواطنين خاصة الشباب والمرأة والطفل، ومن أهم المبادرات التى قامت بها الوحدة هى مبادرة الموازنة التشاركية والتى تعمل على خلق حلقة وصل ما بين متخذ القرار والمواطنين وزيادة التواصل مع كافة أطياف المجتمع لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وللعمل على رفع مؤشرات الشفافية العالمية ومشاركة الجمهور. وتتمثل الجهود فى هذا الشأن كما يلي:

الموازنة التشاركية:

- **تهدف الموازنة التشاركية إلي تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال التعاون وخلق حلقة وصل بين المواطنين والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية.**
- **تم تنفيذ الموازنة التشاركية بالفعل في محافظتي الفيوم والاسكندرية كما وضعت الوحدة تصوراً مقترحاً لإطار مؤسسي يشمل دور وزارة المالية والوزارات المعنية ذات الصلة خلال تنفيذ النموذج ذاته في ٢٧ محافظة، بالإضافة إلي المساهمة مع كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة التعليم الفني.**
- **وتعمل المبادرة بخطة تدريجية تهدف إلى تمكين ورفع قدرات كوادر فعالة واعية من المواطنين على قراءة وفهم وتحليل كلاً من موازنة وخطة المواطن وخطط وبرامج الحكومة بالإضافة إلي تمكينهم من متابعة تنفيذ المشروعات المحلية والرقابة المجتمعية مما يؤدي إلي تحسين أحوال المواطن المصري.**

- وهدفها أن يصبح المواطن المصري شريكاً أصيلاً فى عملية التنمية المستدامة وصنع القرارات فى عملية إعداد الموازنة على المستوى المحلي من خلال إدراجه في حل مشاكله المجتمعية فى ضوء الموارد المحلية المتاحة، مما يعزز الشفافية ويعلي من رضا المواطن والتي هي أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠.

المحور الثالث: المساءلة والرقابة على الموازنة

- تستمر جهود وزارة المالية فى التواصل المجتمعى من خلال العديد من المبادرات ومنصات التفاعل الإلكترونى والرقمى، فضلاً عن التعاون المثمر بين وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية وأعضاء البرلمان، حيث سيتم إدماج عنصر "الموازنة العامة كأداة للتواصل بين البرلمان والمواطنين".
- جارى تفعيل آداة للمتابعة ورصد أولويات المجتمع ولا سيما فى قرى حياة كريمة فى كل من الاسكندرية والفيوم وذلك بحسب أفضل الممارسات العالمية للمؤسسات المعنية بالشفافية والمساءلة ومنها مؤشر شراكة الموازنة الدولية ، ومؤشر الشفافية العالمى لقياس الفساد لتمكين المواطن من متابعة المشروعات بالإضافة إلى تفعيل بطاقات التقييم المجتمعى وقياس رضا المواطن لإستطلاع آراء مستخدمى الخدمات وتقييمها، بالإضافة إلى متابعة التنفيذ الفعلى للمشروعات وذلك من خلال التدريبات الخاصة بالموازنة التشاركية فى مختلف محافظات مصر.
- جاري العمل على تبنى أداة جديدة للمساءلة المجتمعية وللرقابة على كفاءة الخدمات المقدمة والمشروعات القومية العملاقة بالتعاون مع كافة شركاء النجاح من الوزارات والمنظمات غير الحكومية على غرار ما تم تنفيذه فى برامج تكافل وكرامة فى أسيوط وللصندوق الاجتماعى للتنمية وذلك لضمان سلامة وصول الدعم لمستحقيه وكشف أوجه الفساد مما يؤدى إلى تحسين وضع مصر في مجال المساءلة والمراقبة على دورة الموازنة.

وقد ارتفع المؤشر الفرعي للرقابة على الموازنة بشكل ملحوظ فى ٢٠١٩ ليحقق ٥٠ نقطة مقارنة بـ ٣٩ نقطة فى ٢٠١٧.

مؤشر ٢٠١٧: ٣٩/١٠٠

مؤشر ٢٠١٥: ٤٢/١٠٠

المحور الرابع: التعاون مع شركاء النجاح من المؤسسات والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص المحلية والدولية

- تم التعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ومركز تطوير المناهج لإعداد مكون معرفى كامل ليتم إدراجه بالمناهج التعليمية للطلاب بحيث تتضمن بعض مفاهيم الثقافة المالية والشفافية والمشاركة المجتمعية وذلك في صورة أنشطة وألعاب وأسئلة أونلاين على الموقع كل حسب عمره وذلك لزيادة الوعي بمفاهيم التثقيف المالي والموازنة العامة للدولة والموازنة التشاركية.
- تم رفع الوعي وبناء القدرات داخل وزارة المالية حول منهجية تنفيذ تكلفة أهداف التنمية المستدامة (SDGs Fund Costing) مع تدريب الشباب حول منهجية تنفيذ وقياس تكلفة تنفيذ الأهداف الأممية ٢٠٣٠ ووضع علامات تصنيفية للإنفاق الحكومي المتسق مع كل هدف من أهداف التنمية المستدامة لتكون متاحة للجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية للوزارة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة.
- تم التعاون مع البنك المركزي ونموذج محاكاة الجهاز المصرفى المصرى والبورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية والعديد من المؤسسات لعقد دورات تدريبية لطلبة الجامعات حول دور وزارة المالية فى الشمول المالى وإدارة المالية العامة ونشر الثقافة المالية كأداة لدعم الشفافية وإتاحة البيانات والمعلومات للكافة والتعرف على الموازنة العامة والمواطنة الفعالة وتمكين الشباب فى ريادة الأعمال، والتنسيق حول إعداد منهج تعليمي خاص بريادة الأعمال والرقمنة المالية والبورصة، لتوعية طلاب الجامعات والمدارس بالأدوات المالية غير المصرفية وتعامل الشباب فى البورصة والتمويل متناهى الصغر.

تمكين وإشراك المرأة بالشراكة مع المؤسسات المعنية:

* جارى التنفيذ بالتعاون مع كل الوحدات المعنية داخل وزارة المالية وأيضاً بعض الجهات ذات الصلة الحكومية وغير الحكومية لتنفيذ أنشطة تمكين المرأة في القرى الفقيرة المدرجة بمبادرة حياة كريمة بالتعاون مع الشركاء المعنيين في محافظات الفيوم والإسكندرية واستهداف الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة).

* وجاري إنشاء منصات إلكترونية تعليمية تفاعلية تمكن المرأة والشباب من المشاركة الفعالة حول دورة إعداد الموازنة وإدراج تلك المنصات على بوابة مصر الرقمية.
* بما يساهم في رفع الوعي والتثقيف المالي ضمن استراتيجية وزارة المالية لفهم سوق العمل بالتعاون مع البنك المركزي وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبورصة المصري عن طريق رفع الوعي بالفرص المتاحة ضمن مبادرات الشمول المالي وريادة الأعمال.

وفي سياق هذه المجهودات، ارتفع مؤشر مشاركة الجمهور والتواصل المجتمعي إلى ١٩ نقطة مقارنة بـ ١٥ نقطة عام ٢٠١٧؛ لتتعدى مصر بذلك المتوسط العالم وتحتل المرتبة الأولى بالشرق الأوسط في مشاركة الجمهور.

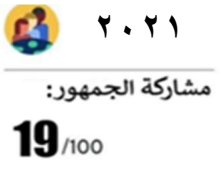

مؤشر ٢٠٢١: ١٩/١٠٠
مؤشر ٢٠١٩: ١٥/١٠٠
مؤشر ٢٠١٥: ٨/١٠٠

الفصل الثانى

البيانات التحليلية

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جـــوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

	مليون جنيه
▪ قُدر إجمالى المصروفات بمبلغ	٢،٩٩٠،٩٢٤,٥
▪ وقُدر إجمالى الإيـرادات بمبلغ	٢،١٤٢،١١٠,١
• ومن ثم فإن العجز النقدى للموازنة قُدر بمبلغ	٨٤٨،٨١٤,٤
• وبإضافة صافي الحيازة المُقدر بمبلغ	-٢٤،٣٧٤,٦
▪ وبالتالي يكون العجز الكلى المُقدر بالموازنة	٨٢٤،٤٣٩,٨

ويشـكل العجز الكلى المشـار إليه نسـبة ٦,٩٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى المقدر في السنة المالية المقبلة ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

ويوضـــح الجدول التالي تقديرات المصـــروفات والإيرادات والعجز بمشـــروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٩/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٢:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير		الوزن النسبى	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	موازنة معدلة /١ (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	٪	فعلى		
المصروفات	٢،٩٩٠،٩٢٤	٢،٢٣٥،٨٧٢	٢،١٨٤،٧٤٥	٧٥٥،٠٥٢	٨٠٦،١٨٠		١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣
١- الأجور وتعويضات العاملين	٤٧٠،٠٠٠	٤١٠،٠٠٠	٤١٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠	١٥,٧	٣٥٨،٧٣٥	٣١٨،٨٠٦	٢٨٨،٧٧٣
٢- شراء السلع والخدمات	١٣٩،٣٨١	١٢٥،٦٠٠	١٠٨،١٧٦	١٣،٧٨١	٣١،٢٠٥	٤,٧	٩٩،٥٨٠	٨١،٤٦٢	٦٩،٨٧١
٣- الفوائد	١،١٢٠،٠٨٦	٧٧٥،١٥٠	٧٧٥،١٥٠	٣٤٤،٩٣٦	٣٤٤،٩٢٥	٣٧,٤	٥٨٤،٨٢٦	٥٦٥،٤٩٧	٥٦٨،٤٢١
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٥٢٩،٦٨٥	٤٢٥،٩٩٣	٤٢٨،٤٦٥	١٠٣،٦٩٢	١٠١،٢٢١	١٧,٧	٣٤٣،٤٠٥	٢٦٣،٨٨٦	٢٢٩،٢١٤
٥- المصروفات الأخرى	١٤٥،٠٨٣	١٢٢،٧٠٠	١١٩،٧٩٠	٢٢،٣٨٣	٢٥،٢٩٣	٤,٩	١١٤،٧٤٦	٩٩،٧٥١	٨٦،٨٠٢
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٨٦،٦٩٠	٣٧٦،٤٢٩	٣٤٣،١٥٣	٢١٠،٢٦١	٢٤٣،٥٣٧	١٩,٦	٣٢٩،٧٣٠	٢٤٩،٣٧٢	١٩١،٦٤٢
الإيرادات	٢،١٤٢،١١٠	١،٥١٧،٨٥٤	١،٥٥٩،٢٣٥	٦٢٤،٢٥٦	٥٨٢،٨٧٥		١،٣٤٧،١٧٨	١،١٠٨،٦٢٥	٩٧٥،٤٢٩
١- الضرائب	١،٥٢٩،٩٩١	١،١٦٨،٧٩٥	١،٢٠٤،٣٠٤	٣٦١،١٩٦	٣٢٥،٦٨٧	٧١,٤	٩٩١،٤٠٢	٨٣٣،٩٩٣	٧٣٩،٦٣٣
٢- المنـــح	١،٩٣١	٩١٢	٢،٩٦٠	١،٠١٩	١،٠٢٩-	٠,١	٤،٠٨١	٢،٩٥٥	٥،٢٦٣
٣- الإيرادات الأخرى	٦١٠،١٨٨	٣٤٨،١٤٧	٣٥١،٩٧١	٢٦٢،٠٤١	٢٥٨،٢١٧	٢٨,٥	٣٥١،٦٩٤	٢٧١،٦٧٨	٢٣٠،٥٣٤
العجز(الفائض) النقدى	٨٤٨،٨١٤	٧١٨،٠١٨	٦٢٥،٥١٠	١٣٠،٧٩٧	٢٢٣،٣٠٤		٤٨٣،٨٤٤	٤٧٠،١٤٩	٤٥٩،٢٩٤
صافى حيازة الأصول المالية	٢٤،٣٧٥-	٥،١٣٣	٢،١٣٣	٢٩،٥٠٧-	٢٦،٥٠٧-		٥٧٠	٢،١٩٦	٣،٤٨١
العجز(الفائض) الكلى	٨٢٤،٤٤٠	٧٢٣،١٥٠	٦٢٧،٦٤٣	١٠١،٢٨٩	١٩٦،٧٩٧		٤٨٤،٤١٤	٤٧٢،٣٤٥	٤٦٢،٧٧٥
العجز (الفائض) الأولى /٢	٢٩٥،٦٤٦-	٥١،٩٩٩-	١٤٧،٥١٨-	٢٤٣،٦٤٧-	١٤٨،١٢٨-		١٠٠،٤١٢-	٩٣،١٥٢-	١٠٥،٦٤٦-
الناتج المحلى الإجمالى /٣	١١،٨٤١،١٠٠	٩،٠٩٢،٠٨٠	٩،٨٠٦،٣٠٠				٧،٨٤٢،٥٠٠	٦،٩٢٣،٠٠٠	٦،٢٩٥،٠٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٨,١	٪١٦,٧	٪١٥,٩				٪١٧,٢	٪١٦,٠	٪١٥,٥
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٥,٣	٪٢٤,٦	٪٢٢,٣				٪٢٣,٣	٪٢٢,٨	٪٢٢,٨
نسبة العجز(الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٧,٢	٪٧,٩	٪٦,٤				٪٦,٢	٪٦,٨	٪٧,٣
نسبة العجز (الفائض)الكلى إلى الناتج المحلى	٪٧,٠	٪٨,٠	٪٦,٤				٪٦,٢	٪٦,٨	٪٧,٤
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى	٪٢,٥-	٪٠,٦-	٪١,٥-				٪١,٣-	٪١,٣-	٪١,٧-
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	٪٩١,٠	٪٨٤,٠	٪٩٦,٠				٪٨٨,١	٪٨٤,٦	٪٨٠,٩

/١ موازنة معدلة بالإعتماد الإضافى الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٣

/٢ يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

/٣ المصدر وزارة التخطيط

الإستخدامات

تبلغ تقديرات الإســـتخدامات في مشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٤،٣٤٩،٢١٤ مليون جنيـه (٣٦,٧٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

- المصروفـــات وتبلغ نحو ٢،٩٩٠،٩٢٤ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- حيـازة الأصـــول المـاليـة المحليـة والأجنبية وتبلغ نحو ٤٢،٣٧٦ مليون جنيـه بنســـبـة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- سداد القروض المحلية والأجنبية وتبلغ نحو ١،٣١٥،٩١٤ مليون جنيه بنسـبة ١١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى تفاصيل الاستخدامات المشار إليها بعاليه:

جدول رقم (٢)
الإستخدامات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير (١-٢)		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
المصروفات										
١- الأجور وتعويضات العاملين	٤٧٠،٠٠٠	١٠,٨	٤١٠،٠٠٠	١٢,٧	٦٠،٠٠٠	١٤,٦	٤١٠،٠٠٠	٣٥٨،٧٣٥	٣١٨،٨٠٦	٢٨٨،٧٧٣
٢- شراء السلع والخدمات	١٣٩،٣٨١	٣,٢	١٢٥،٦٠٠	٣,٩	١٣،٧٨١	١١,٠	١٠٨،١٧٦	٩٩،٥٨٠	٨١،٤٦٢	٦٩،٨٧١
٣- الفوائد	١،١٢٠،٠٨٦	٢٥,٨	٧٧٥،١٥٠	٢٤,٠	٣٤٤،٩٣٦	٤٤,٥	٧٧٥،١٦١	٥٨٤،٨٢٦	٥٦٥،٤٩٧	٥٦٨،٤٢١
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٥٢٩،٦٨٥	١٢,٢	٤٢٥،٩٩٣	١٣,٢	١٠٣،٦٩٢	٢٤,٣	٤٢٨،٤٦٥	٣٤٣،٤٠٥	٢٦٣،٨٨٦	٢٢٩،٢١٤
٥- المصروفات الأخرى	١٤٥،٠٨٣	٣,٣	١٢٢،٧٠٠	٣,٨	٢٢،٣٨٣	١٨,٢	١١٩،٧٩٠	١١٤،٧٤٦	٩٩،٧٥١	٨٦،٨٠٢
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٨٦،٦٩٠	١٣,٥	٣٧٦،٤٢٩	١١,٦	٢١٠،٢٦١	٥٥,٩	٣٤٣،١٥٣	٣٢٩،٧٣٠	٢٤٩،٣٧٢	١٩١،٦٤٢
جملة المصروفات	٢،٩٩٠،٩٢٤	٦٨,٨	٢،٢٣٥،٨٧٢	٦٩,٢	٧٥٥،٠٥٢	٣٣,٨	٢،١٨٤،٧٤٥	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٢٥.٣		٪٢٤.٦		٪٨.٣		٪٢٢.٣	٪٢٣.٣	٪٢٢.٨	٪٢٢.٨
٧- حيازة الأصول المالية	٤٢،٣٧٦	١,٠	٢٩،٩٥٤	٠,٩	١٢،٤٢٢	٤١,٥	٢٦،٩٥٤	٢٣،٢٦٧	٢٦،٩٧١	٢١،٠٩٢
٨- سداد القروض	١،٣١٥،٩١٤	٣٠,٣	٩٦٥،٤٨٨	٢٩,٩	٣٥٠،٤٢٦	٣٦,٣	٩٦٥،٦١٠	٥٢٤،٩٢٧	٥٣٤،٧٠٦	٤٥٥،٥٣٣
إجمالى الأستخدامات	٤،٣٤٩،٢١٤	١٠٠,٠	٣،٢٣١،٣١٤	١٠٠,٠	١،١١٧،٩٠٠	٣٤,٦	٣،١٧٧،٣٠٨	٢،٣٧٩،٢١٦	٢،١٤٠،٤٥١	١،٩١١،٣٤٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣٦.٧		٪٣٥.٥				٪٣٢.٤	٪٣٠.٣	٪٣٠.٩	٪٣٠.٤

أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٢،٩٩٠،٩٢٤ مليون جنيه (٢٥,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقارنة بنحو ٢،٢٣٥،٨٧٢ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (٢٤,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ٧٥٥،٠٥٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٣,٨٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية الصادرة لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة وتخفيف الأعباء المالية على محدودى الدخل والفئات الأولى بالرعاية وكذا متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي من سلع وخدمات وكذلك الزيادة في حجم الإستثمارات والموجهة بالأساس لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة فرص العمل فضلاً عن الزيادة في أعباء خدمة الدين العام المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة العامة للدولة في ظل الزيادة في أسعار الفائدة.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

(أ) المصروفات وفقًا للتصنيف الإقتصادي:

وتتمثل عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادى فيما يلى:

- الأجور وتعويضات العاملين.
- شراء السلع والخدمات.
- الفوائد.
- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية.
- المصروفات الأخرى.
- شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الاقتصادي إلى إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بنسب الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وكذلك مقارنة بنسب الفعلي للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١:

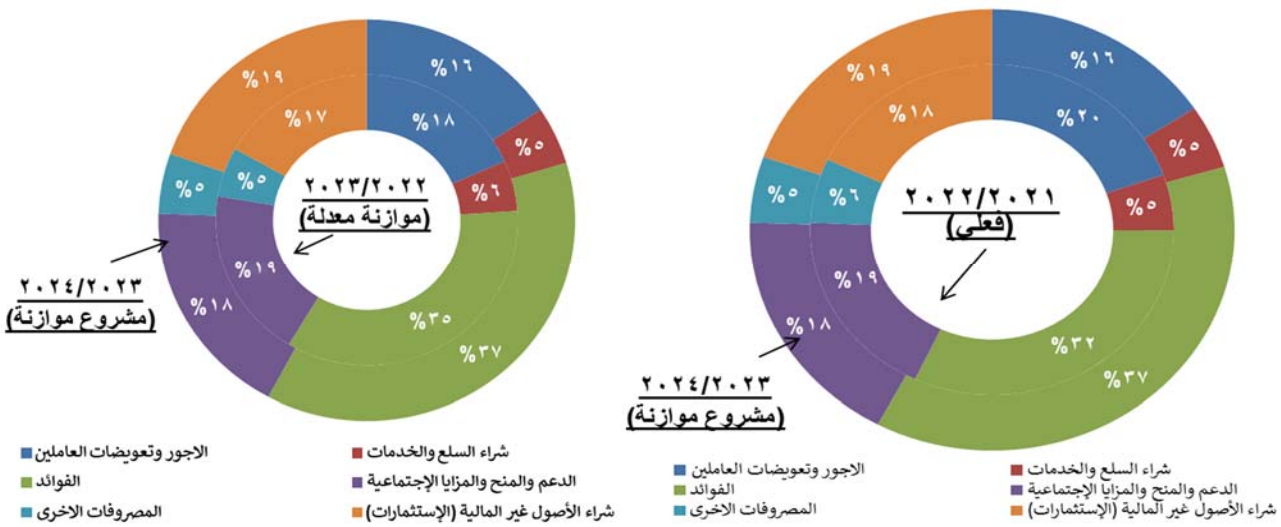

ويتضح من الأشكال البيانية السابقة أن كافة بنود الموازنة العامة للدولة تم التحكم فيها إلا أن بند الفوائد خلال العامين الماليين ٢٠٢٢/٢٠٢٣ و٢٠٢٣/٢٠٢٤ قد ارتفاعا نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً بالدرجة الأولى إلى جانب انخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار وزيادة حجم الدين نتيجة لإنخفاض سعر صرف الجنيه وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة.

كما يوضح الجدول التالي المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٩/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٢:

جدول رقم (٣)
المصروفـــــات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير (١-٢)		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الأجور وتعويضات العاملين	٤٧٠،٠٠٠	١٥,٧	٤١٠،٠٠٠	١٨,٣	٦٠،٠٠٠	١٤,٦	٤١٠،٠٠٠	٣٥٨،٧٣٥	٣١٨،٨٠٦	٢٨٨،٧٧٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٤,٠		٪٤,٥				٪٤,٢	٪٤,٦	٪٤,٦	٪٤,٦
* شراء السلع والخدمات	١٣٩،٣٨١	٤,٧	١٢٥،٦٠٠	٥,٦	١٣،٧٨١	١١,٠	١٠٨،١٧٦	٩٩،٥٨٠	٨١،٤٦٢	٦٩،٨٧١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١,٢		٪١,٤				٪١,١	٪١,٣	٪١,٢	٪١,١
* الفوائد	١،١٢٠،٠٨٦	٣٧,٤	٧٧٥،١٥٠	٣٤,٧	٣٤٤،٩٣٦	٤٤,٥	٧٧٥،١٦١	٥٨٤،٨٢٦	٥٦٥،٤٩٧	٥٦٨،٤٢١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٩,٥		٪٨,٥				٪٧,٩	٪٧,٥	٪٨,٢	٪٩,٠
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٥٢٩،٦٨٥	١٧,٧	٤٢٥،٩٩٣	١٩,١	١٠٣،٦٩٢	٢٤,٣	٤٢٨،٤٦٥	٣٤٣،٤٠٥	٢٦٣،٨٨٦	٢٢٩،٢١٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٤,٥		٪٤,٧				٪٤,٤	٪٤,٤	٪٣,٨	٪٣,٦
* المصروفات الأخرى	١٤٥،٠٨٣	٤,٩	١٢٢،٧٠٠	٥,٥	٢٢،٣٨٣	١٨,٢	١١٩،٧٩٠	١١٤،٧٤٦	٩٩،٧٥١	٨٦،٨٠٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١,٢		٪١,٣				٪١,٢	٪١,٥	٪١,٤	٪١,٤
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٨٦،٦٩٠	١٩,٦	٣٧٦،٤٢٩	١٦,٨	٢١٠،٢٦١	٥٥,٩	٣٤٣،١٥٣	٣٢٩،٧٣٠	٢٤٩،٣٧٢	١٩١،٦٤٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٥,٠		٪٤,١				٪٣,٥	٪٤,٢	٪٣,٦	٪٣,٠
الإجمالى	٢،٩٩٠،٩٢٤	١٠٠,٠	٢،٢٣٥،٨٧٢	١٠٠,٠	٧٥٥،٠٥٢	٣٣,٨	٢،١٨٤،٧٤٥	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٢٥,٣		٪٢٤,٦				٪٢٢,٣	٪٢٣,٣	٪٢٢,٨	٪٢٢,٨
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٦٨,٨		٪٦٩,٢				٪٦٨,٨	٪٧٧,٠	٪٧٣,٨	٪٧٥,١

(الوزن النسبى): يمثل نسبة كل باب من أبواب المصروفات لإجمالى المصروفات

الأجور وتعويضات العاملين

ثُقدَّر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ٤٧٠،٠٠٠ مليون جنيه (٤,٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى) لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل نحو ٤١٠،٠٠٠ مليون جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٦٠،٠٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٦٪.

ويلاحظ أن اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٥,٧٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ البالغة نحو ٢،٩٩٠،٩٢٤ مليون جنيه.

وقد روعي في تقدير الأجور بمشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات الإقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ التزام كافة الجهات بصرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التى يحصل عليها الموظف بفئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة فى هذا العام ترجع إلى تأكيد الحكومة المصرية على إستمرار تحسين الأوضاع الوظيفية لجموع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة بصفة عامة من خلال تعجيل منح العلاوة الدورية والخاصة والحافز الإضافى ليكون إعتباراً من أول أبريل ٢٠٢٣ بدلاً من أول يوليو ٢٠٢٣ وكذا إقرار علاوة للحد الأدنى للحزمة الاجتماعية ليكون الحد الأدنى لتلك الحزمة ١٠٠٠ جنيه وذلك لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الحالية وارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة وكذلك زيادة حد الإعفاء الضريبي الشخصي مع استهداف استكمال تحسين أجور العاملين بقطاع التعليم قبل الجامعي وتحسين أجور أعضاء هيئة التدريس بقطاع التعليم الجامعي وكذا استكمال تحسين أجور أعضاء المهن الطبية بقطاع الصحة على النحو السابق إيضاحه تفصيلاً بالفصل الأول وأيضاً تعيين ما لا يقل عن ٧٠ ألف من المعلمين والأطباء وعاملين بالجهاز الإدارى للدولة.

ويوضح الجدول التالي توزيع الأجور وتعويضات العاملين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢١:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير (١-٢)		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الوظائف الدائمة	١٠٢،٠٣٥	٢١,٧	٩٣،٧٣٦	٢٢,٩	٨،٢٩٩	٨,٩	٩٨،٨٩٦	٩٢،٩٣٥	٨٥،٧٩٤	٨٢،٢٠٥
* الوظائف المؤقتة	٩،٩٧٠	٢,١	٨،١٩٨	٢,١	١،٧٧٢	٢١,٦	١٠،٠٣٠	٨،٠٧٥	٦،٧٢٧	٦،١٦٥
* المكافـــآت [١]	١٧٠،٦٤٣	٣٦,٣	١٥٣،٦٢٢	٣٧,٥	١٧،٠٢١	١١,١	١٥٥،٧٣٢	١٣٩،٩٧٠	١١٧،٨٤٥	٩٩،٨٤٢
* البدلات النوعية [٢]	٣٩،٤٣١	٨,٤	٣٤،٥٥١	٨,٥	٤،٨٨١	١٤,١	٣٦،٤٣١	٣٢،٩٧٢	٣١،١٢٣	٢٨،٤٨٠
* المزايا النقدية [٣]	٣٥،٩٧٠	٧,٧	١٣،٣١٦	٣,٢	٢٢،٦٥٤	١٧٠,١	٢٥،١٥٧	١٢،٣١٠	١٢،١٨٣	١٢،٠٩٤
* المزايا العينية	١٠،٦١٨	٢,٣	٩،٦٦٨	٢,٤	٩٥٠	٩,٨	٩،٨٥٤	٨،٠٩٦	٧،٥٧٢	٧،٧٧٥
* المزايا التأمينية [٤]	٤٧،٧٤٧	١٠,٢	٤٣،٦١٨	١٠,٦	٤،١٢٩	٩,٥	٤٦،٣٩٨	٤٠،٣٦٠	٣٥،٥٣٠	٣٢،٩٨١
* الأجور الإجمالية والإحتياطيات العامة	٥٣،٥٨٥	١١,٤	٥٣،٢٩١	١٣,٠	٢٩٤	٠,٦	٢٧،٥٠٢	٢٤،٠١٨	٢٢،٠٣٢	١٩،٢٣١
الإجمالى	٤٧٠،٠٠٠	١٠٠	٤١٠،٠٠٠	١٠٠	٦٠،٠٠٠	١٤,٦	٤١٠،٠٠٠	٣٥٨،٧٣٥	٣١٨،٨٠٦	٢٨٨،٧٧٣
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٤,٠		٪٤,٥				٪٤,٢	٪٤,٦	٪٤,٦	٪٤,٦
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪١٥,٧		٪١٨,٣				٪١٨,٨	٪١٩,٦	٪٢٠,٢	٪٢٠,١
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٠,٨		٪١٢,٧				٪١٢,٩	٪١٥,١	٪١٤,٩	٪١٥,١

[١] مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، تكاليف حافز اثابة إضافى ، الحافز الإضافي والحافز التكميلي للحد الأدني .

[٢] مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مخاطر مهن طبية.

[٣] مثل علاوة غلاء المعيشة الإستثنائية، وعلاوة الحد الأدنى للحزمة الاجتماعية ، وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين.

[٤] مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل اعتمادات شراء السلع والخدمات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى بما فى ذلك شراء الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى وتوفير التغذية للطلبه بالمدارس، كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً اعتمادات المياه والإنارة وبدلات انتقال العاملين للعاصمة الإدارية الجديدة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ١٣٩،٣٨١ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ١٢٥،٦٠٠ مليون جنيه (١,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وبزيادة قدرها نحو ١٣،٧٨١ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١١,٠٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٤,٧٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ٢،٩٩٠،٩٢٤ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٩/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٢:

جدول رقم (٥)

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير (١-٢)		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الادوية	١٤،٦٠٤	١٠,٥	١٤،٦١٣	١١,٦	-٩	-٠,١	١١،٠٣٣	١٩،٣٠٣	١١،٨٣٨	٩،٠٤٩
* الاغذية	٩،٥٨٤	٦,٩	١٢،٢٣٣	٩,٧	-٢،٦٤٩	-٢١,٧	١٢،٩١٦	٧،٦٧٣	٣،٣٢٩	٣،٣٨٦
* مواد خام أخرى	٩،٩٨٧	٧,٢	١٠،٠٠٧	٨,٠	-٢٠	-٠,٢	٥،٤١٤	٥،٥٨١	٧،٨٢١	٩،٦٩٩
* المستلزمات الطبية	٥،٤٤٣	٣,٩	٣،٨٥٨	٣,١	١،٥٨٥	٤١,١	٥،٣٤٤	٤،٦٢١	٢،١٢٥	٠
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	٦،٥٧٨	٤,٧	٦،٠٠٩	٤,٨	٥٦٩	٩,٥	٨،٣٤٧	٧،٠٠٧	٤،٤١٩	٣،٢٧٩
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	٧٢٦	٠,٥	٦٦٩	٠,٥	٥٧	٨,٥	٥٨٣	٥١٥	٥٠٨	٥٢٠
* قطع غيار ومهمات	٣،١٩٠	٢,٣	٢،٨٧١	٢,٣	٣١٩	١١,١	٢،٢٥٩	٢،٢٣٥	٢،١٢٦	٢،٠٥٩
* الإنارة	١١،٧٠٧	٨,٤	١٠،٨١٥	٨,٦	٨٩٣	٨,٣	٩،٨١٤	٩،٧٠٠	٨،٤٩٦	٥،٣٢٨
* المياه	٣،١٨٧	٢,٣	٢،٧٢٩	٢,٢	٤٥٧	١٦,٨	٣،٠٣٩	١،٩٣٩	١،٧٥٤	٢،٢٨٨
* الصيانة	١٦،١٢٦	١١,٦	١٥،١١١	١٢,٠	١،٠١٦	٦,٧	١١،٣٧٩	١٠،٢٦٠	١٠،٦٢٩	٩،٨٠٧
* نفقات الطبع	٥،٥٤٣	٤,٠	٤،٢٩٧	٣,٤	١،٢٤٦	٢٩,٠	٧،١١٥	٤،٠٦٨	٣،٥٢٥	٣،٥٩٢
* النقل والانتقالات	٥،١٦٥	٣,٧	٤،٨٩٨	٣,٩	٢٦٧	٥,٤	٤،٣٥٠	٤،٤٤٨	٤،١٩١	٤،١٤٣
* البريد والإتصالات	٧٦٤	٠,٥	٧١٢	٠,٦	٥١	٧,٢	٥٦٥	٦٢١	٤٩٤	٣٨٦
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	١،٠٢٣	٠,٧	٩٤١	٠,٧	٨٢	٨,٨	٩١٩	٧٩٠	٥٦٣	٣٣٤
* باقى بنود الباب الثانى	٣٠،٠١٥	٢١,٥	٢٧،٠٩٦	٢١,٦	٢،٩١٩	١٠,٨	٢٥،١٠٠	٢٠،٨١٩	١٩،٦٤٥	١٦،٠٠١
* إحتياطيات عامة	١٥،٧٣٨	١١,٣	٨،٧٤٠	٧,٠	٦،٩٩٨	٠,٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	١٣٩،٣٨١	١٠٠,٠	١٢٥،٦٠٠	١٠٠	١٣،٧٨١	١١,٠	١٠٨،١٧٦	٩٩،٥٨٠	٨١،٤٦٢	٦٩،٨٧١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪١,٢		٪١,٤				٪١,١	٪١,٣	٪١,٢	٪١,١
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪٤,٧		٪٥,٦				٪٥,٠	٪٥,٤	٪٥,٢	٪٤,٩
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٣,٢		٪٣,٩				٪٣,٤	٪٤,٢	٪٣,٨	٪٣,٧

الفوائد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ١،١٢٠،٠٨٦ مليون جنيه (٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٧٧٥،١٥٠ مليون جنيه (٨,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٣٤٤،٩٣٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٤,٥٪.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣:

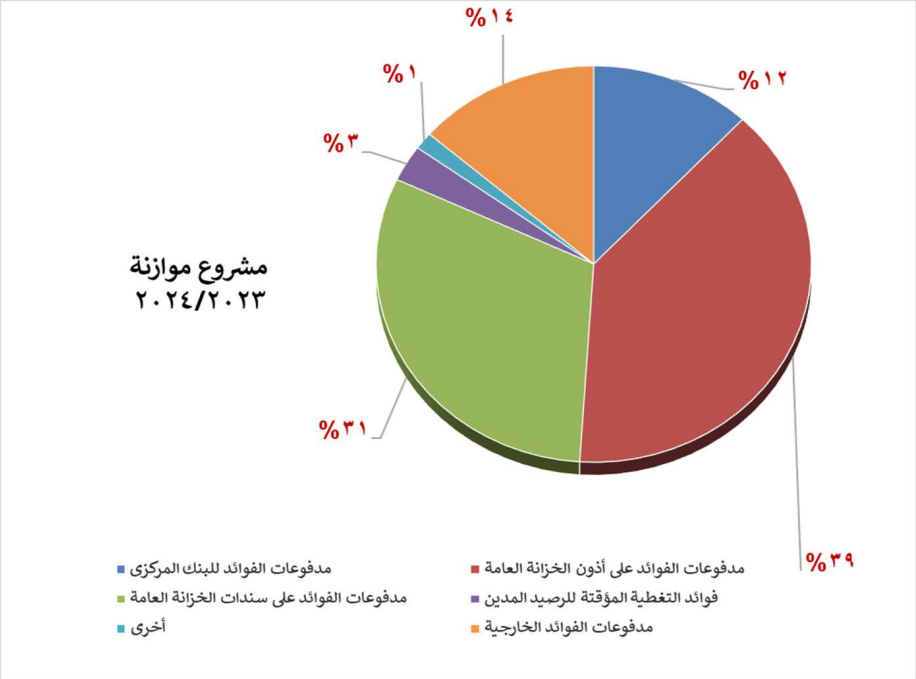

وتمثل اعتمادات الفوائد نسبة ٣٧,٤٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ البالغة نحو ٢،٩٩٠،٩٢٤ مليون جنيه، وذلك مقارنة بنسبة ٣٩,٦٪ من إجمالي مصروفات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

ويوضح الجدول التالى توزيع اعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢١:

جدول رقم (٦)

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير (١-٢)		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
(أ) - الفوائد الخارجية										
* فوائد الدين العام الخارجى	١٥٢،٢٥٠	١٣,٦	٨٩،٢٢٥	١١,٥	٦٣،٠٢٥	٧٠,٦	٩٧،٨١٦	٥٦،٣٣١	٤٧،٤٤٠	٤٢،٦٣٢
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٣٦٢	٠,٠	٢٣٣	٠,٠	١٢٩	٥٥,٤	٢٤٧	١١٨	١٤٤	١١٧
جملة (أ)	١٥٢،٦١٢	١٣,٦	٨٩،٤٥٨	١١,٥	٦٣،١٥٤	٧٠,٦	٩٨،٠٦٢	٥٦،٤٤٩	٤٧،٥٨٤	٤٢،٧٤٩
(ب) - الفوائد المحلية										
* فوائد سندات البنك المركزى	١٣٤،٢٤٤	١٢,٠	٧٩،٨٦١	١٠,٣	٥٤،٣٨٣	٦٨,١	٥٦،٨١٠	٦١،٤٧٢	٦٦،٣١٦	١٠١،٥٣٩
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	٤٣٧،٣١٧	٣٩,٠	٢١٥،٠٢٠	٢٧,٧	٢٢٢،٢٩٦	١٠٣,٤	٢٢١،٥٢٧	١٧٨،٦٧٢	٢٠٤،٤٥٩	٢٣١،٨٨٧
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٣٤٦،٩٦١	٣١,٠	٣٤١،٨٦٦	٤٤,١	٥،٠٩٥	١,٥	٣٢٦،٨٣٦	٢٦٧،٣٨٨	٢٢٧،٨٠٩	١٤٠،٩٨٤
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٣٣،٢٥٠	٣,٠	٣٨،٥٠٠	٥,٠	٥،٢٥٠-	١٣,٦-	٦٠،٣٥٤	١٥،٣٧٩	٧،٧٠١	٨،٨٣٤
* فوائد قروض تمويل الاستثمارات	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠	٠	٣٣،١٧٩
فوائد أخرى متنوعة	١٥،٧٠٣	١,٤	١٠،٤٤٥	١,٣	٥،٢٥٨	٥٠,٣	١١،٥٧٠	٥،٤٦٦	١١،٦٢٩	٩،٢٤٨
جملة (ب)	٩٦٧،٤٧٤	٨٦,٤	٦٨٥،٦٩٢	٨٨,٥	٢٨١،٧٨٢	٤١,١	٦٧٧،٠٩٨	٥٢٨،٣٧٧	٥١٧،٩١٣	٥٢٥،٦٧٢
الإجمالى	١،١٢٠،٠٨٦	١٠٠	٧٧٥،١٥٠	١٠٠	٣٤٤،٩٣٦	٤٤,٥	٧٧٥،١٦١	٥٨٤،٨٢٦	٥٦٥،٤٩٧	٥٦٨،٤٢١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٩,٥		٪٨,٥				٪٧,٩	٪٧,٥	٪٨,٢	٪٩,٠
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪٣٧,٤		٪٣٤,٧				٪٣٥,٥	٪٣١,٩	٪٣٥,٨	٪٣٩,٦
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٢٥,٨		٪٢٤,٠				٪٢٤,٤	٪٢٤,٦	٪٢٦,٤	٪٢٩,٧

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

—

تُقدَّر إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية فى مشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ٥٢٩،٦٨٥ مليون جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمـالى) مقـابـل نحو ٤٢٥،٩٩٣ مليون جنيـه (٤,٧٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) بـالموازنـة المعدلـة للســـنـة المـاليـة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيـادة قـدرهـا نحو ١٠٣،٦٩٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٣٪ نتيجة لزيادة بنود دعم رغيف الخبز (بند القمح) ودعم سلع البطاقة التموينية من مبلغ ٩٠,٠ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ليصـــل إلى ١٢٧,٧ مليار جنيه هذا وزيادة دعم الطاقة والمواد البترولية والكهرباء من ٤٨,٠ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ليصـل إلى ١١٩,٤ مليار جنيه هذا بالإضـــافة إلى بنود الدعم الأخرى مثل (دعم صـــناديق المعاشـــات ، دعم معاش الضمان الإجتماعى ، دعم التأمين الصحى والأدوية ، دعم تنشيط الصادرات ، دعم الإسكان الإجتماعى ، دعم الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية ، دعم التأمين الصحى الشامل).

وتوزع إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشـــروع موازنة الســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على النحو التالى:

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	٢٥١،٦٦٤
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٩٩،٧٧٩
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	١٠،٨٨٤
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٥٦،٨٩٥
* إعتمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	١٠،٤٦٣
الإجمالى	٥٢٩،٦٨٥

ويوضح الجدول التالي توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠٢٠/٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢١:

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير (مشروع - الموازنة)		٢٠٢٣/٢٠٢٢	فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	موازنة معدلة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
* الدعـــــم السلعي:										
– دعم السلع التموينية	١٢٧،٧٠٠	٪٢٤,١	١٣٠،٠٠٠	٪٣٠,٥	-٢،٣٠٠	-٪١,٨	١٤٠،٤٥٣	٩٦،٨٠٥	٨٣،٠١٨	٨٠،٤٢٧
– دعم المزارعين	٥٤٥	٪٠,١	٥٤٥	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٤٤٥	٧٠٤	١٥١	١٤٠
– دعم المواد البترولية	١١٩،٤١٩	٪٢٢,٥	٥٨،٠٩٤	٪١٣,٦	٦١،٣٢٥	٪١٠٥,٦	٧٨،٠٠٠	٥٩،٨٢٩	١٨،٩١٣	١٨،٦٧٧
– دعم الكهرباء	٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	١،٨٠٠	٠	٠	٠
– دعم الادوية والبان الأطفال	٣،٠٠٠	٪٠,٦	٢،٠٠٠	٪٠,٥	١،٠٠٠	٪٥٠,٠	١،٩٩٦	٣٣٩	٢،٢٣٤	١،٥٣٢
– دعم شركات المياه	١،٠٠٠	٪٠,٢	٤٥٠	٪٠,١	٥٥٠	٪٠,٠	١،٩٢٠	٥،٩٢٦	١،٤٩٧	٩٢٣
إجمالى الدعم السلعى	٢٥١،٦٦٤	٪٤٧,٥	١٩١،٠٨٩	٪٤٤,٩	٦٠،٥٧٥	٪٣١,٧	٢٢٤،٦١٤	١٦٣،٦٠٣	١٠٥،٨١٢	١٠١،٦٩٩
* الدعـــــم والمنح للخدمات الإجتماعية :										
– دعم نقل الركاب	١،٧٨٠	٪٠,٣	١،٧٨٠	٪٠,٤	٠	٪٠,٠	١،٨٣٢	١،٨٤٨	١،٨٠٠	١،٨٥٠
– دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٢٠٠	٪٠,٠	٢٠٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٢٠٠	٠	١٠٨	١٣٤
– دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٤٠٠	٪٠,١	٤٠٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٤٠٠	٤٥٥	٣٨٢	٤٠٠
– دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	٥،٢٠٠	٪١,٠	٥،٢٠٠	٪١,٢	٠	٪٠,٠	٥،٢٠٠	٥،٢٠٠	٦٣٩	٥٢٧
– دعم الإمتيازات(سكك حديد+ مترو)	٥٠٠	٪٠,١	٥٠٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٥٠٠	٤٠٦	١٩٤	٧٠
– دعم التأمين الصحى على الطلاب	٣٨٧	٪٠,١	٣٤٨	٪٠,١	٣٨	٪١٠,٩	٤٤٣	٤٢٣	٤١٥	٣٠٥
– دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	٦٥	٪٠,٠	٩٣	٪٠,٠	-٢٨	-٪٣٠,٣	٧٣	١٢٨	١٤٥	١١٤
– دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي	١٩٦	٪٠,٠	٢١٠	٪٠,٠	-١٥	-٪٦,٩	٢١٥	٢٠٢	٢٢٩	١٨٣
-دعم التامين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحى الشامل)	٢،٠٨٨	٪٠,٤	٨٦٤	٪٠,٢	١،٢٢٤	٪١٤١,٧	٠	٠	٥٧	٧
-دعم التامين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى)	٢٠٠	٪٠,٠	٢٠٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٤٠٠	٣٢٠	٠	٠
– دعم التأمين الصحى على الفلاحين	١٠٠	٪٠,٠	١٠٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٠	٠	٠	٠
– معاش الضمان الاجتماعى وتكافل وكرامة	٣١،٠٠٠	٪٥,٩	٢٢،٠٠٠	٪٥,٢	٩،٠٠٠	٪٤٠,٩	٢٤،١١٤	١٩،٠٠٠	١٩،٠٠٠	١٨،٥٠٠
– معاش الطفل	٧٠	٪٠,٠	١٤٧	٪٠,٠	-٧٧	-٪٥٢,٥	٢٨	١٤٩	٧٠	٧٠
-اعانات الشئون الاجتماعية	٢٠٣	٪٠,٠	٧٠	٪٠,٠	١٣٣	٪١٩٠,٥	٧٠	٧٠	١٢٧	٢٩٠
– مساهمات فى صناديق المعاشات	١٣٤،٧٠٣	٪٢٥,٤	١٢٧،٠٠٠	٪٢٩,٨	٧،٧٠٣	٪٦,١	١٢٧،٠٠٠	١١٩،٩٩٩	٩٩،١٤٩	٥٥،٠٠١
-علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٨،٠٩١	٪١,٥	٧،١١٦	٪١,٧	٩٧٥	٪١٣,٧	٨،٨١٥	٧،٥٢٣	٨،٤٧٢	٩،٠٠٧
– مزايا إجتماعية أخرى	١،٣١٦	٪٠,٢	١،١١٢	٪٠,٣	٢٠٣	٪١٨,٣	١،٣٥١	١،٣٨٩	٣،٠٧١	٢،٣٢٠
– المنـــــح والمساعدات	١٣،٢٨١	٪٢,٥	١١،٤٢٢	٪٢,٧	١،٨٥٩	٪١٦,٣	١٠،٩٥٦	٩،٠٣٦	١١،٣٩٠	١٠،٢٦٦
إجمالى الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٩٩،٧٧٩	٪٣٧,٧	١٧٨،٧٦٣	٪٤٢,٠	٢١،٠١٦	٪١١,٨	١٨١،٥٩٨	١٦٦،١٤٩	١٤٥،٢٤٨	٩٩،٠٤٤
* الدعـــــم والمنح لمجالات التنمية :										
– دعم تنمية الصعيد	٤٠٠	٪٠,١	٤٠٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٤٠٠	٢٤٠	٢٥٠	٢٠٠
– دعم فائدة القروض الميسرة	٢٥٠	٪٠,٠	٢٦٦	٪٠,١	-١٦	-٪٦,٠	٢٦٦	٢٦٠	٣٦٩	٢٨٠
* دعم الإسكان الإجتماعى (دعم نقدى / دعم مرافق)	١٠،٢٣٤	٪١,٩	٥،٠٣٠	٪١,٢	٥،٢٠٤	٪١٠٣,٥	٥،٣١٠	٢،٠٤٨	١،٤٩٩	١،٤٢٣
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	١٠،٨٨٤	٪٢,١	٥،٦٩٦	٪١,٣	٥،١٨٨	٪٩١,١	٥،٩٧٦	٢،٥٤٨	٢،١١٨	١،٩٠٣
* الدعـــــم والمنح للأنشطة الإقتصادية :										
دعم الأنشطة الصناعية والزراعية	١٩،٥٠٠	٪٣,٧	٠	٪٠,٠	١٩،٥٠٠	٪٠,٠	٣،٠٠٠			
– دعم تنشيط الصادرات	٢٨،١٢٥	٪٥,٣	٦،٠٠٠	٪١,٤	٢٢،١٢٥	٪٣٦٨,٧	٥،٠٠٠	٢،٥٢٨	٣،٩٢٧	٥،٦٨٢
– دعم الانتاج الحربى	١،٣٥٩	٪٠,٣	١،٥٧٥	٪٠,٤	-٢١٦	-٪١٣,٧	١،٥٧٥	١،٤٣٩	٢،٣٩٥	١،٨٥٤
– برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	٣،٥٠٠	٪٠,٧	٣،٥٠٠	٪٠,٨	٠	٪٠,٠	٢،٤٠٠	٢،٦١٩	٢،٨٥٤	٣،٤٨١
– دعم برامج صندوق تمويل المركبات	٤٠٠	٪٠,١	٤٩٤	٪٠,١	-٩٤	-٪١٩,١	٣٥٠	٤٠٧	٥٧	٠
– مبادرة حوض النيل	٥٠٠	٪٠,١	٥٠٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٨٠	٣٢	٢٧	٧٧
– بنود أخرى	٣،٥١١	٪٠,٧	٢،٣٣٥	٪٠,٥	١،١٧٧	٪٥٠,٤	٢،٧٤٧	٢،٩٩٧	٣٧٢	١٤،٣٩١
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٥٦،٨٩٥	٪١٠,٧	١٤،٤٠٤	٪٣,٤	٤٢،٤٩١	٪٢٩٥,٠	١٥،١٥٢	١٠،٠٢٣	٩،٦٣٢	٢٥،٤٨٥
جملة الدعم	٥١٩،٢٢٢	٪٩٨,٠	٣٨٩،٩٥٢	٪٩١,٥	١٢٩،٢٧٠	٪٣٣,٢	٤٢٧،٣٤٠	٣٤٢،٣٢٤	٢٦٢،٨١١	٢٢٨،١٣١
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٤٠٧	٪٠,١	٣٧٩	٪٠,١	٢٨	٪٧,٤	١،١٢٥	١،٠٨١	١،٠٧٥	١،٠٨٢
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	١٠،٠٥٦	٪١,٩	٣٥،٦٦٢	٪٨,٤	-٢٥،٦٠٦	-٪٧١,٨	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٥٢٩،٦٨٥	٪١٠٠,٠	٤٢٥،٩٩٣	٪١٠٠,٠	١٠٣،٦٩٢	٪٢٤,٣	٤٢٨،٤٦٥	٣٤٣،٤٠٥	٢٦٣،٨٨٦	٢٢٩،٢١٤
نسبة إلى الناتج المحلى	٪٤,٥		٪٤,٧				٪٤,٤	٪٤,٤	٪٣,٨	٪٣,٦
نسبة الى إجمالي المصروفات	٪١٧,٧		٪١٩,١				٪١٩,٦	٪١٨,٨	٪١٦,٧	٪١٦,٠

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولا: الدعـــم السلعى

(١) دعم السلع التموينية:

يُقدَّر دعم الســـلع التموينية في مشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ١٢٧،٧٠٠ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ٩٠،٠٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقًا للافتراضات التالية: -

١- كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٨,٢٥٠ مليون طن قمح منها كمية تبلغ نحو ٧,٦٩٦ مليون طن قمح لتوفير نحو ٩٣,٥ مليار رغيف بالإضـــافة إلى نحو ٥٥٤ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.

٢- نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٨,٦٪، ونسبة ما يتم توفيره واستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره تبلغ ٢١,٤٪.

٣- أعداد المســتفيدين من دعم الســلع التموينية ٦٢,٢ مليون فرد (٥٠ جنيه شـــهرياً للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً).

٤- وفى ظل الظروف والأحداث العالمية الراهنة للأزمة الروســـية الأوكرانية وتأثيرها على مصر والارتفاع غير المسبوق في الأسعار العالمية للسلع الإستراتيجة وخاصة القمح وفى سبيل تأمين إحتياجات البلاد من مختلف أنواع السلع الإستراتيجية داخل السوق المحلى والحد من تأثير تلك الأزمة وضمان إستلام وتخزين أكبر كمية ممكنة من القمح المحلى خلال موسم ٢٠٢٣ فقد تقرر رفع سعر توريد أردب القمح المحلى موسم ٢٠٢٣ لـــ ١،٠٠٠ جنيه للأردب مقابل ٨٢٠ جنيه للأردب الموسم السابق ٢٠٢٢ وكذلك زيادة حافز النقل والتوريد الإضـافى لـــ ٥٠٠ جنيه مقابل ٦٥ جنيه لتصبح إجمالي نسبة الزيادة في سعر توريد القمح المحلى نحو ٧٠٪.

وقد أسفرت تلك الإفتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل إلى مبلغ ١٢٧،٧٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بمبلغ ٩٠,٠ مليار جنيه في موازنة العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ موزعًا على النحو التالى:

	مليون جنيه
دعم رغيف الخبز	٨٣،٦١٩
دعم دقيق المستودعات	٥،٣٧٥
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٢٥،٤٤٠ مليار رغيف	٢،٥٤٤
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٢,٢ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر).	٣٦،١٦٢
إجمالي الدعم	١٢٧،٧٠٠

(٢) **دعم المزارعين**:

يُقدَّر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ٥٤٥ مليون جنيه.

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من المساهمة فى رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي:

١- دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.
٢- تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.
٣- المساهمة في خفض أسعار التقاوى.
٤- تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ فيما يلى:

	مليون جنيه
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعي المصرى)	٥٠٠
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٣٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥
الإجمالي	٥٤٥

(٣) **دعم المواد البترولية**:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١١٩،٤١٩ مليون جنيه مقابل مبلغ نحو ٤٨,٠ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ومقابل نحو ٧٨،٠٠٠ مليون جنيه بمتوقع موازنة الســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٤١،٤١٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٣,١٪.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج مثل أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز.

(٤) **دعم الأدوية وألبان الأطفال**:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الإقتصـــادية، ويتم صـــرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصـــحة حيث تبلغ تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ٣،٠٠٠ مليون جنيه بمشـــروع موازنة الســـنة المـــالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ عن الإعتمـــاد المـــدرج بـــالموازنـــة المعـــدلـــة للســـنـــة المـــالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ البالغ ٢،٠٠٠ مليون جنيه، بزيادة قدرها ١،٠٠٠ مليون جنيه بنســـبة زيادة قدرها نحو ٥٠٪.

ثانياً: الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) **دعم نقل الركاب لهيئتى النقل العام والسكك الحديدية ومترو الأنفاق**:

ويتمثل فى كل من: -

أ- **الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإســـكندرية لتغطية جانب من العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الإقتصـــادية، وتبلغ تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١،٧٨٠ مليون جنيه بمشـــروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣.**

ب- الدعم الممنوح لاشـتراكات الطلبة على خطوط السـكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الإشـتراك التجارى والقيمة المخفضـة المحصـلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ استراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشـعب وعلى وجه الخصـوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه (مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشـتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى) وهى ذات المبالغ المخصصة لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

ج- دعم الإمتيازات الممنوحة للعاملين بالقطاع الحكومى ولبعض الفئات مثل (المعاقين ومصـابى الثورة والعمليات الحربية وأسـر الشـهداء والمحاربين القدماء ....) وذلك على أسـعار ركوب قطارات السـكك الحديدية وخطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى وفقاً للبروتوكولات الموقعة بين وزارة المالية ووزارة النقل فى هذا الشـأن وتبلغ تقديرات دعم تلك الإمتيازات بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور (منها ١٠٠ مليون جنيه للهيئة القومية لسكك حديد مصر، ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لمترو أنفاق القاهرة الكبرى).

د- دعم خطوط السكك الحديدية غير الإقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسـهم الخزانة العامة للدولة في تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقع بين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مبلغ ٥،٢٠٠ مليون جنيه لمواجهة الغرض المذكور، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المخصصة للهيئة القومية لسكك حديد مصر مبلغ ٥،٥٠٠ مليون جنيه وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١/٢٠/١٢/١٣).

(٢) مخصصات دعم التأمين الصحي: -

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٣،٠٣٥ مليون جنيه وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي: -

- **دعم التأمين الصحي على الطلاب:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٣٨٦,٥ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل على إعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٥,٨ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب.

- **دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٦٥ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٣٢٥ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

- **دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١٩٥,٥ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٣,٠ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طفل.

- **دعم التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل):**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين الذي تتحمله الخزانة العامة للدولة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٢،٠٨٨ مليون جنيه ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحى الشامل، وتتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة ٥٪ من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومي شهرياً، وتُغطى مظلته جميع المُواطنين بجمهورية مصر العربية فى النطاق الجغرافى بالمحافظات التى يتم بها تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل.

- **دعم التأمين الصحى لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى):**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٢٠٠ مليون جنيه وذلك فى ضوء ما تضمنته الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ما جاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتى تنص على أن لكل مواطن الحق فى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وهو نظام إلزامى، يقوم على التكافل الإجتماعى، وتُغطى مظلته جميع المُواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- **دعم التأمين الصحى على الفلاحين:**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاحين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠ ألف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

(٣) مخصصات الأمان الاجتماعي:

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعى في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٣١،٢٧٣ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي:

بيان	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	المبلغ بالمليون جنيه
مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة وبرنامج دعم التعليم المجتمعي	٥،٠٠٠	٣١،٠٠٠
معاش الطفل	٥٧	٧٠
إعانات الشئون الإجتماعية والبرنامج القومى لتنمية الطفولة المبكرة	٢٣	٢٠٣
جمله		٣١،٢٧٣

تُمنح مساعدات الضمان الإجتماعى على النحو التالى:

- ✓ **٤٠٤ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد.**
- ✓ **٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين.**
- ✓ **٥١٦ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من ثلاثة أفراد.**
- ✓ **٥٦٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.**

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلى دعم نقدي وخدمي على أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة على الكسب ككبار السن من سن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلي:

تكافل: ٥٣٠ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (ابتدائي – إعدادي – ثانوي) من ٧٥ – ١٠٠ - ١٢٥ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٢٥ جنيه.

كرامة: ٥٦٣ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد للأسرة الواحدة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تُمنح لبعض الفئات من أسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

(٤) المزايا الاجتماعية (مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات):

تنفيذاً لأحكام المادة رقم (١١١) من القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠١٩ تتحمل الخزانة العامة نحو ٢٠٢،٠٥٥ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لصالح الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى مقابل إسقاط كافة المبالغ على الخزانة العامة لصالح الهيئة قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المشار إليه، وقد تم تقدير مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات ضمن إعتمادات الباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١٣٤،٧٠٣ مليون جنيه، كما أنه تم مراعاة إصدار سندات بمبلغ ٦٧،٣٥٢ مليون جنيه بسعر الفائدة السائد في السوق ليصبح المبلغ المخصص لسداد القسط المستحق للهيئة نحو مبلغ ٢٠٢،٠٥٥ مليون جنيه بزيادة تبلغ نحو ٦٪ من الإعتمادات المخصصة لهذا الغرض بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ والذى يمثل كافة الإلتزامات المستحقة طرف الخزانة.

(٥) نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة):

تبلغ تقديرات نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٨،٠٩١ مليون جنيه.

ثالثاً: الدعـــم والمنح لمجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق ســـعر الفائدة على القروض الميســـرة للإســـكان الشـــعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسـرة نحو ٢٥٠ مليون جنيه في مشـروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل نحو ٢٦٦ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بخفض قدره نحو ١٦ مليون جنيه بنســـبة خفض قدرها نحو ٦,٠٪.

(٢) دعم برنامج الإسكان الإجتماعى:

تبلغ تقديـــــرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١٠،٢٣٤ مليون جنيه وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المســتفيدين من هذا البرنامج، ســواء للدعم النقدى أو دعم المرافق.

رابعاً: الدعـــم والمنح للأنشطة الإقتصادية:

(١) دعم الأنشطة الصناعية والزراعية:

تبلغ تقديرات دعم الأنشــطة الصــناعية والزراعية في مشــروع الموازنة العامة للـدولـة للســـنـة المـاليـة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١٩،٥٠٠ مليون جنيـه مقـابـل نحو ٣،٠٠٠ مليون جنيه بمتوقع موازنة الســنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ١٦،٥٠٠مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٥٠,٠٪ وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي:-

- دعم الضرائب العقارية على المبانى المستخدمة فى ممارسة الأنشطة الصناعية:

تبلغ تقديرات الضـرائب العقارية على المباني المسـتخدمة في ممارسـة الأنشـطة الصـناعية في مشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١،٥٠٠ مليون جنيـه، ويمثل هذا الدعم قيمة الضـــريبة علي العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية والذى تتحمله وزارة المالية في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم ٦١ لسـنة ٢٠٢٢ وذلك بدء من ٢٠٢٢/١/١ ولمدة ثلاث سنوات.

- **دعم فائدة قروض الانشطة الصناعية:**

تبلغ تقديرات دعم فائدة قروض الانشطة الصناعية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١٠،٠٠٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٢٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٨ بالموافقة علي شروط طرح مبادرة لدعم القطاعات الإنتاجية "الصناعة والزراعة والسياحة" بقروض قيمتها ١٦٠ مليار جنيه بسعر فائدة يبلغ ١١٪ علي أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة.

- **قيمة التخفيض في أسعار بيع الطاقة الكهربائية:**

تبلغ تقديرات قيمة التخفيض الذى تتحمله الموازنة العامة للدولة في أسعار بيع الطاقة الكهربائية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٦،٠٠٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم قيمة تخفيض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات ساعة والذى تتحمله وزارة المالية في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم (٧٨١) لسنة ٢٠٢٠.

- **دعم استراتيجية صناعة السيارات:**

تبلغ تقديرات دعم استراتيجية صناعة السيارات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٥٠٠ مليون جنيه.

- **الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:**

تبلغ تقديرات الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١،٥٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله وزارة المالية في ضوء أحكام المادة رقم (٢٤) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن وضع برامج حوافز نقدية في حدود ما يخصص سنوياً من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض وبما لا يجاوز ثلاثة من عشرة في الألف (٠,٣) من الناتج المحلى الإجمالى وبحد أدنى ١,٥ مليار جنيه سنوياً.

(٢) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٢٨،١٢٥ مليون جنيه مقابل نحو ٦،٠٠٠ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٢٢،١٢٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٦٨,٨٪.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنشيط الصادرات من كلا من وزارة التجارة والصناعة وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات والمقدر بنحو ٨,٠ مليار جنيه، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

(٣) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل:

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل نحو ٣،٥٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وهو ذات المبلغ المخصص لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

ويستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعي للأسر المستهدفة بما يؤدى إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

(٤) دعم برنامج صندوق تمويل المركبات:

تبلغ تقديرات برنامج دعم إحلال المركبات نحو ٤٠٠ مليون جنيه في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لاستكمال تمويل المشروع القومي لإحلال المركبات لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من السولار والبنزين.

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات المصروفات الأخرى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١٤٥،٠٨٣ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ١٢٢،٧٠٠ مليون جنيه (١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٢٢،٣٨٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٨,٢٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب ومجلس الشيوخ والجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

تبلغ تقديرات "شراء الأصول غير المالية – الإستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٥٨٦،٦٩٠ مليون جنيه (٥,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٣٧٦،٤٢٩ مليون جنيه (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٢١٠،٢٦١ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٥,٩٪.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة من الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تبلغ نحو ٢٧١,٣ مليار جنيه بخلاف نحو ٨,٧ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات ليصبح إجمالى ما تموله الخزانة العامة للخطة الإستثمارية مبلغ ٢٨٠,٠ مليار جنيه مقابل مبلغ ٢٥٥ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة تبلغ ٢٥,٠ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٩,٨٪.

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة بخلاف الإستثمارات الممولة ذاتياً من مختلف الجهات الأخرى.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية والبيئية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والإجتماعية والبيئية للإستثمارات موزعة على الجهات الموازنية:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	موازنة معدلة ٢٠٢٣/٢٠٢٢
الجهاز الإدارى	٣٧٩،١٩٣	٢١٢،٤٨٤
الإدارة المحلية	٣٥،٦٤٢	٢٢،٩٧٠
الهيئات الخدمية	١٤٧،٥٠٥	١٢١،٩٧١
التعويضات	١٢،٣٥٠	٩،٠٠٤
الاحتياطيات	١٢،٠٠٠	١٠،٠٠٠
الاجمالى	٥٨٦،٦٩٠	٣٧٦،٤٢٩

هذا ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	موازنة معدلة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	فعلى		
* مبانى وإنشاءات :							
x مبانى سكنية	٣٤،٦٠٩	٣٤،٥٨٦	٣٤،٩٣٣	٢٣	١٦،٥٠١	١٤،١١٣	٢٤،١٣٥
x مبانى غير سكنية	٦١،٢٦١	٦٧،٩٩٨	٦٥،٨٦٧	٦،٧٣٧-	٤٧،٩٨٢	٤٣،٧١٠	٣٦،٢١٢
x تشييدات	٣٨٧،٣٩١	١٦٥،٤٩٨	١٥٠،٩٣٧	٢٢١،٨٩٣	٩٥،٨٤٠	٨٧،١١٣	٦٤،٠٨٤
جملة	٤٨٣،٢٦١	٢٦٨،٠٨٢	٢٥١،٧٣٧	٢١٥،١٧٩	١٦٠،٣٢٣	١٤٤،٩٣٦	١٢٤،٤٣١
* الات ومعدات ووسائل نقل :							
x وسائل نقل	٢،٣٢١	٢،٨٤٦	٢،٢٥٢	٥٢٤-	١،٥٦١	٢،٠٣٦	٢،٢١٧
x وسائل انتقال	٧٤٧	٥٧٤	٥٢٥	١٧٣	٤٦٣	٣٨٩	٥٨٥
x الآت ومعدات	٣٤،٦٦١	٤٢،٤٥١	٣٨،٦٣٧	٧،٧٩٠-	٢١،٦٩٤	٣٨،٣٢٥	٢٢،٤٩٧
x الآت ومعدات طبية	٥،٠٢٠	٤،٤٦٢	٢،٩٠٢	٥٥٨	٨،٥٣٨	٢،٤٢٤	٠
x عدد وادوات	١،٦٩٨	١،٤٠٥	١،٥٠٨	٢٩٣	٦٦٣	٧١٠	٥٦٢
x تجهيزات	١٨،٠٤٦	٢٠،١٢٠	١٩،٢١٢	٢،٠٧٤-	١٥،٠١٦	٦،١٧٧	٧،٤٦٩
جملة	٦٢،٤٩٣	٧١،٨٥٨	٦٥،٠٣٥	٩،٣٦٥-	٤٧،٩٣٤	٥٠،٠٦١	٣٣،٣٣١
* أصول ثابتة أخرى :							
x ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٢٢٣	١٥٩	١٨١	٦٤	٧٦	٦٠	٦١
جملة	٢٢٣	١٥٩	١٨١	٦٤	٧٦	٦٠	٦١
إجمالى الأصول الثابتة	٥٤٥،٩٧٦	٣٤٠،٠٩٩	٣١٦،٩٥٣	٢٠٥،٨٧٨	٢٠٨،٣٣٢	١٩٥،٠٥٧	١٥٧،٨٢٣
* الاصول الطبيعية :							
x شراء أراضى	٣،٢٣٦	٢،٥٧٧	١٠،٩٢٩	٦٥٩	٨،٢٧٤	٦،٣٨٠	٢،٩٠٧
x تمهيد وأستصلاح أراضى	١٠٣	١٠٦	١١٢	٣-	١٣٧	١٢١	١٨٧
x أصول طبيعية أخرى	٠	١٣	٤٤	١٣-	٥	٣	٢
جملة	٣،٣٣٨	٢،٦٩٦	١١،٠٨٦	٦٤٢	٨،٤١٦	٦،٥٠٤	٣،٠٩٦
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	٣٠	٣٤	١٥	٤-	١٨	٦٣	٢٧
x البعثات	١،٠١٢	١،٠٦١	٦٩٩	٤٩-	٣٨٩	٦٠	٦٢٩
x ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	١١،٣٢٨	١٢،٧٩٧	٧،٠٧٤	١،٤٧٠-	٣،٦٨٣	٦،٣١٣	٢،٧٠٦
x دفعات مقدمة	٣٨٦	٤٤٩	٦،٧٨٠	٦٤-	١٠٨،١٣٧	٤٠،٤٨٨	٢٦،٨٨٠
x تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	٠	٠	٠	٠	٤٠	١	١٧
x الاجور للمشروعات الاستثمارية	٢٥٧	٢٨٩	٥٤٥	٣٢-	٧١٥	٥٨٥	٤٦٤
x التعويضات	١٢،٣٦٣	٩،٠٠٤	٢	٣،٣٥٩	٠	٣٠٠	٠
x إحتياطيات عامة	١٢،٠٠٠	١٠،٠٠٠	٠	٢،٠٠٠	٠	٠	٠
إجمالى الاستثمارات	٥٨٦،٦٩٠	٣٧٦،٤٢٩	٣٤٣،١٥٣	٢١٠،٢٦١	٣٢٩،٧٣٠	٢٤٩،٣٧٢	١٩١،٦٤٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٥،٠٪	٤،١٪	٣،٥٪		٤،٢٪	٣،٦٪	٣،٠٪
نسبة الى إجمالي المصروفات	١٩،٦٪	١٦،٨٪	١٥،٧٪		١٨،٠٪	١٥،٨٪	١٣،٤٪
نسبة الى إجمالي الموازنة	١٣،٥٪	١١،٦٪	١٠،٨٪		١٣،٩٪	١١،٧٪	١٠،٠٪

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى

تقضى المادة الثامنة من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والأداء فى ضوء أهداف الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والأهداف الإستراتيجية للدولة، وتبوب وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادى والتصنيف الوظيفى والتصنيف الإدارى.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وجملتها نحو ٢،٩٩٠،٩٢٤ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور وتعويضات العاملين، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

وإلتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وجملتها نحو ٢،٩٩٠،٩٢٤ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، والدفاع والأمن القومى، والنظام العام وشئون السلامة العامة، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

وفيما يلى عرض لمكونات التصنيف الوظيفى

١- قطاع الخدمات العامة:

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، مجلس الشيوخ، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢- **قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:**

يتضمن خدمات الشرطة والحماية المجتمعية، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العينى.

٣- **قطاع الشئون الإقتصادية:**

يتضمن إدارة الشئون الإقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشئون الإقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة التعاون الدولى، مصلحة دمغ المصوغات والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

٤- **قطاع حماية البيئة:**

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

٥- **قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:**

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحى، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحي.

٦- **قطاع الصحة:**

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الصحة، مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الدواء المصرية، معهد بحوث أمراض العيون.

٧- **قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية:**

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الشباب والرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الاعلى لتنظيم الاعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

٨- **قطاع التعليم:**

يتضـــمن التعليم قبـل الجـامعى بكـافـة مراحلـه، التعليم العـالي، التعليم غير المحدد بمسـتوى، خدمات مسـاعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربيـة والتعليم، مـديريـات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العـالي، الجـامعـات، المركز القومي للبحوث التربويـة، المركز القومي للامتحـانـات، الهيئـة العـامـة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صـــندوق تطوير التعليم.

٩- **قطاع الحماية الإجتماعية:**

يتضـــمن المســـاندة الإجتماعية فى حالات العجز والشـــيخوخة، الضـــمان الإجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، دعم المعاشـــات الضـــمانية والتأمينية الاستثنائية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضـــامن الإجتمـاعى، مـديريـات الشـــئون الإجتماعية بالمحافظات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.

ويوضـــح كل من الجدولين رقمى (٩، ١٠) التصـــنيف الوظيفى لمصـــروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى الأبواب:

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة (١)	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة معدلة (٢)	التغير (١-٢)	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
				فعلى		
* الخدمات العامة	١،٥٢٤،٣٤٥	١،١١٦،٦٠٧	٤٠٧،٧٣٨	٦٩٦،١٨٥	٦٧٠،٨٤١	٦٦٥،٠١٩
* النظام العام وشئون السلامة العامة	١٠٥،٥٦٤	٩٥،٥٠٢	١٠،٠٦١	٩٢،٩٢٨	٨٤،٨٧٧	٧٤،٤٨٦
* الشئون الاقتصادية	٢٢٣،١٨٠	١١٤،٦١٨	١٠٨،٥٦٢	١٢٣،١٤٧	١٢٧،٦٣٣	٨٧،٣٦٢
* حماية البيئة	٣،٩٨٦	٣،٥٨١	٤٠٥	٥،٨١٩	٤،٢٨٢	٣،٩٨٨
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١١٦،٣١٥	٧٤،٧٩١	٤١،٥٢٤	١٢٩،٢١٥	٦٥،٠٤١	٥٩،٥٦٨
* الصحة	١٤٧،٨٦٤	١٢٨،١١٤	١٩،٧٥٠	١٣٥،٦٢٤	١٠٧،٣٧٧	٨٧،٠٦٣
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٦٠،٦٩٥	٥٤،٢٧١	٦،٤٢٥	٥٠،٨١١	٤٧،٣٠٨	٤٤،٧٩١
* التعليم	٢٢٩،٨٩١	١٩٢،٦٧٧	٣٧،٢١٣	١٩٣،٦٩٤	١٥٨،٢٩٨	١٤٥،١٨٥
* الحماية الإجتماعية	٤٧٧،٤٤٧	٣٦٣،٣٥٢	١١٤،٠٩٥	٣١٢،١١١	٢٣٢،٩٣١	١٩٩،٩٦٤
*أنشطة وظيفية متنوعة	١٠١،٦٣٨	٩٢،٣٥٩	٩،٢٧٩	٩١،٤٨٩	٨٠،١٨٧	٦٧،٢٩٨
الإجمالى	٢،٩٩٠،٩٢٤	٢،٢٣٥،٨٧٢	٧٥٥،٠٥٢	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣
نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٪٢٥,٣	٪٢٤,٦		٪٢٣,٣	٪٢٢,٨	٪٢٢,٨

جدول رقم (١٠)
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠٢٤/٢٠٢٣ مشروع موازنة	٢٠٢٣/٢٠٢٢ موازنة معدلة	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعلى	٢٠٢١/٢٠٢٠ فعلى
* الخدمات العامة	٨١،٠٨١	٥٨،٣١٩	١،١١٢،٣٩٨	١٤،٨٨٠	٢٨،٠٢٢	٢٢٩،٦٤٥	١،٥٢٤،٣٤٥	١،١١٦،٦٠٧	٦٩٦،١٨٥	٦٧٠،٨٤١
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٧٧،٨٦٩	١٢،٥٨٧	٠	١،٣٤٥	١،٥١٤	١٢،٢٤٩	١٠٥،٥٦٤	٩٥،٥٠٢	٩٢،٩٢٨	٨٤،٨٧٧
* الشئون الاقتصادية	٢٤،٤٣٧	٩،٤٧٥	١،١٦٤	١٦،٢٩٧	٨،٨٤٢	١٦٢،٩٦٤	٢٢٣،١٨٠	١١٤،٦١٨	١٢٣،١٤٧	١٢٧،٦٣٣
* حماية البيئة	١،٧٧٧	١،٢٤١	٤٤	٩٣	١٥٨	٦٧٤	٣،٩٨٦	٣،٥٨١	٥،٨١٩	٤،٢٨٢
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١،٤٥٢	٧٨٣	٤،٣٨٨	١٠،٣٤١	٦٨	٩٩،٢٨٣	١١٦،٣١٥	٧٤،٧٩١	١٢٩،٢١٥	٦٥،٠٤١
* الصحة	٧٣،٨١٦	٣٣،١٥٦	٥٢٧	٩،٠٦٨	١،٩٦٩	٢٩،٣٢٩	١٤٧،٨٦٤	١٢٨،١١٤	١٣٥،٦٢٤	١٠٧،٣٧٧
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٤٤،٦٧٨	٤،٩٤٤	٤	٣،٧٢٥	٧٣٨	٦،٦٠٦	٦٠،٦٩٥	٥٤،٢٧١	٥٠،٨١١	٤٧،٣٠٨
* التعليم	١٦٢،١٣٦	١٨،٥٨١	٥٧٦	٩٠٩	٣،٦٩٨	٤٣،٩٩١	٢٢٩،٨٩١	١٩٢،٦٧٧	١٩٣،٦٩٤	١٥٨،٢٩٨
* الحماية الإجتماعية	٢،٥٠١	٢١٩	٩٨٦	٤٧٣،٠٢٧	٨	٧٠٦	٤٧٧،٤٤٧	٣٦٣،٣٥٢	٣١٢،١١١	٢٣٢،٩٣١
* أنشطة وظيفية متنوعة	٢٥٣	٧٧	٠	١	١٠٠،٠٦٧	١،٢٤٠	١٠١،٦٣٨	٩٢،٣٥٩	٩١،٤٨٩	٨٠،١٨٧
الإجمالى	٤٧٠،٠٠٠	١٣٩،٣٨١	١،١٢٠،٠٨٦	٥٢٩،٦٨٥	١٤٥،٠٨٣	٥٨٦،٦٩٠	٢،٩٩٠،٩٢٤	٢،٢٣٥،٨٧٢	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٤،٠	٪١،٢	٪٩،٥	٪٤،٥	٪١،٢	٪٥،٠	٪٢٥،٣	٪٢٤،٦	٪٢٣،٣	٪٢٢،٨

حيازة الأصول المالية

تُمثل حيازة الأصــول المالية مســاهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصــادية التي تعانى خللاً في هياكلها التمويلية، وكذلك مســاهمات الخزانة في إصــلاح المراكز التمويلية لبعض الشــركات، فضــلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاما على الخزانة العامة للدولة، وتُقدر الاعتمادات المدرجة لحيازة الأصــول المالية بمشــروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ٤٢،٣٧٦ مليون جنيه (بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٢٩،٩٥٤ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للســنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (بنســبة ٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو ١٢،٤٢٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤١,٥٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ فيما يلى:

(بالمليون جنيه)

البيان	جزئى	كلى
مساهمات فى هيئات اقتصادية:		٢١،٠٥٨,٠
– هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٩،٦٠٠,٠	
– صندوق التنمية الحضارية	٣،٠٠٠,٠	
– المتحف المصري الكبير	٢،٧٠٠,٠	
– الهيئة الوطنية للإعلام	١،٩٧٩,٢	
– الهيئة القومية للأنفاق	١،٣٧٧,٥	
– وكالة الفضاء المصرية	٥٧٠,٠	
– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٥٦٥,٥	
– الهيئة العامة للموانى البرية والجافة	٥٠٠,٠	
– نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)	٢٧٤,٠	
– جهاز حماية البحيرات والثروة السمكية	١٨٥,٥	
– الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضي	١٤٢,٦	
– الاكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب	٩٠,٠	
– باقي الهيئات الاقتصادية	٧٣,٧	
مساهمات فى شركات قابضة:		٢،٠٧٢,٠
– الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج	١،٥٧٢	
– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مقابل الإعفاءات الضريبية عن المشروعات الخاصة بالخطة العاجلة"	٥٠٠,٠	
مساهمات فى شركات قطاع عام – شركات الإنتاج الحربي (مساهمات لتمويل الخطة الاستثمارية)		١،٠٠٠,٠
حصة مصر فى رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية		١٠،٥٢٦,٤
باقى البنود		١،٩٦٤,٣
احتياطى عام		٥،٧٥٥,٣
الاجمالى		٤٢،٣٧٦,٠

سداد القروض

—

يمثل سداد القروض قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث تبلغ تقديرات إعتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ١،٣١٥،٩١٤ مليون جنيه (١١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٩٦٥،٤٨٨ مليون جنيه (١٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بزيادة قدرها نحو ٣٥٠،٤٢٦ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٣٦,٣٪ وقد ساهم انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار الأمريكي وبقية العملات الجزء الأكبر في تلك الزيادة بالإضافة إلى الأسباب الأخرى مثل زيادة عجز الموازنة وزيادة الأعباء المترتبة على فض التشابكات المالية بين جهات الدولة.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ فيما يلي:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤	موازنة معدلة ٢٠٢٢/٢٠٢٣	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	١١،٢٠٨	٥،٤٢٠	٥،٧٨٨
سداد قروض لبنك الاستثمار القومي	١٣٥	١٥٣	١٨,٠-
سداد قروض لمصادر أخرى	٢٦٩،٨٦٤	١٩١،٥٥١	٧٨،٣١٣,٠
سندات على الخزانة العامة	٧٣٥،٩٨٦	٦٨٤،٣٥٧	٥١،٦٢٩
جملة سداد القروض المحلية (١)	١،٠١٧،١٩٣	٨٨١،٤٨١	١٣٥،٧١٢
أقساط الدين العام الخارجي	٢٩٧،٠٩١	٨٠،٥٤١	٢١٦،٥٥٠
أقساط خارجية تسددها الجهات	١،٦٣٠	٣،٤٦٦	١،٨٣٦ -
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٢٩٨،٧٢١	٨٤،٠٠٧	٢١٤،٧١٤
الاجمالى (١+٢)	١،٣١٥،٩١٤	٩٦٥،٤٨٨	٣٥٠،٤٢٦

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام.

الموارد

يبلغ إجمالي الموارد في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٤،٣٤٩،٢١٤ مليون جنيه (٣٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على النحو التالى:

- الإيرادات : وتبلغ نحو ٢،١٤٢،١١٠ مليون جنيه بنسبة ١٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول : وتبلغ نحو ٦٦،٧٥٠ مليون جنيه بنسبة ٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- الإقتراض : ويبلغ نحو ٢،١٤٠،٣٥٤ مليون جنيه بنسبة ١٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١)
الموارد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير (١-٢)		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
الإيرادات العامة										
* الضرائب	١،٥٢٩،٩٩١	٣٥,٢	١،١٦٨،٧٩٥	٣٦,٢	٣٦١،١٩٦	٣٠,٩	١،٢٠٤،٣٠٤	٩٩١،٤٠٢	٨٣٣،٩٩٣	٧٣٩،٦٣٣
* المنـــــح	١،٩٣١	٠,٠	٩١٢	٠,٠	١،٠١٩	١١١,٧	٢،٩٦٠	٤،٠٨١	٢،٩٥٥	٥،٢٦٣
* الإيرادات الأخرى	٦١٠،١٨٨	١٤,٠	٣٤٨،١٤٧	١٠,٨	٢٦٢،٠٤١	٧٥,٣	٣٥١،٩٧١	٣٥١،٦٩٤	٢٧١،٦٧٨	٢٣٠،٥٣٤
جملة الإيرادات العامة	٢،١٤٢،١١٠	٤٩,٣	١،٥١٧،٨٥٤	٤٧,٠	٦٢٤،٢٥٦	٤١,١	١،٥٥٩،٢٣٥	١،٣٤٧،١٧٨	١،١٠٨،٦٢٥	٩٧٥،٤٢٩
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪١٨,١		٪١٦,٧				٪١٥,٩	٪١٧,٢	٪١٦,٠	٪١٥,٥
* المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	٦٦،٧٥٠	١,٥	٢٤،٨٢١	٠,٨	٤١،٩٢٩	١٦٨,٩	٢٤،٨٢٢	٢٢،٦٩٧	٢٤،٦٠٤	١٤،٦٩٨
* الاقتراض	٢،١٤٠،٣٥٤	٤٩,٢	١،٦٨٨،٦٣٩	٥٢,٣	٤٥١،٧١٥	٢٦,٨	١،٥٩٣،٢٥٢	١،٠٠٩،٣٤١	١،٠٠٧،٢٢١	٩٢١،٢٢١
إجمالى الموارد العامة	٤،٣٤٩،٢١٤	١٠٠,٠	٣،٢٣١،٣١٤	١٠٠,٠	١،١١٧،٩٠٠	٣٤,٦	٣،١٧٧،٣٠٨	٢،٣٧٩،٢١٦	٢،١٤٠،٤٥١	١،٩١١،٣٤٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣٦,٧		٪٣٥,٥				٪٣٢,٤	٪٣٠,٣	٪٣٠,٩	٪٣٠,٤

أولاً: الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذى يتم خلال العام المالى، وتشمل الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة منها الضرائب على الدخول والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية والضرائب العقارية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قُدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٢،١٤٢،١١٠ مليون جنيه (١٨,١٪ من الناتج المحلى الاجمالى) مقارنة بنحو ١،٥١٧،٨٥٤ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (١٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة تقدر بنحو ٦٢٤،٢٥٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤١,١٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة المعدلة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وكذلك الأداء الفعلي في السنوات من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٢.

المبالغ بالمليار جنيه

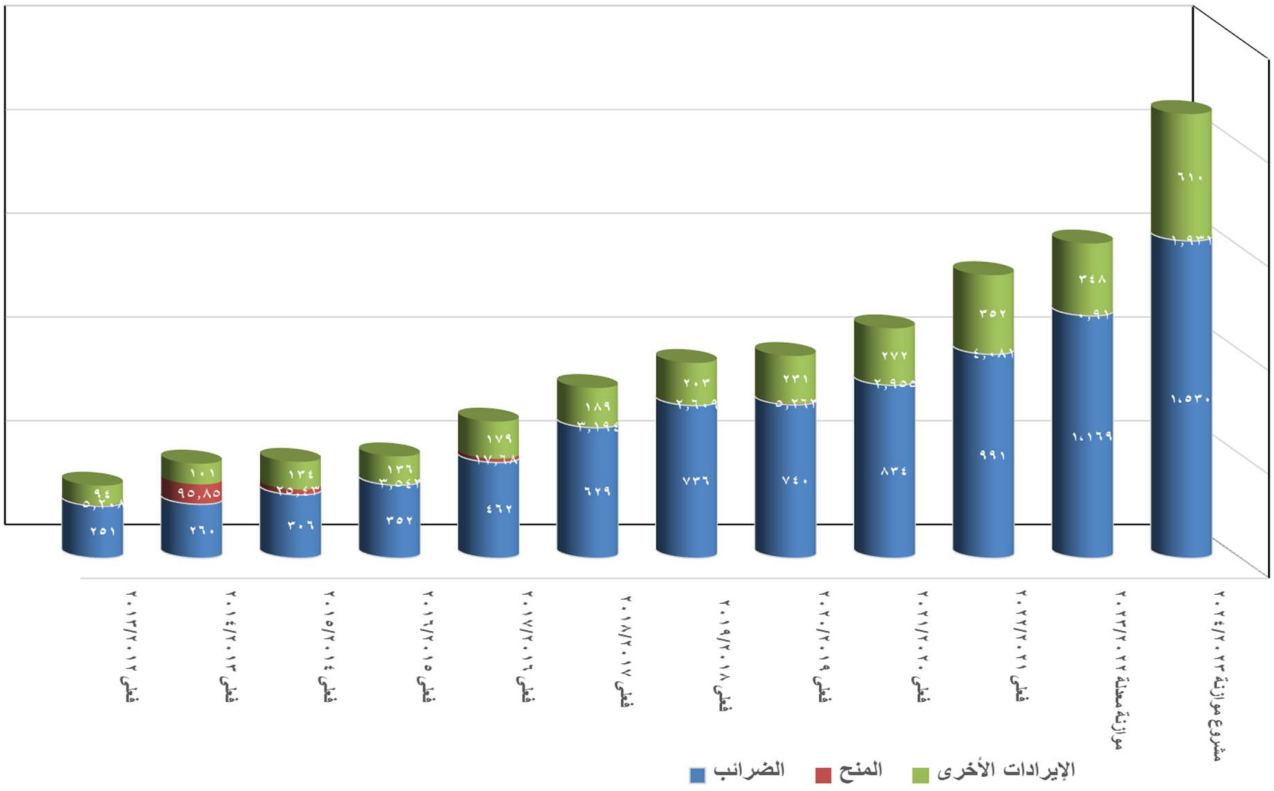

كما يوضح الجدول التالى الإيرادات في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٩/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٢:

جدول رقم (١٢)
الإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣		٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير (١-٢)		٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	الوزن النسبى ٪	موازنة معدلة (٢)	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الضرائب	١،٥٢٩،٩٩١	٧١,٤	١،١٦٨،٧٩٥	٧٧,٠	٣٦١،١٩٦	٣٠,٩	١،٢٠٤،٣٠٤	٩٩١،٤٠٢	٨٣٣،٩٩٣	٧٣٩،٦٣٣
- الضرائب العامة	٨٢٦،٠١٩	٣٨,٦	٥٨٩،٥٠٨	٣٨,٨	٢٣٦،٥١١	٤٠,١	٦٣٥،٦٨٧	٥٠٥،٨٦٩	٤١٨،٥٣٣	٣٨٢،٧٥٨
- الضريبة على القيمة المضافة	٥٧٥،٣٦٦	٢٦,٩	٤٧٧،٥٩٢	٣١,٥	٩٧،٧٧٣	٢٠,٥	٤٦٤،٢٤٣	٣٩٧،٥٨١	٣٣٩،٧١١	٢٩٤،٠١٣
- الضرائب الجمركية	٥٨،٢١٥	٢,٧	٤٦،٠١٤	٣,٠	١٢،٢٠١	٢٦,٥	٥١،٣٦٧	٤٢،٩٥٦	٣٦،١٣٠	٣٢،٥٧٢
- باقى الإيرادات الضريبية	٧٠،٣٩٢	٣,٣	٥٥،٦٨٢	٣,٧	١٤،٧١٠	٢٦,٤	٥٣،٠٠٧	٤٤،٩٩٦	٣٩،٦١٩	٣٠،٢٨٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٢,٩		٪١٢,٩				٪١٢,٣	٪١٢,٦	٪١٢,٠	٪١١,٧
* المنـــــح	١،٩٣١	٠,٠٩	٩١٢	٠,١	١،٠١٩	١١١,٧	٢،٩٦٠	٤،٠٨١	٢،٩٥٥	٥،٢٦٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٠٢		٪٠,٠١				٪٠,٠٣	٪٠,٠٥	٪٠,٠٤	٪٠,٠٨
* الإيرادات غير الضريبية من الفوائض والأرباح وإيرادات الخدمات وغيرها	٦١٠،١٨٨	٢٨,٥	٣٤٨،١٤٧	٢٢,٩	٢٦٢،٠٤١	٧٥,٣	٣٥١،٩٧١	٣٥١،٦٩٤	٢٧١،٦٧٨	٢٣٠،٥٣٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٥,٢		٪٣,٨				٪٣,٦	٪٤,٥	٪٣,٩	٪٣,٧
الإجمالى	٢،١٤٢،١١٠	١٠٠,٠	١،٥١٧،٨٥٤	١٠٠,٠	٦٢٤،٢٥٦	٤١,١	١،٥٥٩،٢٣٥	١،٣٤٧،١٧٨	١،١٠٨،٦٢٥	٩٧٥،٤٢٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٨,١		٪١٦,٧				٪١٥,٩	٪١٧,٢	٪١٦,٠	٪١٥,٥
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٤٩,٣		٪٤٧,٠				٪٤٩,١	٪٥٦,٦	٪٥١,٨	٪٥١,٠

وعلى الرغم من أن الموارد الضـريبية تعد من أهم مصـادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسـهم فى تمويل الإنفاق الحكومي المتنامى والذى تضـطلع به الدولة فى مختلف المجالات مما يسـاهم فى تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السـياسـة المالية التى تسـتخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الإقتصـادية والإجتماعية في إطار مراعاة البعد الإجتماعى، إلا أن معدلات الضـرائب للناتج المحلى الإجمالى تعد منخفضـة نسبياً، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزى وقناة السـويس والضـرائب على عوائد الأذون والسـندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بتنفيذ خطة طموحة لزيادة حصـيلة الضـرائب وربطها بالنشاط الاقتصادى وذلك عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وميكنة الإجراءات الضـريبية ورفع كفاءة الإدارة الضـريبية بجانب العمل على تحقيق شـراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وتبلغ تقديرات الإيرادات الضـريبية بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١،٥٢٩،٩٩١ مليون جنيه (١٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ١،١٦٨،٧٩٥ مليون جنيه (١٢,٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى) وبزيادة قدرها ٣٦١،١٩٦ مليون جنيه بنسـبة زيادة قدرها ٣٠,٩٪ مقارنة بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

ويوضح الجدول التالى تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات المالية	موازنة		فعلى		
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	معدل النمو عن السنة السابقة ٪
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧٩،٨٤٢	٪١٤,٨	٧٥،٧٥٩	٪١٤,١	١٢,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨١،٦٠٧	٪١٣,٢	٩٧،٧٧٩	٪١٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٥،٦٤٥	٪١٤,٢	١١٤،٣٢٦	٪١٥,٣	١٦,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٢٠،٨٢٤	٪١٣,٥	١٣٧،١٩٥	٪١٥,٣	٢٠,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦٦،٥٧٠	٪١٦,٠	١٦٣،٢٢٢	٪١٥,٧	١٩,٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٥،٥٤٤	٪١٢,١	١٧٠،٤٩٤	٪١٤,١	٤,٥
٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠،٤٢٤	٪١٤,٦	١٩٢،٠٧٢	٪١٤,٠	١٢,٧
٢٠١١/٢٠١٢	٢٣٢،٢٣٢	٪١٤,٠	٢٠٧،٤١٠	٪١٢,٥	٨,٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦٦،٩٠٥	٪١٤,٥	٢٥١،١١٩	٪١٣,٦	٢١,١
٢٠١٣/٢٠١٤	٣٥٨،٧٢٩	٪١٧,١	٢٦٠،٢٨٨	٪١٢,٤	٣,٧
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٦٤،٢٩٠	٪١٥,٠	٣٠٥،٩٥٧	٪١٢,٦	١٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٢٢،٤٢٧	٪١٥,٦	٣٥٢،٣١٥	٪١٣,٠	١٥,٢
٢٠١٦/٢٠١٧	٦٢٤،١٩٤	٪١٨,٠	٤٦٢،٠٠٧	٪١٣,٣	٣١,١
٢٠١٧/٢٠١٨	٦٠٣،٩١٨	٪١٢,٨	٦٢٩،٣٠٢	٪١٣,٣	٣٦,٢
٢٠١٨/٢٠١٩	٧٧٠،٢٨٠	٪١٣,٥	٧٣٦،١٢١	٪١٢,٩	١٧,٠
٢٠١٩/٢٠٢٠	٨٥٦،٦١٦	٪١٣,٦	٧٣٩،٦٣٣	٪١١,٧	٠,٥
٢٠٢٠/٢٠٢١	٩٦٤،٧٧٧	٪١٣,٩	٨٣٣،٩٩٣	٪١٢,٠	١٢,٨
٢٠٢١/٢٠٢٢	٩٨٣،٠١٠	٪١٢,٥	٩٩١،٤٠٢	٪١٢,٦	١٨,٩
٢٠٢٢/٢٠٢٣ موازنة معدلة / متوقع	١،١٦٨،٧٩٥	٪١٢,٩	١،٢٠٤،٣٠٤	٪١٢,٣	٢١,٥
٢٠٢٣/٢٠٢٤ مشروع	١،٥٢٩،٩٩١	٪١٢,٩	٠	٪٠,٠	٠,٠

جدول رقم (١٤)
مكونات الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
ـ الضرائب العامة	٨٢٦،٠١٩	٥٨٩،٥٠٨	٦٣٥،٦٨٧	٥٠٥،٨٦٩	٤١٨،٥٣٣	٣٨٢،٧٥٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٧,٠	٪٦,٥	٪٦,٥	٪٦,٥	٪٦,٠	٪٦,١
ـ الضريبة على القيمة المضافة	٥٧٥،٣٦٦	٤٧٧،٥٩٢	٤٦٤،٢٤٣	٣٩٧،٥٨١	٣٣٩،٧١١	٢٩٤،٠١٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٤,٩	٪٥,٣	٪٤,٧	٪٥,١	٪٤,٩	٪٤,٧
ـ الضرائب الجمركية	٥٨،٢١٥	٤٦،٠١٤	٥١،٣٦٧	٤٢،٩٥٦	٣٦،١٣٠	٣٢،٥٧٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥
ـ باقى الضرائب	٧٠،٣٩٢	٥٥،٦٨٢	٥٣،٠٠٧	٤٤،٩٩٦	٣٩،٦١٩	٣٠،٢٨٩
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٦	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٦	٪٠,٥
الإجمالى	١،٥٢٩،٩٩١	١،١٦٨،٧٩٥	١،٢٠٤،٣٠٤	٩٩١،٤٠٢	٨٣٣،٩٩٣	٧٣٩،٦٣٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٢,٩	٪١٢,٩	٪١٢,٣	٪١٢,٦	٪١٢,٠	٪١١,٧
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٧١,٤	٪٧٧,٠	٪٧٧,٢	٪٧٣,٦	٪٧٥,٢	٪٧٥,٨
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪٣٥,٢	٪٣٦,٢	٪٣٧,٩	٪٤١,٧	٪٣٩,٠	٪٣٨,٧

وفيما يلي أهم مكونـــات الضرائب المشـار إليهـا:

أولاً: الضرائب العامة:

تبلغ تقديرات الضـــرائب العامـة بمشـــروع الموازنـة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٨٢٦،٠١٩ مليون جنيـه (٧,٠٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) مقارنـة بنحو ٥٨٩،٥٠٨ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للســنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (٦,٥٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) بزيـادة قدرهـا ٢٣٦،٥١١ مليون جنيـه بنســـبـة زيـادة قـدرهـا ٤٠,١٪.

ثانياً: الضريبة على القيمة المضافة:

تبلغ تقديرات الضـرائب على القيمة المضـافة بمشـروع الموازنـة العامة للدولة للسـنة المـاليـة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٥٧٥،٣٦٦ مليون جنيـه (٤,٩٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) مقارنـة بنحو ٤٧٧،٥٩٢ مليون جنيـه بـالموازنـة المعدلـة للســـنـة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها نحو مبلغ ٩٧،٧٧٤ مليون جنيه بنســبة زيادة قدرها ٢٠,٥٪.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

تبلغ تقديرات الضـــرائب الجمركية بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٥٨،٢١٥ مليون جنيـه (٠,٥٪ من النـاتج المحلى الإجمـالي) مقارنـة بنحو ٤٦،٠١٤ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للســـنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (٠,٥٪ من النـاتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ١٢،٢٠١ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٦,٥٪.

وتوضـــح الجداول التالية تطور الحصـــيلة على مكونات الضـــرائب بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارناً بالموازنة المعدلة والمتوقع للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والحصيلة الفعلية عن السنوات المالية من ٢٠١٩/٢٠٢٠ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٢.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :						
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	١٣٠،٩٣٥	١٠٧،٣٤٠	١٠٩،٣٤٠	٨٩،١٦٣	٧٥،٥٦٢	٦٤،٠٢٢
- ضريبة النشاط التجارى والصناعى	٧٧،٠٠٥	٦٢،٥٤٢	٦٣،٠٤٢	٥٢،٣٩٦	٣٩،٩٩٧	٢٨،٦٧٢
- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	٩،٥٣٨	٦،١٧١	٧،١٧١	٥،٦٢٩	٤،١٧٠	٢،٧٩٨
- ضريبة الثروة العقارية	٢،٤٣٢	٢،١١٥	٢،١١٥	١،٨٤٣	١،١٣٥	١،٠٤٤
جملة	٢١٩،٩١٠	١٧٨،١٦٨	١٨١،٦٦٨	١٤٩،٠٣١	١٢٠،٨٦٤	٩٦،٥٣٦
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :						
- ضرائب البترول	٦٤،٥٤٧	٤١،٠٦٣	٤٧،٠٦٣	٣٠،٥٥٢	٣٩،٨١٧	٢٦،٣٣٧
- ضرائب قناة السويس	١٠٣،٧٢٣	٣٩،٦٤٠	٦١،٧٠٤	٣٨،٩٥٢	٣٢،٤٥٠	٤٢،٩١٣
- ضرائب باقى الشركات	٢٠٢،٠٠٠	١٦٦،١١٦	١٧٤،١١٦	١٦٤،٩٧١	١٢٥،٢٦٨	١١٩،٦٢٥
جملة	٣٧٠،٢٧٠	٢٤٦،٨١٩	٢٨٢،٨٨٣	٢٣٤،٤٧٥	١٩٧،٥٣٥	١٨٨،٨٧٥
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :						
- من البنك المركزى	٣٩،٠٠٠	٢٤،٥٠٠	٢٤،٥٠٠	١٧،٦٢١	١٩،٣٠٠	٣٠،٥٧٩
- من البنوك التجارية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جملة	٣٩،٠٠٠	٢٤،٥٠٠	٢٤،٥٠٠	١٧،٦٢١	١٩،٣٠٠	٣٠،٥٧٩
رابعاً : ضريبة الدمغة :						
- الدمغة على المرتبات	٣،٩٦٥	٣،٥٥٠	٣،٣٠٠	٢،٧٦٢	٢،٥١١	١،٤٨٦
- الدمغة النوعية	٣٥،٩٨٩	٢٦،٥٢٦	٢٩،٥٢٦	٢٤،٥٥٨	١٩،٦٤٧	١٥،٠١٨
جملة	٣٩،٩٥٤	٣٠،٠٧٦	٣٢،٨٢٦	٢٧،٣٢٠	٢٢،١٥٨	١٦،٥٠٤
خامساً : باقى الضرائب :						
- ضريبة التضامن الإجتماعى	١،٩٩٤	١،١٦٦	٩١٦	٩٩٧	٣٠٧	٦٧٥
- الضرائب على الأذون والسندات	١٥٣،٥٠٩	٩٣،٤٠٠	١١٠،٨٠١	٧٥،٠٨١	٥٧،١٦١	٤٨،٩٧٢
- ضرائب الارباح الرأسمالية	٢٤٣	١٩٥	١٥٠	١٠٢	٦٣	١٠
- أخرى	١،١٣٨	١٥،١٨٤	١،٩٤٣	١،٢٤٢	١،١٤٥	٦٠٧
جملة	١٥٦،٨٨٤	١٠٩،٩٤٥	١١٣،٨١٠	٧٧،٤٢٢	٥٨،٦٧٦	٥٠،٢٦٤
إجمالى الضرائب العامة	٨٢٦،٠١٩	٥٨٩،٥٠٨	٦٣٥،٦٨٧	٥٠٥،٨٦٩	٤١٨،٥٣٣	٣٨٢،٧٥٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٧,٠	٪٦,٥	٪٦,٥	٪٦,٥	٪٦,٠	٪٦,١
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٣٨,٦	٪٣٨,٨	٪٤٠,٨	٪٣٧,٦	٪٣٧,٨	٪٣٩,٢
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٩,٠	٪١٨,٢	٪٢٠,٠	٪٢١,٣	٪١٩,٦	٪٢٠,٠

جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على القيمة المضافة:						
- الضريبة على السلع المحلية	١٢٣،٣٨٦	٩٧،٣٦٩	٩٨،٨٦٩	٧٤،٤٠٨	٦٧،٥٤٤	٥٣،٠١٧
- الضريبة على السلع المستوردة	١٨٧،٨١٦	١٦٠،٨٦٩	١٤٨،٨٦٩	١٢٢،٦٥٢	١١٢،٨٤٩	٩٥،٢٤٩
جملة	٣١١،٢٠٢	٢٥٨،٢٣٨	٢٤٧،٧٣٨	١٩٧،٠٦٠	١٨٠،٣٩٣	١٤٨،٢٦٦
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):						
(محلي ومستورد)						
- السجائر والتبغ	٨٨،٤٩٩	٨٦،٧٥٤	٨٢،٥٥٤	٧٤،٩٤٤	٧٣،٣٩٠	٦١،١٤١
- المنتجات البترولية	٥٣،٣٨٥	٣٥،٣٩٨	٤٢،٣٩٨	٥٧،٢٢٣	٢٣،٣٤٥	٢٧،٥٩٩
- أخرى	٢٢،٨٠٦	١٩،٧٦٥	١٩،٦٣٥	١٠،٦٣٧	٩،٢٧٣	١١،٥٤٤
جملة	١٦٤،٦٩١	١٤١،٩١٧	١٤٤،٥٨٧	١٤٢،٨٠٥	١٠٦،٠٠٧	١٠٠،٢٨٣
* الضريبة على الخدمات:						
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	١٩،٠٩٤	١٧،٩٠٣	١٥،٥٦١	١٣،٠٨٧	١١،٣٣٨	١٠،٣٩٣
- خدمات التشغيل للغير	٥٤،٠٩٨	٤٧،٦٩٤	٤٣،٦٩٤	٣٦،٦٤٤	٣٦،٧٠٦	٢٨،١٩٠
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	١١،٠٦٥	٦،٦٤٩	٩،١٤٩	٥،٦٦٢	٢،٧٩٢	٥،٤٧٨
- خدمات أخرى	١٥،٢١٦	٥،١٩١	٣،٥١٤	٢،٣٢٤	٢،٤٧٥	١،٤٠٣
جملة	٩٩،٤٧٣	٧٧،٤٣٧	٧١،٩١٨	٥٧،٧١٦	٥٣،٣١٠	٤٥،٤٦٤
إجمالى الضريبة على القيمة المضافة	٥٧٥،٣٦٦	٤٧٧،٥٩٢	٤٦٤،٢٤٣	٣٩٧،٥٨١	٣٣٩،٧١١	٢٩٤،٠١٣
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٤,٩	٪٥,٣	٪٤,٧	٪٥,١	٪٤,٩	٪٤,٧
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٢٦,٩	٪٣١,٥	٪٢٩,٨	٪٢٩,٥	٪٣٠,٦	٪٣٠,١
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٣,٢	٪١٤,٨	٪١٤,٦	٪١٦,٧	٪١٥,٩	٪١٥,٤

جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية	٥٦،٨٥٣	٤٤،٨٧٢	٤٩،٤٧٢	٤١،٩٧٩	٣٥،٠٣٩	٣١،١٠٦
جملة	٥٦،٨٥٣	٤٤،٨٧٢	٤٩،٤٧٢	٤١،٩٧٩	٣٥،٠٣٩	٣١،١٠٦
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٥٤٤	٥٣٥	٤٣٥	٢٠١	٤٩١	٥٣٨
جملة الضرائب على الواردات	٥٧،٣٩٧	٤٥،٤٠٧	٤٩،٩٠٧	٤٢،١٧٩	٣٥،٥٣٠	٣١،٦٤٤
* الضرائب على التجارة الدولية :						
- الضرائب على الصادر	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥٤
- إيرادات الغرامات	٧٠٥	٥٠٥	١،٢٦٠	٦٥٤	٥٠٦	٤٩١
- إيرادات المضبوطات	١١٣	١٠٢	٢٠٠	١٢٣	٩٣	٨٢
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٨١٨	٦٠٧	١،٤٦٠	٧٧٧	٥٩٩	٩٢٨
إجمالى الضرائب الجمركية	٥٨،٢١٥	٤٦،٠١٤	٥١،٣٦٧	٤٢،٩٥٦	٣٦،١٣٠	٣٢،٥٧٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٢,٧	٪٣,٠	٪٣,٣	٪٣,٢	٪٣,٣	٪٣,٣
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١,٣	٪١,٤	٪١,٦	٪١,٨	٪١,٧	٪١,٧

جدول رقم (١٨)
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
* رسوم تنمية الموارد [1]	٢٦،٣٣٤	٢٧،٣٢٥	٢٣،١٧٢	٢١،٦٢٨	١٩،٩٣٨	٩،٥٨٨
* إتاوة قناة السويس	١٣،٩٥٠	٥،٦٧٠	٧،٥٥٠	٥،٧٥٠	٤،٥٠٠	٤،٦٠٠
* رسوم الإجراءات القنصلية	٥،٣٩٨	٤،٦٠٧	٤،٦٠٧	٣،٧٧٣	٢،٠٦١	٣،٨١٧
* رسوم الموانى والمنائر	٣،٥٠٠	٢،٦٨٣	٣،٨٠٠	٣،١٧٥	٢،٦٢٧	٢،٦٢٠
* ضريبة الأراضى	١٤٣	١٤٣	٩٣	٩٢	١٤٠	٩٣
* ضريبة المبانى	٧،٧٤٣	٧،٥٢٥	٦،٥٢٥	٤،٥٠٧	٥،٠١٩	٣،٢٩٩
* رسوم نقل الملكية	٢،٦٣٣	٢،٥١٢	٢،٢١٢	١،٨٨٧	١،٧٧٠	١،٤٤٣
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	٧،٣٥٠	٢،٧٥٠	٣،١٢١	٢،٢٢٨	١،٧٦٠	٢،٨٤٠
* رسوم تصاريح العمل	٣١٤	٢٨٥	٢٨٥	٢٠٣	١٠٣	٢٤٨
* إيرادات ضريبية أخرى [2]	٣،٠٢٦	٢،١٨١	١،٦٤٢	١،٧٥٤	١،٧٠١	١،٧٤٢
الإجمالى	٧٠،٣٩٢	٥٥،٦٨٢	٥٣،٠٠٧	٤٤،٩٩٦	٣٩،٦١٩	٣٠،٢٨٩
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٦	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٦	٪٠,٥
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٣,٣	٪٣,٧	٪٣,٤	٪٣,٣	٪٣,٦	٪٣,١
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١,٦	٪١,٧	٪١,٧	٪١,٩	٪١,٩	٪١,٦

[1] يتضمن رسم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

[2] يتضمن ضريبة الملاهى، ايرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حليج الأقطان.

المنـــح

تبلـــغ تقـــديرات المـــنح بمشـــروع الموازنـــة العامـــة للدولـــة للســـنة الماليـــة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحـــو ١،٩٣١ مليـــون جنيـــه (٠,٠٢٪ مـــن النـــاتج المحلـــى الاجمـــالى) مقارنـــة بنحـــو ٩١٢ مليـــون جنيـــه بالموازنـــة المعدلـــة للســـنة الماليـــة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (٠,٠١٪ من الناتج المحلى الاجمالى).

وتشـــكل هـــذه المـــنح بمشـــروع الموازنـــة العامـــة للدولـــة للســـنة الماليـــة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نســـبة ٠,٠٩٪ مـــن إجمـــالي الإيـــرادات العامـــة البالغـــة نحـــو ٢،١٤٢،١١٠ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

-

تبلغ تقديرات الإيرادات الأخرى بمشـــروع الموازنـة العامـة للدولـة للســـنـة المـالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٦١٠،١٨٨ مليون جنيـه (٥,٢٪ من النـاتج المحلى الاجمـالى) مقارنـة بنحو ٣٤٨،١٤٧ مليون جنيـه (٣,٨٪ من النـاتج المحلى الاجمـالى) بـالموازنـة المعدلـة للســـنـة المـالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو ٢٦٢،٠٤١ مليون جنيه بنســـبة زيادة قدرها ٧٥,٣٪.

- تبلغ تقديرات الفائض من الهيئـة المصـــرية العامة للبترول بمشـــروع الموازنة العامة للدولـة للســـنـة المـالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٩١٢,٠ مليون جنيـه (٠,٠١٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) مقـارنة بنحو ١٢،٢٩٥ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (٠,١٤٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) بخفض قدره ١١،٣٨٣,٠ مليون جنيه بنســـبة خفض قدرها ٩٢,٦٪، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشـاطها فى السـوق المحلى والخارجي، بالإضـافة إلى نحو ١٢،٤٥١ مليون جنيـه يمثـل إتـاوة البترول، ومع الأخذ فى الإعتبـار تحمـل الموازنـة العـامـة لـدعم بعض المنتجات البترولية فى السوق المحلية.
- تبلغ تقديرات الفائض من هيئة قناة الســويس بمشــروع الموازنة العامة للدولة للســنة المــاليــة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٥٠،٧٩٥ مليون جنيــه (٠,٤٣٪ من النــاتج المحلى الإجمـالى) مقـارنـة بنحو ٤٠،٦٩٠ مليون جنيـه بـالموازنـة المعدلـة للســـنـة المـالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (٠,٤٥٪ من النــاتج المحلى الإجمــالى) بزيـادة تقـدر بنـحو ١٠،١٠٥ مليون جنيه بنسـبة زيادة قدرها ٢٤,٨٪ وذلك فى ضــوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة فى ضـــوء تقديرات رســـوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة الســـويس خلال الســـنة المالية المقبلة.

- تبلغ تقديرات فائض الهيئات الإقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ١٤،٤٦٤ مليون جنيه (٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ومن أهم هذه الفوائض فائض الهيئة العامة لميناء الإسكندرية بمبلغ ١،٧٢٣,١ مليون جنيه، وفائض هيئة ميناء دمياط بمبلغ ٩٥٢,٣ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة بمبلغ ٣٩١,٠ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر بمبلغ ١،٤٥٤,٠ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بمبلغ ١،٢٣٣,٠ مليون جنيه، وفائض الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمبلغ ٣،٦٠٠,٠ مليون جنيه، وفائض الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ٩٦٠,٠ مليون جنيه، وفائض الهيئة المصرية العامة للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبى وإدارة التكنولوجيا الطبية بمبلغ ٥٥٠,٠ مليون جنيه.
- تبلغ تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٨،٤٦٨ مليون جنيه (٠,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقارنة بنحو ١٦،١١٣ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي.
- تبلغ تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٢،١٨٢ مليون جنيه (٠,٠٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٠٨٧ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (٠,٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها نحو ١،٠٩٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٠٠,٧٪.
- تبلغ تقديرات موارد الصناديق والحسابات الخاصة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٦٥،٨١٦ مليون جنيه (٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٥٢،٧٠١ مليون جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها نحو ١٣،١١٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٩٪.
- كما تتضمن الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ موارد متاحة لتمويل الاستثمارات نحو ٣٠٦ مليون جنيه (١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بالموازنة المعدلة والمتوقع للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وتطور الحصيلة الفعلية خلال الثلاث سنوات السابقة.

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
* فائض البترول	٩١٢	١٢،٢٩٥	٦،٢٩٥	١٠،٣٣٥	٣،٥٩٦	٢،٠٩٣
* فائض قناة السويس	٥٠،٧٩٥	٤٠،٦٩٠	٤٦،٣٠١	٢٧،٧٣٤	٢٨،٠٨٢	١٨،٣٥٤
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	١٤،٤٦٤	١١،٦٤٢	١١،٦٤٢	١١،١٠٨	١١،٨٦٠	١٢،٠٤٥
* أرباح الشركات	٨،٤٦٨	١٦،١١٣	٩،١١٣	١٢،٣٣٦	١١،١٨٥	٨،٦٣١
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة[1/]	٦٥،٨١٦	٥٢،٧٠١	٥٩،٢٠٠	٥١،٥٠٩	٣٩،٤٩٧	٤٢،٧٨٦
* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	٩،٣٠٠	٧،٠٠٠	٧،٠٠٠	٦،٥٢٨	٥،٦٣٢	٥،٣٩٤
* رسوم قضائية وغرامات	٥،٥٩٣	٤،٤٠٠	٥،٠٠٠	٦،٦٢٨	٢،٦١٤	٢،٤٦٥
* مقابل الخدمات الحكومية	١٥،٧٩٠	١٤،٧٩٨	١٨،٨٥٥	١٣،٠٨١	٩،٩١٤	٨،١٢٢
* الفوائد المحصلة	١٥،٩٨١	٩،٦٧٧	١٠،٣٦٩	٨،١١٠	٧،٨١٧	٩،٨٠٨
* إتاوة البترول	١٢،٤٥١	١٢،٦٢٠	١٨،٦٢٠	٢٠،٧١٤	١٤،٦٨٠	١١،١٧٨
*إيرادات المناجم	٢،١٨٢	١،٠٨٧	١،٦٥٤	٦٥٨	٤٩٥	١،١٠٤
* مقابل تراخيص التليفون المحمول	٠	٠	٠	٠	٩١٧	١،١٣٦
* حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	١،١٧٣	٩١٦	٩١٦	٣٠٣	١،٨٣٤	١٦٤
* إتاوات الذهب	٦٦٠	٥٦٧	٠	٣٥٧	٤٢٦	٣١٦
* تعويضات وغرامات	٢،٤٧٧	٢،٠٢١	٢،٢٣٤	٢،٠٠٨	١،٧٠١	٢،٠٨١
* ايرادات أخرى مختلفة	٧٩،٥٦١	٣٤،٢٨٧	٣٢،٢٨٧	٢٥،٧٢٥	٣٣،٤٨٩	٤٥،١٠٩
* موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات [2/]	١٢٥،٥١٧	٧٥،٥٥٠	٦٨،٧٣٢	٣٧،٦١٦	٣٨،٩٣٧	٤٨،٧٤٠
* ايرادات رأسمالية أخرى (لتمويل الاستثمارات)	١٨٠،٢٠٠	٤٥،٢٦٧	٣٨،٥٣٨	٩٣،٧٧٠	٤٤،٢٧٣	٣٦٢
* أخرى	١٨،٨٤٨	٦،٥١٦	١٥،٢١٦	٢٣،١٧٣	١٤،٧٢٩	١٠،٦٤٥
الإجمالى	٦١٠،١٨٨	٣٤٨،١٤٧	٣٥١،٩٧١	٣٥١،٦٩٤	٢٧١،٦٧٨	٢٣٠،٥٣٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٥,٢	٪٣,٨	٪٣,٦	٪٤,٥	٪٣,٩	٪٣,٧
نسبة الى إجمالي الإيرادات	٪٢٨,٥	٪٢٢,٩	٪٢٢,٦	٪٢٦,١	٪٢٤,٥	٪٢٣,٦
نسبة الى إجمالي الموازنة	٪١٤,٠	٪١٠,٨	٪١١,١	٪١٤,٨	٪١٢,٧	٪١٢,١

[1/] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

[2/] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة ، بالإضافة الى الموارد والمصادر الأخرى لتمويل الإستثمارات.

المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول

تقدر المتحصـــلات من الإقراض ومبيعات الأصـــول المالية وغيرها من الأصـــول بمشـــروع الموازنـة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنحو ٦٦،٧٥٠ مليون جنيـه (٠,٦٪ من النـاتج المحلى الإجمـالي) مقـابل نحو ٢٤،٨٢١ مليون جنيـه (٠,٣٪ من النـاتج المحلى الإجمـالي) بـالموازنـة المعدلـة للســـنـة المـالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٤١،٩٢٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٦٨,٩٪.

ومن هذه المتحصـــلات أقســـاط محصـــلة من شـــركات قطاع الأعمال العام بنحو ١٦،٧١٤,٧ مليون جنيه وأقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ٤،٠٦٣,١ مليون جنيه وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة للدولة (أقساط القروض الخارجية المعاد إقراضـــها من الخزانة العامة) بنحو ١١،٢٥٤,٧ مليون جنيه والأقســـاط المحصـــلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٤،٧٤٨,٢ مليون جنيه.

الطروحات:

تسـتهدف وزارة المالية حصـيلة إضـافية من الطروحات بنحو ٧٠ مليار جنيه (نحو ٠,٧٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) في مشـــروع الموازنـة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣، حيث تتضـــمن الإيرادات الأخرى نحو ٤٠ مليار جنيه من هذه الحصـــيلة الإضـــافية (نحو ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وباقى الحصـــيلة (٣٠ مليار جنيه) فتكون من خلال خفض صافي الحيازة من الأصول المالية بالموازنة.

الاقتراض

يمثل الإقتراض المصـــدر الرئيســـى لتمويل العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة للدولة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات، صافي الحيازة) فإن العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ يصل إلى نحو ٨٢٤،٤٤٠ مليون جنيه، بينما يبلغ ســـداد أقســـاط القروض المحلية والأجنبية نحو ١،٣١٥،٩١٤ مليون جنيه، ليصـــبح المبلغ المطلوب تمويله خلال الســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٢،١٤٠،٣٥٤ مليون جنيه، منه نحو ٨،٦٥٣ مليون جنيه اقتراض خارجي (لتمويل الإســـتثمارات العامة) ومبلغ ٣،١١١ مليون جنيه اقتراض خارجي لتمويل التزامات أخرى والباقي يتم تغطيته من خلال إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة في الأسواق المحلية أو الأسواق الدولية.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تتضح الصورة الآتية التى تبين كيفية تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل في الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	٢،٩٩٠،٩٢٤
* الإيرادات: ..... وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.	٢،١٤٢،١١٠
* العجز النقدي للموازنة: ..... ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.	٨٤٨،٨١٤
* صافى حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	(٢٤،٣٧٥)
* العجز الكلى للموازنة: ..... ويمثل العجز النقدى للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.	٨٢٤،٤٤٠
* العجز (الفائض) الأولى للموازنة: ..... ويمثل العجز الكلى بعد إستبعاد فوائد خدمة الدين	(٢٩٥،٦٤٦)

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغى تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- **العجز النقدى للموازنة.**
- **صافي حيازة الأصول المالية.**
- **العجز الكلى للموازنة.**
- **إجراءات تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة.**

<u>أولاً</u>: <u>العجز النقدي للموازنة</u>:

يمثل العجز النقدى الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٨٤٨،٨١٤ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنسبة ٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه يتم البحث بصورة دائمة عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته دون أن يؤثر على خطط الدولة فى الإستثمار والنمو وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وسداد التزامات الدولة والإنفاق على الأمن القومى للدولة، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً: صافي حيازة الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصـول المالية (بدون المسـاهمات لإعادة الهيكلـة) المتمثلـة فى مسـاهمـات الدولـة فى رؤوس أموال الهيئات والشـركات وغيرها، وكذلك مـا تتيحـه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضـافياً يضـاف إلى العجز النقدى للموازنـة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن المتحصـلات من الأقراض ومبيعات الأصـول المالية وغيرها من الأصول (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن حيازة الأصـول المالية والمتحصـلات الناجمة عن هذه الحيازة نصـل إلى ما يُسـمى بصـافى الحيازة من الأصـول المالية؛ وهو ما يُقدر بمشـروع الموازنـة العامة للدولة للسـنـة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمبلغ -٢٤،٣٧٥ مليون جنيه (- ٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمـالى) مقـابل نحو ٥،١٣٣ مليون جنيـه (٠,١ ٪ من النـاتج المحلى الإجمـالى) بموازنـة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بزيادة قدرها نحو -٢٩،٥٠٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٧٥,٠٪.

ويوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية:

جدول رقم (٢٠)
صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		التغير		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة (١)	موازنة معدلة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	فعلى		
حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.	٤٢،٣٧٦	٢٩،٩٥٤	٢٦،٩٥٤	١٢،٤٢٢	١٥،٤٢١	٢٣،٢٦٧	٢٦،٩٧١	٢١،٠٩٢
يستبعد :								
* المساهمة فى صندوق إعادة الهيكلة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
	٤٢،٣٧٦	٢٩،٩٥٤	٢٦،٩٥٤	١٢،٤٢٢	١٥،٤٢١	٢٣،٢٦٧	٢٦،٩٧١	٢١،٠٩٢
المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول :								
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية.	٦٦،٧٥٠	٢٤،٨٢١	٢٤،٨٢٢	٤١،٩٢٩	٤١،٩٢٩	٢٢،٦٩٧	٢٤،٧٧٥	١٧،٦١١
يستبعد :								
* حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧٠-	٢،٩١٣-
	٦٦،٧٥٠	٢٤،٨٢١	٢٤،٨٢٢	٤١،٩٢٩	٤١،٩٢٩	٢٢،٦٩٧	٢٤،٩٤٥	٢٠،٥٢٤
صافى الحيازة	٢٤،٣٧٥-	٥،١٣٣	٢،١٣٣	٢٩،٥٠٧-	٢٦،٥٠٧-	٥٧٠	٢،١٩٦	٣،٤٨١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٠,٢١٪-	٠,٠٦٪	٠,٠٢٪			٠,٠١٪	٠,٠٣٪	٠,٠٦٪
نسبة الى إجمالي الإيرادات	١,١٤٪-	٠,٣٤٪	٠,١٤٪			٠,٠٤٪	٠,٢٠٪	٠,٣٦٪
نسبة الى إجمالي الموازنة	٠,٥٦٪-	٠,١٦٪	٠,٠٧٪			٠,٠٢٪	٠,١٠٪	٠,١٨٪

ثالثاً: العجز الكلى للموازنة:

فى ضـوء ما تقدم، فإنه بإضـافة نتيجة صـافي حيازة الأصـول المالية إلى العجز النقدى نصـل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر بمشـروع الموازنة العامة للدولـة للسـنـة المـاليـة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ٨٢٤،٤٤٠ مليون جنيـه (٧,٠٪ من النـاتج المحلى الإجمالى).

ومن الجدير بـالـذكر أن تقديرات العجز بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ قد تضـمنت زيادة فى الإلتزامات على جانب المصـروفات، والتى من أهمهـا الإجراءات التي تم اتخـاذهـا لتحسـين دخول العـاملين بالجهاز الإدراى للدولة وكذلك زيادة حجم الاسـتثمارات الحكومية الممولة عن طريق الخزانة العامة وكذلك زيادة متطلبات الباب الثانى شـراء السـلع والخدمات والمرتبطة بزيادة مخصـصـات شـراء الأدوية والمسـتلزمات الطبية والتغذية والصـيانـة وغيرها من متطلبات إدارة دولاب العمل بالوزارات والهيئات الخدمية والتى تمس حياة المواطنين بشكل مباشر فضلاً عن زيادة خدمة الدين.

رابعاً: العجز / الفائض الأولى للموازنة:

إذا مـا تم إسـتبعـاد فوائـد خـدمـة الـدين العـام المحلى والأجنبي نصـل الى العجز (الفـائض) الأولى للموازنـة حيث مقدر تحقيق فـائض أولى بمشـروع الموازنـة المعروض يبلغ نحو ٢٩٦,٠ مليار جنيه وهو أحد أهم العنـاصـر التى تؤثر فى مسـار الدين العام للدولة وبمعنى آخر من أجل أن تحصـل الدولة على مسـار منخفض للدين العام فلابد من تحقيق فائض أولى.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
* المصروفات	٢،٩٩٠،٩٢٤	٢،٢٣٥،٨٧٢	٢،١٨٤،٧٤٥	١،٨٣١،٠٢٢	١،٥٧٨،٧٧٤	١،٤٣٤،٧٢٣
* الإيرادات	٢،١٤٢،١١٠	١،٥١٧،٨٥٤	١،٥٥٩،٢٣٥	١،٣٤٧،١٧٨	١،١٠٨،٦٢٥	٩٧٥،٤٢٩
العجز (الفائض) النقدى	٨٤٨،٨١٤	٧١٨،٠١٨	٦٢٥،٥١٠	٤٨٣،٨٤٤	٤٧٠،١٤٩	٤٥٩،٢٩٤
صافى حيازة الأصول المالية	٢٤،٣٧٥-	٥،١٣٣	٢،١٣٣	٥٧٠	٢،١٩٦	٣،٤٨١
العجز (الفائض) الكلى	٨٢٤،٤٤٠	٧٢٣،١٥٠	٦٢٧،٦٤٣	٤٨٤،٤١٤	٤٧٢،٣٤٥	٤٦٢،٧٧٥
العجز (الفائض) الأولى[1/]	٢٩٥،٦٤٦-	٥١،٩٩٩-	١٤٧،٥١٨-	١٠٠،٤١٢-	٩٣،١٥٢-	١٠٥،٦٤٦-
الناتج المحلى الإجمالى	١١،٨٤١،١٠٠	٩،٠٩٢،٠٨٠	٩،٨٠٦،٣٠٠	٧،٨٤٢،٥٠٠	٦،٩٢٣،٠٠٠	٦،٢٩٥،٠٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٨,١	٪١٦,٧	٪١٥,٩	٪١٧,٢	٪١٦,٠	٪١٥,٥
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٥,٣	٪٢٤,٦	٪٢٢,٣	٪٢٣,٣	٪٢٢,٨	٪٢٢,٨
نسبة العجز (الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٧,٢	٪٧,٩	٪٦,٤	٪٦,٢	٪٦,٨	٪٧,٣
نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلى	٪٧,٠	٪٨,٠	٪٦,٤	٪٦,٢	٪٦,٨	٪٧,٤
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى	٪٢,٥-	٪٠,٦-	٪١,٥-	٪١,٣-	٪١,٣-	٪١,٧-

[1/] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

خامساً: إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة وإيراداتها مضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز يستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين فى هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول: أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ٨٢٤،٤٤٠ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمُقدر لها بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ١،٣١٥،٩١٤ مليون جنيه.

الثانى: أن صافى الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجي، حيث ينبغى أن يُستبعد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فان صافي الإقتراض الذي تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ يبلغ نحو ٨٢٤,٤ مليار جنيه مقابل نحو ٧٢٣,٢ مليار جنيه بالموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بزيادة قدرها ١٠١,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٠٪ وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢٢)
صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
العجز (الفائض) الكلى	٨٢٤،٤٤٠	٧٢٣،١٥٠	٦٢٧،٦٤٣	٤٨٤،٤١٤	٤٧٢،٣٤٥	٤٦٢،٧٧٥
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	١،٣١٥،٩١٤	٩٦٥،٤٨٨	٩٦٥،٦١٠	٥٢٤،٩٢٧	٥٣٤،٧٠٦	٤٥٥،٥٣٣
إجمالى التمويل	٢،١٤٠،٣٥٤	١،٦٨٨،٦٣٩	١،٥٩٣،٢٥٢	١،٠٠٩،٣٤١	١،٠٠٧،٠٥١	٩١٨،٣٠٨
(يستبعد)						
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	١،٣١٥،٩١٤	٩٦٥،٤٨٨	٩٦٥،٦١٠	٥٢٤،٩٢٧	٥٣٤،٧٠٦	٤٥٥،٥٣٣
صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	١٧٠-	٢،٩١٣-
صافى الإقتراض	٨٢٤،٤٤٠	٧٢٣،١٥٠	٦٢٧،٦٤٣	٤٨٤،٤١٤	٤٧٢،٥١٥	٤٦٥،٦٨٨

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز الكلى و سداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

البيان	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
	مشروع موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى		
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٢،٠٣٨،٥٩٠	١،٦٧٥،٩٥١	١،٥٠٦،٩٠٤	٨٦٢،٣٦٣	٩٥٤،٣٦٢	٧٨٥،٣٦٩
- القروض من المصادر الخارجية	١٠١،٧٦٤	١٢،٦٨٨	٧٢،٣٣٠	١٤٨،٠٦١	١٦،٤٣٥	١٣٩،٧٠١
- الإقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	١٤،٠١٩	١،٠٨٣-	٣٦،٤٢٤	٣،٨٤٩-
- صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	١٧٠-	٢،٩١٣-
إجمالى مصادر التمويل	٢،١٤٠،٣٥٤	١،٦٨٨،٦٣٩	١،٥٩٣،٢٥٢	١،٠٠٩،٣٤١	١،٠٠٧،٠٥١	٩١٨،٣٠٨

ومن الطبيعى أنه اذا توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها.

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لأحكام قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدى.
- العجز أو الفائض الكلى.
- العجز (الفائض) الأولى.
- مصادر تمويل العجز الكلى.
- تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢٣) **والجدول رقم** (٢٤) **ما يلي**:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجز كلى ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢٣)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤				٢٠٢٢/٢٠٢٣
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	موازنة معدلة
# الإيرادات					
- الضرائب	١،٥٢٥،٨٠٠	١،٠٩٩	٣،٠٩٢	١،٥٢٩،٩٩١	١،١٦٨،٧٩٥
- المنح	٨٠٥	٠	١،١٢٦	١،٩٣١	٩١٢
- الإيرادات الأخرى	٤٢٤،٩٥٦	٣٢،٩٩٦	١٥٢،٢٣٦	٦١٠،١٨٨	٣٤٨،١٤٧
جملة الإيرادات	١،٩٥١،٥٦١	٣٤،٠٩٥	١٥٦،٤٥٤	٢،١٤٢،١١٠	١،٥١٧،٨٥٤
# المصروفات					
- الأجور وتعويضات العاملين	٢٠٣،٧٠٢	١٩٧،٦٥٥	٦٨،٦٤٣	٤٧٠،٠٠٠	٤١٠،٠٠٠
- شراء السلع والخدمات	٨٩،٣٠٧	٢١،٧٤٧	٢٨،٣٢٦	١٣٩،٣٨١	١٢٥،٦٠٠
- الفوائد	١،١١٥،٤٦٤	٧٩٨	٣،٨٢٣	١،١٢٠،٠٨٦	٧٧٥،١٥٠
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٥٠٠،٥٠٧	٩٤٢	٢٨،٢٣٧	٥٢٩،٦٨٥	٤٢٥،٩٩٣
- المصروفات الأخرى	١٣٦،٨٥١	٢،٣٩٩	٥،٨٣٣	١٤٥،٠٨٣	١٢٢،٧٠٠
- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٠٣،٥٤٣	٣٥،٦٤١	١٤٧،٥٠٥	٥٨٦،٦٩٠	٣٧٦،٤٢٩
جملة المصروفات	٢،٤٤٩،٣٧٤	٢٥٩،١٨٣	٢٨٢،٣٦٧	٢،٩٩٠،٩٢٤	٢،٢٣٥،٨٧٢
العجز (الفائض) النقدي	٤٩٧،٨١٣	٢٢٥،٠٨٨	١٢٥،٩١٤	٨٤٨،٨١٤	٧١٨،٠١٨
# صافى حيازة الأصول المالية					
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)	٦٦،١٩٥	٠	٥٥٦	٦٦،٧٥٠	٢٤،٨٢١
- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٤٠،٦٣٧	٠	١،٧٣٩	٤٢،٣٧٦	٢٩،٩٥٤
صافى حيازة الاصول المالية	-٢٥،٥٥٨	٠	١،١٨٣	-٢٤،٣٧٥	٥،١٣٣
العجز (الفائض) الكلى	٤٧٢،٢٥٥	٢٢٥،٠٨٨	١٢٧،٠٩٧	٨٢٤،٤٤٠	٧٢٣،١٥٠
العجز (الفائض) الأولى	-٦٤٣،٢١٠	٢٢٤،٢٩٠	١٢٣،٢٧٤	-٢٩٥،٦٤٦	-٥١،٩٩٩
# مصادر التمويل للعجز الكلي					
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	١،٧٠٠،٤٩٥	٢١٢،٩٩٤	١٢٥،١٠٢	٢،٠٣٨،٥٩٠	١،٦٧٥،٩٥١
. إقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	١،٧٠٠،٤٩٥	٢١٢،٩٩٤	١٢٥،١٠٢	٢،٠٣٨،٥٩٠	١،٦٧٥،٩٥١
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	٧٤،٥٠٠	١٠،٠٠٠	٥،٥٠٠	٩٠،٠٠٠	٠
. لتمويل الاستثمارات	٤،٤٦٠	٢،٦٦٠	١،٥٣٢	٨،٦٥٣	٩،٥٧٧
. لتمويل الالتزامات الجارية	٢٩٦	٦٥	٢،٧٥٠	٣،١١١	٣،١١١
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية	٧٩،٢٥٦	١٢،٧٢٥	٩،٧٨٣	١٠١،٧٦٣	١٢،٦٨٨
إجمالى الإقتراض واصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	١،٧٧٩،٧٥١	٢٢٥،٧١٩	١٣٤،٨٨٤	٢،١٤٠،٣٥٤	١،٦٨٨،٦٣٩
- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية	١،٣٠٧،٤٩٦	٦٣١	٧،٧٨٧	١،٣١٥،٩١٤	٩٦٥،٤٨٨
صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٤٧٢،٢٥٥	٢٢٥،٠٨٨	١٢٧،٠٩٧	٨٢٤،٤٤٠	٧٢٣،١٥٠
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	٤٧٢،٢٥٥	٢٢٥،٠٨٨	١٢٧،٠٩٧	٨٢٤،٤٤٠	٧٢٣،١٥٠

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	موازنة معدلة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	موازنة معدلة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	موازنة معدلة ٢٠٢٣/٢٠٢٢
إجمالى المصروفات	٢،٩٩٠،٩٢٤	٢،٢٣٥،٨٧٢	إجمالى الإيرادات	٢،١٤٢،١١٠	١،٥١٧،٨٥٤	العجز النقدى	٨٤٨،٨١٤	٧١٨،٠١٨
حيازة الأصول المالية المحلية والاجنبية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٤٢،٣٧٦	٢٩،٩٥٤	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها (بدون حصيلة الخصخصة)	٦٦،٧٥٠	٢٤،٨٢١	صافى حيازة الأصول المالية	٢٤،٣٧٥-	٥،١٣٣
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	٣،٠٣٣،٣٠٠	٢،٢٦٥،٨٢٦	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض	٢،٢٠٨،٨٦٠	١،٥٤٢،٦٧٦	العجز الكلى	٨٢٤،٤٤٠	٧٢٣،١٥٠
الفوائد	١،١٢٠،٠٨٦	٧٧٥،١٥٠		٠	٠		٠	٠
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول بدون الفوائد	١،٩١٣،٢١٤	١،٤٩٠،٦٧٦	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الأقراض	٢،٢٠٨،٨٦٠	١،٥٤٢،٦٧٦	الفائض الأولى	٢٩٥،٦٤٦-	٥١،٩٩٩-
سداد القروض المحلية والإجنبية	١،٣١٥،٩١٤	٩٦٥،٤٨٨	الإقتراض واصدار الاوراق المالية	٢،١٤٠،٣٥٤	١،٦٨٨،٦٣٩	صافى الإقتراض	٨٢٤،٤٤٠	٧٢٣،١٥٠
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٠	٠	حصيلة الخصخصة	٠	٠	صافى حصيلة الخصخصة	٠	٠
الإجمالى	٤،٣٤٩،٢١٤	٣،٢٣١،٣١٤	الإجمالى	٤،٣٤٩،٢١٤	٣،٢٣١،٣١٤		١،٣٥٣،٢٣٣	١،٣٩٤،٣٠١

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من قانون المالية العامة الموحد الصادر برقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، بأن تتضمن الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية للبرامج التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وما يتبعها من وحدات ذات طابع خاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة من الحسابات الخاصة.

ولا تتضمن الموازنة العامة للدولة المخصصات المالية لبرامج الهيئات العامة الإقتصادية والوحدات الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الإقتصادى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء والتى تعد بشأنها موازنات تقدم من الوزير إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى مجلس النواب لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين موازنات هذه الهيئات والوحدات والصناديق وبين الموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة وكذلك حصة الخزانة فى توزيعات الأرباح، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين في هذا المقام الإشـــارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصـادية بمشـروع الموازنة العامة للدولة للسـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والتي تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤	موازنة معدلة ٢٠٢٢/٢٠٢٣
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	٢٩٨,٩	١٨٤,٩
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	٤٨١,٤	٣٥٤,٦
الصافي	(١٨٢,٥)	(١٦٩,٧)

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة بمشـــروع الموازنة العامة للدولة للســـنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ يبلغ نحو ٢٩٨,٩ مليار جنيه، فى حين أن ما تدفعه الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ نحـــو ٤٨١,٤ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ١٨٢,٥ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٥)
بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٤/٢٠٢٣	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	التغير +	التغير -
من الهيئات الاقتصادية				
١- فائض الحكومة	٦٦،١٦٩،٧٨١	٦٤،٦٢٧،٥٤٣	١،٥٤٢،٢٣٨	
٢- الضرائب الدخلية	١٧٤،٧٠٣،٧١٨	٨٥،٥٣٠،٢٣٤	٨٩،١٧٣،٤٨٤	
٣- الإتـــــاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	٢٦،٤٠١،٢١٨	١٨،٢٨٩،٩٠١	٨،١١١،٣١٧	
٤- الرســـوم	٢٣،٥٨٧،٠٩٩	١١،٦٧٦،٠٥٧	١١،٩١١،٠٤٢	
٥- أخـــرى	٨،٠٨٤،١٠٠	٤،٧٤٦،٤٥٥	٣،٣٣٧،٦٤٥	
جملة ما يؤول للخزانة	٢٩٨،٩٤٥،٩١٦	١٨٤،٨٧٠،١٩٠	١١٤،٠٧٥،٧٢٦	٠
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	١٨٢،٥٠٣،٨٢٨	١٦٩،٧٠٢،١٨٦	١٢،٨٠١،٦٤٢	
الإجمـــالى	٤٨١،٤٤٩،٧٤٤	٣٥٤،٥٧٢،٣٧٦	١٢٦،٨٧٧،٣٦٨	٠

ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٤/٢٠٢٣	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	التغير +	التغير -
الى الهيئات الاقتصادية				
١- الدعم (الإعانات)	٤٥١،٧٠٣،٦٠١	٣٣١،٢١٤،١٥٧	١٢٠،٤٨٩،٤٤٤	
٢- المســاهمــات	٢١،٠٥٧،٩٧٦	١٥،٨٩٤،٣٢٠	٥،١٦٣،٦٥٦	
٣-الهيئة الوطنية للإعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠	
٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	٢،٠٨٨،١٦٧	٨٦٣،٨٩٩	١،٢٢٤،٢٦٨	
٥ - ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر	٥،٥٠٠،٠٠٠	٥،٥٠٠،٠٠٠	٠	
جملة ما تدفعه الخزانة	٤٨١،٤٤٩،٧٤٤	٣٥٤،٥٧٢،٣٧٦	١٢٦،٨٧٧،٣٦٨	٠
صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	٠	٠	٠
الإجمـــالى	٤٨١،٤٤٩،٧٤٤	٣٥٤،٥٧٢،٣٧٦	١٢٦،٨٧٧،٣٦٨	٠

جدول رقم (٢٦)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١- فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول	٩١١،٧٠٠	١٢،٢٩٥،١٨٥	١١،٣٨٣،٤٨٥-
هيئة قناة السويس	٥٠،٧٩٤،٥٧١	٤٠،٦٩٠،٠٠٠	١٠،١٠٤،٥٧١
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٣،٠٤٠،١٦٣	٠	٣،٠٤٠،١٦٣
باقى الهيئات الاقتصادية	١١،٤٢٣،٣٤٧	١١،٦٤٢،٣٥٨	٢١٩،٠١١-
إجمالى فائض الحكومة	٦٦،١٦٩،٧٨١	٦٤،٦٢٧،٥٤٣	١،٥٤٢،٢٣٨
٢- ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول	٦٧٥،٣٣٣	١٠،٦٥٠،٢٤٤	٩،٩٧٤،٩١١-
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبى)	٦٣،٨٧٢،٢٤٠	٣٠،٤١٣،٠٨٠	٣٣،٤٥٩،١٦٠
هيئة قناة السويس	١٠٣،٧٢٣،٤٢٩	٣٩،٦٤٠،٠٠٠	٦٤،٠٨٣،٤٢٩
باقى الهيئات الاقتصادية	٦،٤٣٢،٧١٦	٤،٨٢٦،٩١٠	١،٦٠٥،٨٠٦
إجمالى الضرائب الدخلية	١٧٤،٧٠٣،٧١٨	٨٥،٥٣٠،٢٣٤	٨٩،١٧٣،٤٨٤
٣- الاتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول	١٢،٤٥١،٢١٨	١٢،٦١٩،٩٠١	١٦٨،٦٨٣-
هيئة قناة السويس	١٣،٩٥٠،٠٠٠	٥،٦٧٠،٠٠٠	٨،٢٨٠،٠٠٠
إجمالى الإتاوات	٢٦،٤٠١،٢١٨	١٨،٢٨٩،٩٠١	٨،١١١،٣١٧
٤- الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية	٢٣،٢٨٢،٩٤٨	١١،٣٦٣،٣٤٠	١١،٩١٩،٦٠٨
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٣٠٤،١٥١	٣١٢،٧١٧	٨،٥٦٦-
إجمالى الرسوم	٢٣،٥٨٧،٠٩٩	١١،٦٧٦،٠٥٧	١١،٩١١،٠٤٢
٥- أخرى:			
المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الأوقاف	١،٥٣٤،٢٧١	١،٤٣٩،٩٢٥	٩٤،٣٤٦
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	١٤،٢٧٠	١٥،٠٠٠	٧٣٠-
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	١،٨٠٥،٩٢١	٥٥٩،٩٧١	١،٢٤٥،٩٥٠
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٤،٠٦٣،١٣٨	٢،٠٩٢،٤٣٣	١،٩٧٠،٧٠٥
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	١١٣،٩٦٠	١٠٧،٨٥٦	٦،١٠٤
المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق)	٥٦،٩٨٠	٥٣،٩٢٨	٣،٠٥٢
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	١٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠	٠
تكاليف خدمات المصالح	٤٨٥،٥٦٠	٤٦٧،٣٤٢	١٨،٢١٨
إجمالى أخرى	٨،٠٨٤،١٠٠	٤،٧٤٦،٤٥٥	٣،٣٣٧،٦٤٥
إجمالى ما يؤول للموازنة العامة للدولة	٢٩٨،٩٤٥،٩١٦	١٨٤،٨٧٠،١٩٠	١١٤،٠٧٥،٧٢٦

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣	الموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢	التغير
١- الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	١١٩،٤١٩،٢٣٧	٤٨،٠٩٤،٤٧٥	٧١،٣٢٤،٧٦٢
هيئة السلع التموينية	١٢٧،٧٠٠،٠٠٠	٩٠،٠٠٠،٠٠٠	٣٧،٧٠٠،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	٢٠٢،٠٥٤،٦١٨	١٩٠،٦١٧،٥٦٤	١١،٤٣٧،٠٥٤
باقى الهيئات الاقتصادية	٢،٥٢٩،٧٤٦	٢،٥٠٢،١١٨	٢٧،٦٢٨
إجمالى الدعم (الإعانات)	٤٥١،٧٠٣،٦٠١	٣٣١،٢١٤،١٥٧	١٢٠،٤٨٩،٤٤٤
٢- المساهمات:	٢١،٠٥٧،٩٧٦	١٥،٨٩٤،٣٢٠	٥،١٦٣،٦٥٦
٣- الهيئة الوطنية للاعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠
٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	٢،٠٨٨،١٦٧	٨٦٣،٨٩٩	١،٢٢٤،٢٦٨
٥- ما يؤول من الخزانة العامة للهيئة القومية لسكك حديد مصر	٥،٥٠٠،٠٠٠	٥،٥٠٠،٠٠٠	٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	٤٨١،٤٤٩،٧٤٤	٣٥٤،٥٧٢،٣٧٦	١٢٦،٨٧٧،٣٦٨

الخاتمة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ على الوضوح والشفافية الكاملة مع مجلسكم الموقر فأنتم نواب الشعب وأنتم شركاء في المسئولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والإجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه رغم كل التحديات والصدمات الشديدة التي يتلقاها الاقتصاد القومى في الفترة الحالية وذلك ارتكازاً على المحاور الآتية:-

- الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة التكليفية للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادى ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.
- الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى أقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون التأثير على استمرار أنشطة الدولة والقدرة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية.
- التوسع فى الإنفاق الاستثماري وتشجيع القطاع الخاص على زيادة إنفاقه الإستثمارى بهدف رفع كفاءة البنية الأساسية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.
- إن حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد أن تحقق نتائج مثمرة، وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفى الختام أود ان أؤكد على التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادتين رقمى (١٥، ١٦) من القانون رقم (٦) الصادر بشان قانون المالية العامة الموحد، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار الاقتصاد الكلى للبلاد بما فيها إعادة الاستقرار لسعر الصرف واستعادة القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة وخاصة فرص العمل والتعامل مع التحديات والصدمات التى يواجهها الاقتصاد العالمى والمصرى.

وأخيراً فإن مهمة الإصلاح والبناء والتنمية هي مهمة تشاركيه يتكاتف الجميع على حملها سعياً لرفعة هذا الوطن وتحقيقاً لما نصبوا إليه جميعا من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق